الفصل الثامن

مصر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية

فى ٧ مايو سنة ١٩٤٥ استسلمت ألمانيا بلا قيد ولا شرط لبريطانيا والولايات المتحدة وروسيا جميعًا، وبذلك انتهت الحرب العالمية فى أوروبا، بعد خمس سنوات وثمانية أشهر وستة أيام من نشوبها.

وفى أغسطس سنة ١٩٤٥ أذعنت اليابان كذلك بلا قيد ولا شرط أيضًا للولايات المتحدة وحلفائها، ووقع مندوبوها وثيقة الاستسلام يوم أوّل سبتمبر سنة ١٩٤٥ وباستسلامها انتهت الحرب فى العالم

تطور الحركة الوطنية

مقارنة بين عهدين ١٩١٩ - ١٩٤٥

لأجل أن نفهم حق الفهم الحوادث والأحداث التى تعاقبت على البلاد منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، يجمل بنا أن نتبين مدى تطور الحركة الوطنية فى السنوات التى سبقتها أو عاصرتها، ومبلغ استعداد الأمة للكفاح والنضال فى السنوات التى أعقبتها وجاءت بعدها.

يبدو لمن يمعن التأمل فى أعماق الحوادث التى ترادفت فى هذه الفترة من الزمن، أن تطورًا خطيرًا قد أصاب الروح العامة للحركة الوطنية، ويتبين مدى هذا التطور من المقارنة بين الروح التى تجلّت فى ثورة سنة ١٩١٩، فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، والروح التى ظهرت سنة ١٩٤٥ على مسرح الحوادث السياسية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

فالروح التى تجلت سنة ١٩١٩ وما بعدها هى روح الوطنية الحقة، روح البذل والتضحية، وإيثار الصالح العام على المنافع الشخصية، روح الوحدة

والاعتصام بحبل الوطنية، والحرص على الألفة وصفاء النية فى النفوس، من أجل ذلك كانت الحركة الوطنية عامة شاملة، موفقة ناجحة، اشتركت فيها البلاد من أقصاها إلى أقصاها، ريفها وحضرها، وساهمت فيها طبقات الأمة كافة، شيبها وشبابها، رجالها ونساؤها، أثرياؤها ومتوسطوها وفقراؤها، متعلموها وجهالها، وأثمرت هذه الروح العالية جهادًا رائعًا، أفردنا لتطوره ووقائعه كتاب «ثورة سنة ١٩١٩».

ولكن الحال قد تبدلت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وظهرت الأمة متراخية متحاذلة، فالطبقات الممتازة تؤثر الراحة وتستنيم إلى مهاد الدعة، فلم تشترك اشتراكا فعليا فى الجهاد، واقتصرت طوائف الشعب فى الجملة على إبداء التمنيات، والإعراب بالقول عن المطالبة بالجلاء ووحدة مصر والسودان، وأبت أغلبيتها أن تساهم بنصيب فعلى فى الجهاد والتضحيات، حتى التضحية المالية.

لم يضرب الموظفون كما فعل أسلافهم سنة ١٩١٩، ولم يضرب العمال ولا التجار ولا أصحاب المهن الحرة، واكتفى المحامون بالإضراب بضعة أيام متفرقة، لمناسبات محدودة، ثم عادوا إلى الانصراف إلى أعمالهم ومشاغلهم اليومية.

وترتب على تقاعد طبقات المجتمع عن النضال أن انفرد الطلبة وحدهم بالإضراب والقيام بالمظاهرات وما إلى ذلك، وليس هذا حال أمة جادّة فى النضال، لا تبالى ما تبذل فى جهادها من مرتخص وغال، بل هو ولا ريب نقص كبير فى الروح العامة وتراجع بعيد عما كانت عليه منذ نيف وربع قرن، فإن كل الطبقات قد تضامنت وساهمت فى الجهاد سنة ١٩١٩، واحتملت ما احتملت من المتاعب والحرمان والتضحيات، فكان للجهاد روعته وجلاله، أما أن ينحصر الكفاح تقريبًا فى طلبة المدارس والجامعات، فهذا لعمرى مظهر يؤسف له من خمود فى الروح القومية، وذبول فى الشعلة الوطنية.

لقد كان الظن أن تبدو الأمة بروح أقوى مما كانت عليه سنة ١٩١٩، اتباعًا لسنّة التقدم فى الحياة القومية، ولكن الذى حدث هو العكس، فقد

تضاءلت روح الإخلاص والجد والبذل والتضحية فى النفوس، وهذا طبعًا ليس مرجعه إلى الشعب، فإن فطرة الشعب سليمة، واستعداده للتقدم والجهاد حقيقة لا شك فيها، ولكن قد تمر به فترات من التراجع والإنتكاس، مثل التى مرت به فى السنين الماضية وظهرت آثارها خلال الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها.

وهذه النكسة ترجع أكثر ما ترجع إلى السياسة التى ترسمها «الوفد» منذ أن دبّ فيه الفساد، فقد خذل على تعاقب السنين روح الوطنية الصادقة، وأنكر جهاد المجاهدين، وتضحيات المضحين، واعتبر الإخلاص للوطن منحصرًا فى السير فى ركابه، والإذعان لأوامره، والتقلب معه أينما دار، واعتبر أهم مميزات المواطن الصالح (فى نظره) أن يلغى عقله وضميره، وينافق لبضعة النفر الذين أوصلتهم المصادفات التعسة والأيام السود إلى زعامة الوفد، وأن يبتغى الزلفى لديهم، وبذلك وحده يستحق أن يكون له نصيب فى المراكز النيابية والاجتماعية أو المناصب الحكومية أو المغانم المادية، أما الوطنية الصادقة، أما الخدمات التى يجب أن يؤديها المواطن الصالح للبلاد، فهذه أمور لا وزن لها ولا اعتبار فى نظر الوفد، بل هى فى الغالب من أسباب تنكره لمن ساهموا فيها.

وهذه السياسة ولا ريب كان لها أثرها البعيد فى انصراف النفوس عن الإخلاص والجهاد والتضحية، إذ رآها الناس موضع الزراية والاستخفاف، بل مبعث الحرب ومصدر العداوة والبغضاء من جمهرة الوصوليين والنفعيين.

فالوفد هو أوّل من خذل روح الإخلاص فى نفوس المواطنين، ولا غرابة - وهذه تعاليمه فى تربية الشعب السياسية - أن تظهر النتائج السيئة لهذه التربية مع الزمن، وأن تبدو الأمة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية متراخية، يتجنب أبناؤها فى الجملة طريق البذل والتضحية، ويؤثرون الراحة والعافية.

إن الوفد هو المسئول الأوّل عن خمود الروح الوطنية وتحوّل الحياة القومية إلى حياة فردية، لأنه هو الذى أشاع فى عدد كبير من المواطنين روح

النفعية والانتهازية، واتخذ زعماؤه وأتباعه وأشياعه الاشتغال بالسياسة وسيلة للاستغلال والجاه، والكسب والثراء، والذين ناصروا الوفد منذ أن دبّ فيه الفساد إنما ناصروه على هذا الأساس، وعلى اعتبار أنه الطريق المعبّد لوصولهم إلى المراكز النيابية أو المناصب الحكومية أو استغلال النفوذ، فهذه الروح النفعية التى أشاعها الوفد قد أفسدت الحياة الوطنية والحياة الاجتماعية على السواء، وللزعامات ولا ريب أثرها فى مصاير الأمم وحياتها، فالزعامة الصالحة تبعث فى نفوس المواطنين روح الصدق والإخلاص، وإيثار المصالح الوطنية على المنافع الشخصية، والزعامة النفعية تستثير فى النفوس غرائز الفساد والأنانية، والانصراف إلى الانتفاع والاستمتاع بالأعراض الزائلة، والتنكر للمثل العليا، والناس على دين زعمائهم، وإذ قد خلت زعامة الوفد من الإخلاص والاستقامة، والصدق والتضحية، فإن المنتمين إليه قد درجوا على سنته، واتبعوا طريقته، فمعظمهم من الوصوليين طلاب المنافع والمراكز والمناصب، وقد استشرى الفساد حتى دبّ إلى الطلبة، فأشاع الوفد فى كثير منهم روح النفعية والانتهازية، وتسلل دعاته بين صفوف الطلبة يغرونهم بالمنافع المادية العاجلة من الأموال يوزعونها على المتظاهرين منهم، وبالآمال فى أن ينالوا بعد تخرجهم من معاهدهم ما ينالون من مزايا الحكم، وإيثارهم على غيرهم فى الظفر بمغانمه، فالطلبة الذين ينشأون على هذا الطراز وهم عماد المستقبل هيهات أن يكونوا مواطنين صالحين، بل أغلب الظن أن يظلوا طوال حياتهم من الوصوليين الذين لا يرجى منهم لبلادهم خير ولا نفع.

فهذا التحول والتخاذل فى نفوس المواطنين، هو نتيجة لتربية الوفد السياسية للأمة، وبذلك كله أفسد الحركة الوطنية وأفسد النفوس معها.

وهنا يتبين الفارق بين تربية الحزب الوطنى للأمة قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها، وتربية الوفد لها.

فمصطفى كامل ومحمد فريد، وأنصارهما وتلاميذهما، قد تولوا تربية الشعب السياسية من سنة ١٨٩٠ على عهد مصطفى كامل، ومن سنة ١٩٠٨ على عهد محمد فريد، فكانت تربية صحيحة مثمرة، وكان لجهادهم أثر كبير فى

بعث الحركة الوطنية وسيرها على صراطها المستقيم، ذلك بما غرسوا فى النفوس من روح الجهاد الخالص لله والوطن، جاعلين من أنفسهم القدوة الصالحة لمواطنيهم، ومن ثم أدركت الأمة حظا كبيرًا من الوطنية الصادقة بحيث مهدت هذه التربية القويمة لثورة سنة ١٩١٩، فالثورات كما قلت فى كتابى عن (مصطفى كامل) ليست حركات ميكانيكية تبدو فجأة للناظرين، بل هى حوادث اجتماعية تتمخض عنها حياة الشعوب تبعًا لدرجة استعدادها، ونتيجة لسريان روح الوطنية فى نفوس أبنائها، فالسنوات التى قضاها الحزب الوطنى فى تربية الشعب السياسية كانت بمثابة المدرسة التى تلقت فيها الأمة مبادئ الوطنية الحقة، وهى الفترة التى بُعثت فيها الحركة الوطنية من مرقدها وكانت الغذاء الصالح لثورة سنة ١٩١٩.

إن جهود هذا الحزب العتيد الذى حاربه الوفد وجحد فضله، كان لها فضلها فى ظهور الثورة، كما بقى لها طابعها الثابت وأثرها المستمر على مر السنين حتى اليوم فى توجيه الحركة الوطنية الوجهة الصالحة وجهة الجلاء والاستمساك بوحدة وادى النيل والجهاد البرئ النزيه.

أما مدرسة الوفد السياسية فقد أشاعت الفساد فى النفوس، وبعدت بالمواطنين عن المثل العليا، وغرست فيهم روح النفعية والوصولية، وحببت إليهم الفرقة والانقسام، والعداوة والخصام، بحيث واجهت الأمة الأحداث التى تعاقبت عليها خلال الحرب العالمية الثانية وبعد انتهائها متخاذلة مفككة، ومن هنا نتبين ناحية من نواحى الضعف الذى أصاب الجبهة الوطنية، وهو ولا ريب ضعف طارئ، لا يلبث أن يزول بزوال أسبابه، وتعود الأمة سيرتها الأولى، قوية متماسكة، سائرة قدمًا إلى الأمام إن شاء الله.

تقدم الوعى القومى

وإلى جانب هذا الضعف الطارئ، قد وجدت الأمة بعض العوض فى تقدم وعيها القومى، فإن هذا الوعى قد تقدم بلا مراء فى الخمس عشرة سنة الأخيرة، ومرجع ذلك إلى انتشار العلم، ونضج العقول، وارتقاء المدارك

والأفكار، وتقدم البلاد عامة، مما كان له أثره فى فهم الشعب بعض الحقائق السياسية.

ومن نتائج هذا التقدم إدراك الأمة أهمية الجلاء، وأنه جوهر الاستقلال، وازدياد تعلقها به بحيث أصبح شعارًا لها، وموضع الإجماع منها، وكذلك زاد تمسكها بوحدة مصر والسودان.

ومن مظاهر الوعى القومى كراهية الأمة لمعاهدة سنة ١٩٣٦، وكفاحها للتحرر منها، وتحطيم قيودها، وفهمها إياها على حقيقتها، برغم ما روج لها الوفد سنين عديدة، وبرغم ما قال النحاس عنها إنها معاهدة الشرف والاستقلال، فأدرك الشعب بفضل تقدم الوعى القومى أن لا شرف فيها ولا استقلال، بل فيها المهانة والإذلال.

فذيوع فكرة الجلاء والوحدة بين مصر والسودان، والتنكر لسياسة التحالف والمعاهدات الباطلة، كل أولئك يدلّ على ارتقاء الأفكار وتقدم الوعى القومى، وأن الشعوذة قد أصبحت إلى زوال.

الحريات الأربع وميثاق الأطلنطى

وفى خلال الحرب العالمية الثانية أعلنت عهود ومواثيق دولية كان لها أثرها الصالح فى نشاط الحركة الوطنية وتقدم الوعى القومى معًا، وحفزت النفوس إلى مواصلة الكفاح لتحقيق الأهداف الوطنية، إذ رأت الأمة فى هذه العهود والمواثيق حججًا جديدة لمطالبها، وسندًا دوليا لقضيتها، وكان لها من الأثر فى النفوس مثلما كان لمبادئ الرئيس ويلسن التى أعلنها سنة ١٩١٧ و١٩١٨ خلال الحرب العالمية الأولى، وكانت من العوامل فى استثارة روح الاستقلال والحرية فى الشعوب، بالرغم من إخلاف ويلسن لوعوده وعهوده[١].

وأهم هذه العهود وأبعدها أثرًا تصريح الرئيس روزفلت رئيس الولايات المتحدة عن (الحريات الأربع)، فقد أذاع على العالم تصريحًا فى ٥ يوليه

---

(١) كتابنا «ثورة سنة ١٩١٩» ج ١ ص ٤٤ (طبعة سابعة).

سنة ١٩٤٠ بشأن حريات البشر الأساسية ووجوب التمسك بها قال:

«نأمل أن يطلع علينا المستقبل الذى نعمل على إعداده فى الوقت الحاضر بحضارة تقوم دعائمها على حريات البشر الأساسية.

وأولى هذه الحريات: حرية القول والرأى.

والثانية: الحرية التى تجعل فى استطاعة كل إنسان أن يعبد الله وفق معتقده.

والثالثة: الحرية التى يحصل عليها الإنسان بالتحرير من نير البؤس والعوز.

والرابعة: الحرية التى تنتج عن التحرر من الخوف.

«وليست هذه الحريات أحلامًا بعيدة المنال يتطلب تحقيقها أجيالاً طويلة، ولكنها مبادئ حقيقية ملموسة يجب على جيلنا الحاضر أن ينشرها فى العالم أجمع».

ثم جاء ميثاق الأطلنطى باعثًا جديدًا على الأمل فى مستقبل زاهر تشرق فيه على الأمم شمس الحرية والاستقلال، وهو وثيقة هامة أعلنها الرئيس روزفلت والمستر تشرشل رئيس الوزارة البريطانية فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤١ حين اجتمعا على ظهر بارجة حربية وسط المحيط الأطلنطى، وتتضمن المبادئ الآتية التى أعلنا أنهما يعقدان عليها أملهما فى إيجاد عالم جديد أفضل من العالم الحالى وهى:

أولاً: أن بلديهما لا يسعيان إلى أى توسع إقليمى أو غيره.

ثانيًا: أنهما يريدان أن لا يقع أى تبدل إقليمى يخالف رغبة الشعوب صاحبة الشأن.

ثالثًا: أنهما يحترمان حق جميع الشعوب فى اختيار شكل الحكومات التى تدير شئونها وأنهما يرغبان فى أن تسترد الأمم التى غلبت على أمرها حقوقها وحكوماتها الحرة.

رابعًا: أنهما سيحاولان - مع احترام التزاماتهما القائمة الآن - منح جميع الدول صغيرة كانت أوكبيرة. ظافرة أومقهورة. حق الوصول إلى اتفاقات تجارية متساوية والحصول على مواد العالم الأولية التى تحتاج إليها لرخائها الاقتصادى.

خامسًا: أنهما يرغبان من الوجهة الاقتصادية فى الحصول على التعاون التام بين جميع الأمم لتأمين أحوال أوفق للعمل وضمان التوازن الاقتصادى والسلامة الوطنية.

سادسًا: أنهما يأملان بعد سحق الاستبداد النازى أن تتوطد دعائم السلم الذى يتيح لجميع الأمم وسائل العيش بسلام فى دائرة حدودها وتمكين الناس فى جميع أنحاء المعمورة من العيش فى مأمن من الشقاء والخوف.

سابعًا: أن مثل هذا السلم يجب أن يمنح جميع الرجال حق مباشرة التجارة الحرة عبر البحار والتمتع دون قيد بالمواصلات البحرية.

ثامنًا: أنهما يعتقدان أنه يجب على جميع أمم العالم - لأسباب أدبية ومادية - أن تعدل عن استخدام سلاح القوّة. وما دام لا يمكن المحافظة على أى سلم فى المستقبل إذا ظلت الأمم التى تهدد أو يمكنها أن تهدد جيرانها بالاعتداء أن تستخدم الأسلحة البرية والبحرية والجوية فهما يريان أن تجريد هذه الأمم من السلاح أمر جوهرى إلى أن يتم وضع نظام دائم واسع النطاق للطمأنينة العامة وهما فى الوقت نفسه يشجعان جميع التدابير العملية الأخرى المؤدية إلى تخفيف أعباء التسلح عن عاتق الشعوب المحبة للسلام.

وقد دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية فى ديسمبر سنة ١٩٤١ على أساس هذا الميثاق.

وأعلنت الحكومة المصرية فى نوفمبر سنة ١٩٤٣ انضمامها إلى مبادئ ميثاق الأطلنطى، وأرسلت بذلك تبليغًا إلى كل من الحكومة البريطانية والحكومة الأمريكية، وأجابت وزارة الخارجية البريطانية على هذا التبليغ بأنها ترحب به ترحيبًا حارا وأنها «تشاطر الحكومة المصرية اقتناعها بأنه (الميثاق) سيوطد

العلاقة القائمة بين مصر وبين جميع الأمم الأخرى التى تحدوها الرغبة فى أن تكفل للعالم مستقبلًا أسعد، وهى تعترف بالمساعدة التى قدمتها مصر إليها عن طيب خاطر فى الكفاح الحاضر على أساس معاهدة التحالف المصرية البريطانية - كما أنها موقنة أن الحكومة المصرية والشعب المصرى لن يكونا أقل استعدادًا للمساهمة فى المهمة العظيمة الشاقة - مهمة إعادة بناء العالم بعد فوز الأمم المتحالفة - وهى المهمة التى ستظل تقتضى بذل جميع الجهود.

وأجابت وزارة الخارجية الأمريكية بخطاب ترحيب حار بانضمام مصر إلى ميثاق الأطلنطى.

حقاإن هذه المعانى السامية قد تضاءلت، وتبددت مبادئ ميثاق الأطلنطى بعد أن وضعت الحرب أوزارها، مثلما تبددت مبادئ الرئيس ويلسن بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، ولكن من الحق أن نقول أيضًا إن هذه العهود والمواثيق قد استثارت فى نفوس الشعوب روح الجهاد لتحقيق آمالها وإدراك الأهداف التى نادى بها أقطاب الحلفاء، وكانت عاملًا من عوامل تقدم الحركة الوطنية بين مختلف الشعوب.

والآن وقد ألقينا نظرة عامة على مدى التطور الذى بلغته الروح الوطنية عند ما وضعت الحرب العالمية أوزارها، فلنتابع الحوادث التى تعاقبت على البلاد منذ انتهاء تلك الحرب.

توقيع ميثاق جامعة الدول العربية
(٢٢ مارس سنة ١٩٤٥)

اجتمعت وفود الدول العربية فى القاهرة فى شهر مارس سنة ١٩٤٥، وتم توقيعها على «ميثاق جامعة الدول العربية» فى قصر الزعفران يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥، وتبودلت بهذه المناسبة الخطب المعتادة فيما يعلقونه من الآمال على إبرام هذا الميثاق.

مؤتمر سان فرنسيسكو وميثاق الأمم المتحدة
(إبريل - يونيه سنة ١٩٤٥)

أخفقت «عصبة الأمم» التى أنشئت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى فى مهمتها الأولى وهى إقرار السلام فى العالم، وشبّت الحرب العالمية الثانية، وأخذ أقطاب السياسة من دول الحلفاء يبحثون والحرب قائمة فى إنشاء هيئة عالمية جديدة تكفل للإنسانية استقرار الصلح والسلام بعد أن تضع الحرب أوزارها.

فاجتمع فى خريف سنة ١٩٤٤ مندوبو الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا والاتحاد السوفيتى (روسيا) وجمهورية الصين، فى «دومبارتون أوكس» بالولايات المتحدة، لوضع اقتراحات لإنشاء هيئة عالمية لحفظ السلم والأمن الدولى، وفى ٩ أكتوبر أذاعت الحكومات الأربع مشروعا «لهيئة دولية عالمية» عرف فيما بعد «بمقترحات دومبارتون أوكس».

وقد حدد هذا المشروع المبادئ والأوضاع التى تقوم عليها الهيئة الدولية الجديدة.

على أن مؤتمر «دومبارتون أوكس» لم يصل إلى حلّ مشكلة إجراءات التصويت فى مجلس الأمن، وهو العامل الأهم فى الهيئة الجديدة، فترك المشكلة معلقة، كما أنه لم يتعرض لبعض المسائل الأخرى، ومنها مسألة تنظيم الوصاية الدولية على البلاد التى يرى أنها غير أهل للحكم الذاتى.

وفيما بين ٤ و١١ فبراير سنة ١٩٤٥ اجتمع الرئيس روزفلت والمارشال ستالين والمستر تشرشل فى مؤتمر القرم الذى انعقد بمدينة يالتا، واتفقوا على إجراءات التصويت فى مجلس الأمن، فجعلوا للدول الخمس الكبرى: الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين الكلمة النافذة فى التصويت، بأن يكتفى بأكثرية سبعة أصوات من أحد عشر بالنسبة لجميع قرارات المجلس، على أنه إذا كانت المسألة تتعلق بالإجراءات فيكفى سبعة أصوات، دون تمييز بين الدول الخمس ذوات المركز الدائم وغيرها، أما فى

المسائل الأخرى فيجب أن تصدر القرارات فيها بموافقة سبعة أعضاء يكون من بينهم جميع الأعضاء الدائمين، وهذا الوضع هو الذى أقرّه ميثاق سان فرنسيسكو.

وفى ١٨ فبراير سنة ١٩٤٥ اجتمع الدكتور أحمد ماهر رئيس الوزارة المصرية بالمستر أنتونى إيدن وزير خارجية بريطانيا، وأبلغه المستر إيدن أن مؤتمر القرم قرر عقد مؤتمر دولى فى مدينة سان فرنسيسكو يوم ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٥، كما قرر ألّا يشترك فى هذا المؤتمر إلّا الدول التى تكون قد أعلنت الحرب على المحور قبل أوّل مارس سنة ١٩٤٥، وزاد بأن إعلان الحرب يتيح لتلك الدول - فوق اشتراكها فى هذا المؤتمر - أن تكون من الأعضاء المؤسسين للهيئة الدولية المزمع تكوينها بعد الحرب لكى تخلف عصبة الأمم القائمة وقتئذ.

ونظر البرلمان فى الأمر، فوافق المجلسان فى يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥ على إعلان الحرب على ألمانيا واليابان كما أسلفنا.

وفى ٥ مارس سنة ١٩٤٥ تلقت مصر الدعوة التى أرسلتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية - بالأصالة عن نفسها وبالنيابة عن حكومات بريطانيا العظمى والجمهوريات السوفيتية والجمهورية الصينية - إلى تسع وثلاثين دولة منها مصر، لحضور مؤتمر يعقد بسان فرنسيسكو فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٥ لإعداد ميثاق للهيئة الدولية العالمية الجديدة، على أساس مقترحات «دومبارتون أوكس»، مضافًا إليها النصوص الخاصة بإجراءات التصويت فى مجلس الأمن، التى اتفق عليها فى مؤتمر القرم، وأما الأحكام الخاصة بالوصاية الدولية، فلم تكن الدول الداعية قد اتفقت عليها بعد.

وقبلت مصر الدعوة إلى مؤتمر سان فرنسيسكو، وألّفت وفدها إلى المؤتمر من عبد الحميد بدوى وزير الخارجية رئيسًا، وإبراهيم عبد الهادى وزير الصحة، وعلى الشمسى، ومحمود حسن وزير مصر المفوض فى واشنطون أعضاء، ومن هيئة من الخبراء ضمت إلى الوفد مؤلفة من ممدوح رياض وطه السيد نصر ومحمد عوض محمد وعدلى أندراوس إلخ.

وسبق هؤلاء سفر وفد لتمثيل مصر فى اللجنة التشريعية التى عهد إليها وضع نظام محكمة العدل الدولية، وهذا الوفد مؤلف من حافظ رمضان وزير العدل وعبد المنعم رياض وحلمى بهجت بدوى.

واشترك وفد مصر فى المؤتمر الذى افتتح فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٥، وأبدى فيه وجهة نظر مصر فى المقترحات المعروضة، مما سجل فى مضابط المؤتمر ومحاضره الرسمية.

وبرغم الجهود التى بذلها وفد مصر ووفود بلاد أخرى عديدة منها المتوسطة والصغيرة فى مؤتمر سان فرنسيسكو فى سبيل تعديل كثير من أحكام الميثاق المقترح، لتقريب الشقة بين ما تبتغيه الدول الكبرى من سلطة، وما ترجوه الدول الصغيرة من مساواة، فإن الدول الداعية قد تمسكت بالأوضاع وبالصيغ الجوهرية التى كانت قد اتفقت عليها فيما بينها فى «دومبارتون أوك» وفى مؤتمر «القرم» زاعمة أنه لابدّ من النزول فى الميثاق على حكم الأمر الواقع، بحجة أن الدول الكبرى هى التى تقع على عاتقها المسئولية فى حفظ الأمن العالمى، وهى التى تستطيع، دون غيرها، بما لها من قوّات وموارد، أن تسهر على السلم الدولى فيستقر (هكذا قالوا وأرجفوا)، وقد برهنت الحوادث على عكس ما ادّعوا، ورُئى وقتئذ أن يجعل لتلك الدول فى الميثاق نصيب من السلطة يتناسب ومسئولياتها التى انتحلتها.

ولذلك جاء الميثاق الذى انتهى إليه مؤتمر سان فرنسيسكو محتفظًا بالأوضاع الجوهرية التى تضمنتها مقترحات «دومبارتون أوكس»، ولم تستطع وفود الدول المتوسطة والصغيرة أن تحمل الدول الداعية على تعديل مقترحاتها إلّا فى بعض المواضع الثانوية.

توقيع الميثاق
(٢٦ يونيه سنة ١٩٤٥)

عقد ميثاق الأمم المتحدة بمدينة سان فرنسيسكو فى يوم ٢٦ يونيه سنة ١٩٤٥، واشتركت فى توقيعه بادئ الأمر ٥٣ دولة.

القواعد الأساسية للميثاق

لامراء فى أن هذا الميثاق يعد من أعظم المواثيق الدولية شأنًا، افتتحت به الإنسانية عهدًا جديدًا فى حياتها المليئة بالانقلابات والتطورات، وكان خلاصة الأفكار والاتجاهات التى استقبلت بها الإنسانية عهد السلام بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فلا غرو أن اتجهت إليه الشعوب قاطبة وعلقت عليه آمالاً كبارًا فى أن يكون أداة لإقرار السلام فى العالم حقبة طويلة من الزمن، لأن ما عاناه العالم من ويلات الحرب العامة كان كفيلاً بتوجيه الجهود وتضافر القوى لابتكار خير الوسائل وأنجعها فى سبيل تجنيب العالم ويلات حرب أو حروب جديدة.

واقتبس الميثاق بعض مبادئ ميثاق الأطلنطى الذى أعلن فى أغسطس سنة ١٩٤١ (ص ١٦٦) وإن كان لم يشر إليه ولم يقرّه فى مجموعه.

واحتوى من الأحكام ما جعل الأمم تنتظر أن يكون له أثره المحمود فى العلاقات الدولية وإقامتها على أسس جديدة من العدل والمساواة والسلام، واحترام استقلال الأمم كبيرها وصغيرها.

ففى ديباجة الميثاق تعهدت شعوب الأمم المتحدة عهدًا صريحًا جاء فيه: «قد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التى فى خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانًا يعجز عنها الوصف، وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان، وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء، والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية.

وفى ديباجة الميثاق أيضًا عهد صريح بعدم استخدام القوّة المسلحة فى العدوان على حقوق الأمم، وبحقها فى تقرير مصيرها، والمساواة بين الشعوب، هذا نصّه: «وفى سبيل هذه الغايات اعتزمنا أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معًا فى سلام وحسن جوار، وأن نضم قوانا كى نحتفظ بالسلم والأمن الدولى، وأن نكفل بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لها ألّا تستخدم القوّة المسلحة فى غير المصلحة المشتركة».

وفى مقاصد الهيئة ومبادئها نصّت المادة الأولى من الميثاق فيما نصّت عليه أن من مقاصد الأمم المتحدة:

١ - حفظ السلم والأمن الدولى، وتحقيقًا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التى تهدد السلم ورفعها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، والتذرع بالوسائل السلمية وفقًا لمبادئ العدل والقانون الدولى، لحل المنازعات الدولية، التى قد تؤدّى إلى الإخلال بالسلم أو تسويتها.

٢ - إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذى يقضى للشعوب بحقوق متساوية، ويجعل لها تقرير مصيرها، واتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام.

وفى المادة الثانية فقرة ١ نصّ صريح على أنه «تقوم الهيئة على مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع أعضائها».

والفقرة ٤ من هذه المادة تقضى بأنه «يمتنع أعضاء الهيئة جميعًا فى علاقاتهم الدولية عن أن يهددوا بالقوّة أو أن يستخدموها ضدّ سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأية دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة».

فاحترام استقلال الدول، وسلامة أراضيها، والمساواة فى السيادة بين أعضاء الأمم المتحدة، والمساواة فى الحقوق بين الأمم كبيرها وصغيرها، وحقها فى تقرير مصيرها، ومنع أعمال العدوان، هذا هو الأساس الأوّل فى الميثاق.

تقررت هذه القواعد، ووافقت عليها الدول المشتركة فى مؤتمر سان فرنسيسكو، وتوكيدًا وتثبيتًا وتغليبًا لها على كل الأوضاع السابقة عليها والمنافية لها، نصّت المادة الثالثة بعد المائة من الميثاق على أنه «إذا تعارضت الالتزامات التى يرتبط بها أعضاء «الأمم المتحدة» وفقًا لأحكام هذا الميثاق مع أى التزام دولى آخر يرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق».

أعضاء الهيئة

تتكون الهيئة من الدول التى اشتركت فى مؤتمر سان فرنسيسكو والتى وقعت الميثاق وصدقت عليه. والعضوية مباحة لجميع الدول الأخرى المحبة للسلام، على أن تقبل هذه الدول بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن، ويصحّ أن يوقف أى عضو أو يفصل فى ظروف يحددها الميثاق.

فروع الهيئة

يكون للهيئة الفروع الرئيسية الآتية:

جمعية عامة، ومجلس أمن، ومجلس اقتصادى واجتماعى، ومجلس وصاية ومحكمة عدل دولية، وأمانة.

الجمعية العامة

تتألف الجمعية العامة من جميع الأمم المتحدة، ويحدد الميثاق وظائف الجمعية وسلطاتها فى مواده من العاشرة إلى السابعة عشرة، ولها أن تناقش أية مسألة تدخل فى نطاق الميثاق، وأن توصى أعضاء الهيئة أو مجلس الأمن بما تراه فى تلك المسائل، مع مراعاة بعض القيود الواردة فى الميثاق، ولها أن تنظر فى المبادئ العامة فى شأن حفظ السلم ونزع السلاح وتنظيم التسليح، وأن تقدم توصياتها بصدد هذه المبادئ، وأن تناقش أية مسألة تكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدولى يرفعها إليها أى عضو من أعضاء الأمم المتحدة، أو من غير الأعضاء، على أن كل مسألة يكون من الضرورى فيها القيام بعمل ما، ينبغى أن تحيلها الجمعية إلى مجلس الأمن قبل بحثها أو بعده، ولها أن تسترعى نظر المجلس إلى الأحوال التى تعرّض السلم والأمن الدولى للخطر، وعندما يباشر مجلس الأمن بصدد نزاع أو موقف ما الوظائف التى رسمت له فى الميثاق، فليس للجمعية العامة أن تقدم أية توصية فى شأن هذا النزاع أو الموقف إلّا إذا طلب ذلك منها مجلس الأمن ولها أن تنشئ دراسات، وتشير

بتوصيات لإنماء التعاون الدولى فى ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع والصحة والتعليم.

ولكل عضو فى «الأمم المتحدة» صوت واحد فى الجمعية العامة، وتصدر قراراتها فى المسائل الهامة بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين، والمسائل الأخرى بأغلبية الأعضاء الحاضرين، وتشمل «المسائل الهامة» التوصيات الخاصة بحفظ السلم، وانتخاب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين، وأعضاء المجالس الأخرى، وقبول أعضاء جدد فى الأمم المتحدة، ووقف الأعضاء وفصلهم، والمسائل المتعلقة بسير نظام الوصاية والمسائل الخاصة بالميزانية.

وتجتمع الجمعية العامة فى أدوار انعقاد عادية سنوية، وإذا اقتضى الحال فى أدوار انعقاد استثنائية، بناءً على طلب مجلس الأمن أو أغلبية أعضاء الأمم المتحدة.

مجلس الأمن

يقوم إلى جانب الجمعية العامة «مجلس الأمن»، ويتألف من أحد عشر عضوًا من الأمم المتحدة، منهم خمسة أعضاء دائمين هم: الصين، وفرنسا، والاتحاد السوفييتى (روسيا)، وبريطانيا العظمى، والولايات المتحدة الأمريكية، وستة أعضاء آخرين غير دائمين تنتخبهم الجمعية العامة من بين الأمم المتحدة، ويراعى فى الانتخاب بوجه خاص وقبل كل شىء مساهمة الأعضاء فى حفظ السلم والأمن الدولى، كما يراعى أيضًا التوزيع الجغرافى العادل.

وينتخب الأعضاء غير الدائمين لمدة سنتين، والعضو الذى انتهت مدّته لا يجوز إعادة انتخابه على الفور، ويكون لكل عضو فى مجلس الأمن مندوب واحد.

ويعهد إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية فى أمر حفظ السلم والأمن الدولى، ويتعهد أعضاء «الأمم المتحدة» بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها، ويختص المجلس بوضع منهاج لتنظيم التسليح.

ويجعل الميثاق لمجلس الأمن سبيلين للمحافظة على السلم العالمى، سبيلاً لحل المنازعات بالوسائل السلمية - كالمفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية - وسبيلاً لتدارك حالات تهديد السلم والإخلال به وقمع العدوان باتخاذ تدابير قد لا تتطلب استخدام القوّات المسلحة (مثل وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات جميعها وقطع العلاقات الدبلوماسية)، أو باتخاذ تدابير قسرية بطريق القوّات الحربية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة، أو الموضوعة تحت تصرف مجلس الأمن بناءً على طلبه وطبقًا لاتفاقات خاصة تبرم بين مجلس الأمن وبين أعضاء «الأمم المتحدة» وتصدق عليها الدول الموقعة وفق مقتضيات أوضاعها الدستورية.

وهذه الاتفاقات الخاصة هى التى تحدد أيضًا «المساعدات والتسهيلات الضرورية» التى يضعها الأعضاء وقتئذ تحت تصرف مجلس الأمن، فى سبيل مساهمتهم فى حفظ السلم والأمن الدولى، وعلاقة مجلس الأمن بكل من الدول فى هذه الشئون تحددها مواد الميثاق.

التصويت فى مجلس الأمن

ينصّ الميثاق على أن يكون لكل عضو بالمجلس صوت واحد، وتصدر القرارات فى المسائل الإجرائية بموافقة سبعة من الأعضاء، وفى المسائل الأخرى كافة بموافقة سبعة من الأعضاء، تكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة بشرط أنه فى القرارات المتخذة تطبيقا لأحكام الفصل السادس من الميثاق (وهو الفصل الخاص بحلّ المنازعات حلاًّ سلميا، ويشمل المواد ٣٣ إلى ٣٨)، والفقرة الثالثة من المادة ٥٢ (التى تجعل لمجلس الأمن أن يشجع على استكثار الحل السلمى للمنازعات المحلية بطريق التنظيمات والتوكيلات والإقليمية)، يمتنع من كان طرفًا فى النزاع عن التصويت.

وبعبارة أخرى لا تمنع الدولة صاحبة الشأن فى النزاع عن التصويت فى الشئون الأخرى، وإذا كانت من الدول الخمس التى لها مقعد دائم فى مجلس الأمن، فلا يصدر القرار فى النزاع الخاص بها إلاّ بموافقة رأيها، وهذا وذاك هو ما يعبر عنه بحق الفيتو (الاعتراض).

وينصّ الميثاق على أنه ليس فيه ما ينتقص الحق الطبيعى للدول فى الدفاع عن أنفسها إذا اعتدت قوّة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولى، ولا تؤثر التدابير التى يتخذها الأعضاء فى سلطة مجلس الأمن ومسئولياته المستمدة من الميثاق فى أن يتخذ فى أى وقت، ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم أو إعادته إلى نصابه.

وينصّ الميثاق أيضًا على أنه ليس فيه ما يحول دون قيام تنظيمات أو توكيلات إقليمية تكون متلائمة فى نشاطها مع مقاصد الأمم المتحدة، ويستخدم مجلس الأمن التنظيمات الإقليمية فى ظل سلطانه كلما رأى ذلك ملائمًا فى أعمال القسر، ويجب أن يحاط مجلس الأمن فى كل وقت إحاطة تامة بما يجرى من الأعمال بمقتضى تنظيمات إقليمية لحفظ السلم والأمن الدولى.

فى التعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى

أشار الميثاق فى مواده ٥٥ إلى ٦٠ إلى الأغراض الاقتصادية والاجتماعية التى ترمى إليها الأمم المتحدة، وأهمها تحقيق مستوى أعلى للمعيشة، وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد، وتيسير الحلول للمشاكل الدولية والاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها، والعمل على أن ينتشر فى العالم احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية للجميع، بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء.

ويتعهد جميع الأعضاء بأن يتخذوا ما يجب عليهم، بالتعاون مع الهيئة، لإدراك هذه المقاصد، وتقع مسئولية تحقيق هذه المقاصد على عاتق الجمعية العامة للهيئة، كما تقع على عاتق «المجلس الاقتصادى والاجتماعى» فى ظل سلطان الجمعية العامة.

ويتألف المجلس الاقتصادى والاجتماعى من ثمانية عشر عضوًا من «الأمم المتحدة» تنتخبهم الجمعية العامة، وللمجلس أن يقوم بدراسات، ويضع تقارير عن المسائل الدولية فى شئون الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة،

وله أن يمدّ مجلس الأمن بالمعلومات، وعليه أن يعاونه متى طلب إليه ذلك، وينفذ توصيات الجمعية العامة فيما يدخل فى اختصاصه، ويقوم بالخدمات التى يطلبها منه الأعضاء بعد موافقة الجمعية العامة.

وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أعضائه الحاضرين المشتركين فى التصويت، ويجتمع المجلس الاقتصادى والاجتماعى كلما دعت الحاجة لذلك، وفقًا للائحة التى يسنّها، ويجتمع إذا طلب ذلك أغلبية أعضائه.

وينصّ الميثاق على أن تقوم فى ظل المجلس الاقتصادى والاجتماعى «توكيلات أخصائية» يشير إليها الميثاق فى المواد ٥٧ وما بعدها فى فصل «التعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى»، وهى معاهد اختصاصية تنشأ بمقتضى اتفاقات بين الحكومات، وتضطلع بمهام وتبعات دولية فى ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة، ويتضمن الميثاق الأحكام التى توطد الصلات بين هذه التوكيلات وبين شتى فروع الهيئة، لتنسيق الجهود، وتعميم الفائدة، وأهمها مكتب العمل الدولى، والتوكيلات التى أنشئت على أثر المؤتمرات التى عقدتها الأمم فى السنين الأخيرة، كمؤتمر النقد والزراعة والأطعمة، وما ينتظر إنشاؤه منها فى المستقبل فى ميادين التعليم والتعاون الثقافى والتجارة الدولية والصحة وما إلى ذلك.

فى نظام الوصاية الدولية

ينصّ الميثاق على أن الأهداف الأساسية لنظام الوصاية طبقًا لمقاصد «الأمم المتحدة» هى توطيد السلم والأمن الدولى، والعمل على ترقية سكان الأقاليم المشمولة بالوصاية فى شئون السياسة والاجتماع والاقتصاد والتعليم، واضطراد تقدمها نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال حسبما يلائم الظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه، ويتفق مع رغبات هذه الشعوب التى تعرب عنها بملء حريتها، وطبقًا لما قد ينصّ عليه فى شروط كل اتفاق من اتفاقات الوصاية، وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين.

وتنصّ المادة ٧٧ على أن نظام الوصاية يطبق على الأقاليم الداخلة فى الفئات الآتية:

(أ) الأقاليم المشمولة سنة ١٩٤٥ بالانتداب.

(ب) الأقاليم التى قد تقتطع من الدول أعداء الحلفاء نتيجة للحرب العالمية الثانية.

(ج) الأقاليم التى تضعها فى الوصاية بمحض اختيارها دول مسئولة عن إدارتها.

وجاء فى المادة الثامنة والسبعين أن نظام الوصاية لا يطبق على الأقاليم التى أصبحت أعضاء فى هيئة الأمم المتحدة، فتقوم العلاقات بينها على احترام مبدأ المساواة فى السيادة.

أما البلاد الواقعة تحت نير الانتداب أو الاستعمار من التى لم تمكن من أن تصبح أعضاء فى هيئة «الأمم المتحدة» فلم يأت لها الميثاق بجديد، وترك شئونها على حالتها حين أبرم الميثاق، وأحال إلى اتفاقات لاحقة «تحدد أى الأقاليم من الفئات سالفة الذكر يوضع فى نظام الوصاية وطبقًا لأى شروط».

وينصّ الميثاق بعد ذلك على أنه يتفق على شروط الوصاية لكل إقليم يوضع فى ذلك النظام... برضا الدول التى يعنيها هذا الأمر بالذات، ومنها الدولة المنتدبة فى حالة الأقاليم المشمولة بانتداب أحد أعضاء «الأمم المتحدة».

محكمة العدل الدولية

ينصّ الميثاق على إنشاء محكمة عدل دولية تكون الأداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة، وتقوم بعملها وفق نظامها الأساسى الملحق بالميثاق، وهو مبنى على النظام الأساسى للمحكمة الدائمة للعدل الدولى فى عهد عصبة الأمم، وبقى عدد قضاتها ١٥ كما كانوا، وانتخابهم بيد الجمعية العامة ومجلس الأمن معًا، ويعتبر جميع أعضاء (الأمم المتحدة) بحكم عضويتهم أطرافًا فى النظام الأساسى لهذه المحكمة، ويجوز لدولة ليست من (الأمم المتحدة) أن تنضم إلى

النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية بشروط تحددها الجمعية العامة لكل حالة بناء على توصية مجلس الأمن، ويتعهد كل عضو من أعضاء (الأمم المتحدة) أن ينزل على حكم هذه المحكمة فى أية قضية يكون طرفًا فيها، وإذا امتنع أحد المتقاضين فى قضية ما عن أن يقوم بما يفرضه عليه حكم تصدره المحكمة، فللطرف الآخر أن يلجأ إلى مجلس الأمن، ولهذا المجلس إذا رأى ضرورة لذلك، أن يقدم توصياته أو يصدر قرارًا بالتدابير التى يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم.

هذا، وقد أثبت وفد مصر فى اللجنة التشريعية التى وضعت النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية (ص ١٧٢) أن الشريعة الإسلامية لها من المقوّمات والمميزات ما يجعلها من النظم القانونية الرئيسية فى العالم التى ينبغى أن يكفل تمثيلها فى المحكمة، وقررت اللجنة ضم مذكرة الوفد فى هذا الصدد إلى أعمالها.

الأمانة العامة

هى سادس فروع الهيئة، وتشمل الأمين العام (السكرتير العام) ومن تحتاجهم الهيئة من الموظفين، والأمين العام هو الموظف الإدارى الأكبر فى الهيئة، وقد زيدت سلطته عما كانت عليه فى عهد عصبة الأمم، إذا أصبح له أن ينبّه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد السلم والأمن الدولى.

والأمانة العامة (نظريا) مستقلة عن الحكومات والسلطات الممثلة فى الهيئة.

أثر الميثاق فى العلاقات الدولية

منذ إبرام هذا الميثاق فى يونيه سنة ١٩٤٥، والناس فى مختلف أصقاع المعمورة يتطلعون إلى عهد جديد يستقر فيه السلام فى العالم على هذه القواعد، فلا يشهدون سلامًا أساسه القوّة والعدوان، كما كان الشأن بعد انتهاء الحروب الماضية، فإن هذا الأساس - أساس القوّة والعدوان - كان بلا مراء السبب فى نشوب تلك الحروب التى خضبت العالم بالدماء.

تطلع الناس إلى عهد جديد للأمن الدولى، يطول مداه وتسعد الإنسانية فى ظلاله الوارفة، إذ يكون أساسه أمن كل أمة على نفسها أوّلاً، أو بعبارة أخرى أمنها على أمنها، أمنها على استقلالها وكيانها، أما إذا كان أساس السلام تضحية أمن فريق من الأمم فى سبيل الأمن العالمى، فإن هذا لا يكون أمنًا ولا سلامًا، بل عدوانًا وخصامًا، ولا تقبل الأمم أن تكون ضحية للسلام العالمى، ولا يطلب منها ولا يحق لها أن تضحى باستقلالها وأمنها فى سبيل ذلك السلام، وقديما قالوا: (إذا مت ظمآنا فلا نزل القطر!).

إن القواعد التى اشتمل عليها ميثاق سان فرانسيسكو كان لها أثرها الطيب فى العلاقات الدولية، هنيهة من الزمن، تقرب أن تكون عامًا وبعض عام من يوم توقيعه.

ولعلّ الذين أبرموا هذا الميثاق رأوا أن يلتزموا به فى المرحلة الأولى من تنفيذه، أى فى الفترة التى لم يجفّ فيها بعدُ المدادُ الذى حرّر به.

فى هذه الفترة عُرضت قضايا بعض الدول المتوسطة والصغيرة فى نزاعها مع الدول الكبيرة، فأنصف الأولى. أذكر على سبيل المثال إيران وسوريا ولبنان، فقد عرضت قضاياها على مجلس الأمن فى فبراير ومارس سنة ١٩٤٦، فأصدر فيها قرارات مؤيدة لحقها فى جلاء القوات الأجنبية عن ديارها، ونفذ الجلاء فعلاً على أثر هذه القرارات.

كما أصدرت هيئة الأمم المتحدة فى جمعيتها العامة المنعقدة فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ قرارًا بوجوب جلاء قوات أية دولة عن أراضى دولة أخرى من أعضاء الهيئة، ولما لهذا القرار من الأهمية البالغة من حيث كونه قاعدة عامة واجبة الاحترام والتنفيذ أذكر هنا نصّه وهو:

«توصى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة الحكومات أعضاء هذه الهيئة بأن تسحب دون إبطاء قوّاتها المرابطة فى أراضى الدول الأعضاء بغير رضاها الصادر عن حرية وفى صورة علنية تشمله معاهدات أو اتفاقات تنطبق على أحكام الميثاق ولا تتعارض مع الاتفاقات الدولية».

والمقصود بهذا الرضا أن يكون:

١ - رضاء حرًّا لا أن ينتزع بطريق القسر والإرغام.

٢ - ويجب أيضًا أن يكون متفقًا مع ميثاق سان فرنسيسكو فى نصّه فى روحه، أى أن يكون الغرض منه التعاون مع دولة أخرى على رد اعتداء مشترك، ومما لا ريب فيه أنه لا يتفق مع أحكام الميثاق تخويل دولة أخرى فى معاهدة إبقاء قوّات مستديمة لها فى أرض دولة أخرى، لأن هذا ينافى بداهة المساواة فى حقوق السيادة، إذ أنه تطبيقًا للمادة ٥١ من الميثاق لا يجوز إيجاد قوّات لدولة فى أراضى دولة أخرى إلّا إذا اعتدت قوّة مسلحة على هذه الدولة الأخيرة، ويكون هذا التدبير مع ذلك تدبيرًا وقتيًّا ينبغى تبليغه فورًا إلى مجلس الأمن.

لذلك يمكن اعتبار عام ١٩٤٦ هو العصر الذهبى لميثاق سان فرنسيسكو، إذ فيه سارت العلاقات الدولية، فى الجملة، وفق أحكام هذا الميثاق.

ولكن مما يؤسف له حقًّا أن سنة ١٩٤٧ قد شهدت تحولًا صارخًا عن أحكام الميثاق، واستمر هذا التحول إلى سنة ١٩٤٨ وما بعدها حتى اليوم (١٩٥١)، وعادت العلاقات الدولية توجهها القواعد القديمة التى سادتها، وعكرت صفو السلام العالمى، وهى النزعات الاستعمارية، وغلبة الأقوياء على الضعفاء، فكأنما تحركت فى نفوس الساسة الذين أبرموا الميثاق من ممثلى الدول القوّية، تحركت فى نفوسهم نزعة الفتح والسلطان، وشهوة السيطرة على العالم، لاستخدامه فى سبيل تحقيق أطماعهم الاستعمارية، وهكذا بدأت قواعد ميثاق سان فرنسيسكو تتضاءل وتنكمش أمام هذه النزعات العدوانية، وبدا كأن العالم سيعود إلى الصراع القديم بين الدول المتآمرة على حرية الأمم واستقلالها، وبرزت القوّة تحلّ محل الحق والعدل، وتصير أساسًا لحلّ المشاكل الدولية.

وإذا استمر هذا الوضع فإنه عائد بالإنسانية حتمًا إلى الوراء، على أنه مهما يكن من خروج هيئة الأمم المتحدة عن قواعد الميثاق سواء فى الجمعية العامة أو فى مجلس الأمن، فإن هذه المنظمة هى منبر عام لكل دولة من أعضائها تستطيع من فوقه أن ترفع فى كل آن صوتها عاليًا، على مسمع من دول الأرض

جميعًا، وأن تناضل عن حقها وتدافع عنه، وتحمل على العدوان بكل ما أوتيت من حول وقوّة، وإن الأمم المهضومة الحقوق لتجد من هذا المنبر مثل ما تجده على الأقل من الصحافة العالمية فى مختلف البلدان، فإنها ولا ريب منبر عام لكل أمة تذود عن حقها وتناضل عنه على ملأ العالم، وإذا كان من المسلم به أن الدعاية فى الخارج بواسطة الصحف هى من وسائل الكفاح الوطنى، فأجدر بمنظمة الأمم المتحدة أن تكون أيضًا من وسائل هذا الكفاح، أما وسيلته الأولى فهى القوّة، وأعنى بها قوّة الأمة الذاتية، واعتمادها على نفسها وعلى نضال أبنائها داخل حدودها.

إن قوة الأمم الذاتية هى السياج الأوّل لحقوقها، والحصن الحصين لكيانها واستقلالها فعلى الأمم التى تريد أن يحترمها الأقوياء أن تأخذ بأسباب القوّة والنهوض والمنعة، وإذا قويت الأمة يصبح صوتها أرفع وكلمتها أعلى فى المحافل الدولية وغير الدولية.

انتهاء الرقابة على الصحف
منع الاعتقال وإباحة الاجتماعات العامة
(يونيه سنة ١٩٤٥)

قرر مجلس الوزراء فى ٩ يونيه سنة ١٩٤٥ انتهاء الرقابة على الصحف والنشرات الدورية وغيرها من المطبوعات، إلّا فيما يتعلق بما ينشر عن المسائل العسكرية، وإباحة الاجتماعات العامة، ومنع اعتقال أى فرد بواسطة السلطة القائمة على الأحكام العرفية.

وقد صدر هذا القرار تمهيدًا لرفع الأحكام العرفية الذى تم فى أكتوبر سنة ١٩٤٥ بعد انتهاء الحرب مع اليابان.

الانتخابات البريطانية
(يوليه سنة ١٩٤٥)

جرت الانتخابات البريطانية لمجلس العموم (النواب) فى شهر يوليه سنة ١٩٤٥ وفاز فيها حزب العمال على المحافظين فوزًا كبيرًا، إذ نال ٣٩٠ مقعدًا،

ولم ينل المحافظون سوى ١٩٥، وكانت هذه النتيجة صدمة شديدة للمستر تشترشل زعيم المحافظين، فقد خذله الشعب البريطانى برغم أنه قاد بلاده إلى النصر فى الحرب العالمية الأخيرة، واستقال من رآسة الوزارة عقب ظهور النتائج الأولى للانتخابات، وتولى المستر كليمنت أتلى زعيم حزب العمال تأليف الوزارة البريطانية الجديدة، فألقها فألفها من حزبه، وكان من أعضائها البارزين المستر هربرت موريسون نائب رئيس الوزراء، والمستر أرنست بيفن وزير الخارجية (الذى توفى سنة ١٩٥١).

رفع الأحكام العرفية
(أكتوبر سنة ١٩٤٥)

فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ صدر المرسوم برفع الأحكام العرفية فى جميع أنحاء المملكة ابتداءً من ٧ أكتوبر من تلك السنة، وبإلغاء المرسوم السابق صدوره فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلانها، وإلغاء مرسوم تعيين حاكم عسكرى عام.

قرار مجلس الوزراء
بالمطالبة بالجلاء ووحدة وادى النيل
(سبتمبر سنة ١٩٤٥)

اجتمع مجلس الوزراء يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٥، وأقرّ البيان الذى أصدرته «الهيئة السياسية»[٢] يوم ٢٢ سبتمبر وهذا نصّه: «ترى الهيئة السياسية بإجماع الآراء أن حقوق مصر الوطنية كما أجمع عليها رأى الأمة وأعلنتها الحكومة هى جلاء القوات البريطانية وتحقيق مشيئة أهل وادى النيل فى وحدة مصر والسودان كما ترى الهيئة أن الوقت الحاضر هو أنسب الأوقات للعمل على تحقيق أهداف البلاد القومية واتخاذ الوسائل لمفاوضة الحليفة

(٢) هى هيئة ألفها الدكتور أحمد ماهر تضم لفيفًا من زعماء الأحزاب والمستقلين ليستشيرها فى المسائل الهامة، وسار النقراشى على سنته فى الاسترشاد برأيها.

للاتفاق على هذه الأسس، وترى الهيئة أن قيام التحالف على هذه الأسس يزيد ما بين البلدين من علاقات الصداقة والتعاون توثقا ومتانة».

مذكرة الحكومة المصرية إلى بريطانيا بشأن المفاوضات
(٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥)

فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ سلم سفير مصر فى لندن (عبد الفتاح عمرو) إلى وزارة الخارجية البريطانية مذكرة من الحكومة المصرية طلبت فيها الدخول فى مفاوضات بين الدولتين لإعادة النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦.

ردّ الحكومة البريطانية
(٢٦ يناير سنة ١٩٤٦)

وفى ٢٦ يناير ١٩٤٦ ردّت الحكومة البريطانية على هذا الطلب بمذكرة أعلنت فيها أن المبادىء الأساسية التى قامت عليها معاهدة سنة ١٩٣٦ سليمة فى جوهرها، وأن سياسة الحكومة البريطانية هى أن تدعم بروح من الصراحة والودّ التعاون الوثيق (كذا) الذى حققته مصر ومجموعة الأمم البريطانية والإمبراطورية فى أثناء الحرب، وأن تقيم هذا التعاون على أساس المشاركة الحرّة الكاملة بين ندين للدفاع عن مصالحهما المتبادلة، وأبدت استعدادها لإعادة النظر مع الحكومة المصرية فى أحكام المعاهدة على ضوء تجاربها المشتركة ومع مراعاة أحكام ميثاق الأمم المتحدة التى تهدف إلى ضمان السلم والأمن الدولى، وأنها سترسل قريبًا إلى سفيرها فى مصر تعليمات لإجراء محادثات تمهيدية مع الحكومة المصرية لهذا الغرض.

مظاهرات متعددة
(٩ - ١٠ فبراير سنة ١٩٤٦)

على أثر إذاعة مذكرة الحكومة المصرية إلى بريطانيا وردّ الحكومة البريطانية، تبين للرأى العام مبلغ سوء نية الإنجليز نحو مصر، وإصرارهم على إبقاء قواعد معاهدة سنة ١٩٣٦ كأساس للعلاقات بين البلدين، فكأن انتهاء

الحرب العالمية، وإعلان ميثاق الأطلنطى والحريات الأربع، والمبادئ الحديثة التى قررها ميثاق الأمم المتحدة، كل أولئك لم يغير من سياسة الإنجليز الاستعمارية حيال مصر، فاشتدّ سخط الأمة على هذه السياسة، وتجلى هذا السخط فى مظاهرات عمّت أرجاء البلاد.

فى القاهرة - حادثة كوبرى عباس

ففى يوم السبت ٩ فبراير سنة ١٩٤٦ قامت فى القاهرة مظاهرة من طلبة جامعة فؤاد الأوّل ضمّت بضعة آلاف منهم، ساروا من فناء الجامعة قاصدين قصر عابدين يهتفون بالجلاء ولا مفاوضة إلّا بعد الجلاء.

وما أن وصلوا إلى كوبرى عباس حتى رأوه مفتوحًا لمرور المراكب. فنزل بعضهم فى القوارب وأغلقوا الكوبرى ليكون صالحًا للمرور من فوقه. وأخذ الطلبة يقتحمونه قاصدين البر الشرقى للنيل، واصطدموا بقوّات البوليس التى أرادت أن تصدّهم عن متابعة موكب المظاهرة وتردهم إلى برّ الجيزة. فأصرّ الطلبة على السير فاعتدى عليهم رجال البوليس بالضرب بالعصى الغليظة بقسوة متناهية، وأسفر التصادم عن إصابة نحو ٨٤ من الطلبة إصابات بليغة، ونقل الكثير منهم إلى مستشفى قصر العينى فى حالة مؤثرة.

سميت هذه الحادثة حادثة كبرى عباس، وبالغ الرواة فى تصويرها، إذ جعلوا منها فيما بعد دعاية سياسية ضدّ وزارة النقراشى، وزعموا أن بعض الطلبة قتلوا فيها، وبعضهم غرقوا فى النيل من أعلى الكوبرى، وقد تحققنا أنه لم يقتل أحد ولا غرق أحد فى هذه الواقعة بالذات، ولو قتل أو غرق أحد لذكر اسمه ولو بعد حين، وإنما توفى فى اليوم التالى شاب من أبناء الجنوب اسمه محمد على محمد الطالب بكلية التجارة، وكانت وفاته بفناء الجامعة إثر سقوطه من سيارة كانت تمر أمام الجامعة وأراد الطلبة ركوبها، ولم يكن للبوليس دخل فى مقتله.

وليس من شك فى أن الاعتداء بالضرب على المتظاهرين عمل منكر فى ذاته، لأنه كان واجبًا تركهم يذهبون إلى قصر عابدين، إذ لم تكن هنافاتهم

عدائية للحكومة، ولكن ليس من الإنصاف فى رواية الوقائع المبالغة فيها وإخراجها عن حقيقتها إرضاءً للمآرب والشهوات.

وقد تجددت مظاهرات الطلبة فى اليوم التالى (١٠ فبراير)، فصدّها رجال البوليس بالقوّة.

فى المدن الأخرى

وحدثت مظاهرات أخرى فى الإسكندرية وبعض المدن كالزقازيق والمنصورة وأسيوط، تصدّى لها رجال البوليس بالقوّة، وحدث تصادم واستباك بينهم وبين المتظاهرين، وقتل ثلاثة من هؤلاء فى الإسكندرية، وثلاثة فى الزقازيق، وواحد فى المنصورة.

كان لهذه الحوادث وقع أليم فى النفوس، واشتد سخط الرأى العام على مسلك الوزارة تجاه المظاهرات عامة، وقد كان واجبًا عليها أن لا تقابلها بهذا العنف وبتلك القسوة، فإنها كانت فى الحق مظاهرات سلمية بريئة لا يراد منها إلّا إعلان السخط على الاحتلال وسياسته، ولو لم يمنعها البوليس لانتهت بسلام، ولكنّ التصدّى لها بالقوّة أدّى إلى هذه النتائج المؤلمة وألقى على الحكومة عبئًا جسيما من المسئولية تزلزل لها مركز الوزارة.

استقالة وزارة النقراشى
(١٥ فبراير سنة ١٩٤٦)

على أثر هذه الحوادث رفع النقراشى استقالة الوزارة فى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٦، بعد أن سلخت فى الحكم اثنى عشر شهرًا، ويبدو من ملابسات الاستقالة أن أهم سبب لها تحرّج مركزها بعد الحوادث الدامية التى وقعت فى مظاهرات ٩ و١٠ فبراير، فجاءت الاستقالة تهدئة للأفكار التى أثارها مسلك الحكومة بإزاء هذه المظاهرات.

وإذا كان هذا المسلك مما يؤخذ على وزارة النقراشى، فمن الحق أن نذكر لها فى عداد المآثر والحسنات أنها أوّل وزارة سجلت فى وثائقها الرسمية

المطلبين الرئيسين للحركة الوطنية وهما (الجلاء ووحدة وادى النيل)، فلم تسبقها وزارة أخرى إلى هذا الإعلان.

هذا إلى ما عرف عنها فى الجملة من النزاهة والاستقامة، والنزاهة والاستقامة من دعائم الحكم الصالح، ومن أركان نهضة البلاد وتقدمها، ولا ريب أن ميزة النقراشى الكبرى هى استقامته ونزاهته، وهى ميزة يجب أن يكون لها المقام الأوّل فى المفاضلة بين الرجال والأنداد.

تأليف وزارة إسماعيل صدقى (الثانية)
(١٧ فبراير سنة ١٩٤٦)

عهد جلالة الملك إلى إسماعيل صدقى تأليف الوزارة الجديدة، فألفها يوم ١٧ فبراير سنة ١٩٤٦ على النحو الآتى: إسماعيل صدقى للرآسة والداخلية والمالية. أحمد لطفى السيد وزير دولة ويتولى الخارجية. سابا حبشى للتجارة والصناعة والتموين. عبد القوى أحمد للأشغال. عبد الجليل أبو سمرة للشئون الاجتماعية، إبراهيم دسوقى أباظة للأوقاف. حفنى محمود للمواصلات. اللواء أحمد عطية للدفاع. محمد كامل مرسى للعدل. محمد حسن العشماوى للمعارف. حسين عنان للزراعة. الدكتور سليمان عزمى للصحة.

وقد سعى صدقى باشا فى أن يشرك معه السعديين فى وزارته، فأبى النقراشى، وأدلى بتصريح قال فيه: «زارنى دولة إسماعيل صدقى باشا فى منزلى صباح تكليف دولته بتأليف الوزارة وتحدث معى طويلاً وطلب أن نتعاون مع دولته فى الحكم، ولكنى اعتذرت، أما لماذا اعتذرت عن الاشتراك مع دولته فى هذه الوزارة فأظنكم تعلمون أن هناك من اختلاف الخطة والأسلوب بيننا وبين دولته فى الأعمال العامة ما لا يسمح لنا بأن نتعاون معًا».

وهذا لم يمنع أن وزارة إسماعيل صدقى قد نالت ثقة مجلس النواب، وأغلبيته من السعديين، وهكذا يبدو أن المجالس النيابية عندنا ليس لها أثر يذكر فى قيام الوزارات وسقوطها.

تعديلات فى الوزارة

فى أواخر يونيه سنة ١٩٤٦ عين عبد الرحمن البيلى وزيرًا للمالية.

وفى سبتمبر من تلك السنة حدث تعديل فى هيئة الوزارة باشتراك السعديين فيها، فعين إبراهيم عبد الهادى وزيرًا للخارجية، وعبد الرزاق السنهورى وزير دولة، وعبد المجيد بدر وزيرًا للشئون الاجتماعية، ومحمود حسن رئيس لجنة قضايا الحكومة وزيرًا للعدل، وجعل أحمد لطفى السيد نائبًا لرئيس الوزارة وعبد الجليل أبو سمرة وزير دولة.

وعين محمد كامل مرسى الذى كان وزيرًا للعدل رئيسًا لمجلس الدولة الذى أنشىء فى عهد هذه الوزارة.

وفى نوفمبر استقال أحمد لطفى السيد وسابا حبشى وعبد الجليل أبو سمرة، وعين صالب سامى وزيرًا للتجارة والصناعة وأحمد عبد الغفار وزير دولة.

سياسة الوزارة بإزاء المظاهرات

رأى إسماعيل صدقى أن منع المظاهرات إطلاقًا وصدّها بالقوّة كان من الأسباب التى أدّت إلى زلزلة وزارة النقراشى ثم استقالته، فسلك نحو المظاهرات سبيلاً وسطًا، بالسماح بقيامها مع الاحتياط لحفظ النظام وصيانة ممتلكات الأجانب، وتلك كانت سياسة حكيمة من صدقى باشا كسب بها انعطاف الرأى العام فى أوائل عهد وزارته.

مظاهرات الجلاء

(الخميس ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦)

امتازت الحركة الشعبية التى أعقبت الحرب العالمية الأخيرة بذيوع فكرة الجلاء، واعتناق طبقات الشعب لها، فالأهداف القومية تحدّدت بالجلاء ووحدة

وادى النيل، والهتافات فى المجتمعات والمظاهرات كانت تدوى بالجلاء والوحدة.

ووضع المواطنون على اختلاف طبقاتهم شارة تحمل فى عروة الجاكته، سميت شارة الجلاء، وهى عبارة عن قطعة مستديرة من البرونز أو الميناء كتب عليها (الجلاء)، وعمّ استعمال هذه الشارة وكانت علامة على انتشار عقيدة الجلاء بين المصريين.

واتفقت طبقات الشعب على الإعراب عن تمسّكها بالجلاء بتحديد يوم سمى (يوم الجلاء) يحدث فيه إضراب عام من جميع الطوائف وتقوم مظاهرة كبرى عامة تهتف بالجلاء، وتألفت لجنة عليا تمثل الطلبة والعمال لتنظيم المظاهرة، والإضراب.

حدّد لإنفاذ هذه الفكرة يوم الخميس ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦. ففى هذا اليوم المشهود أضربت جميع الطوائف فى القاهرة، وقامت مظاهرة عامة، انتظمت جموع الشباب والطلبة والعمال، وأخذت تطوف بأهم شوارع العاصمة، هاتفة بالجلاء ومرت بتمثال مصطفى كامل تحييه باعتباره زعيم الجلاء.

وبدا الطابع القومى على هذه الحركة السعبية، إذ كان مما تنادى به ألوف المتظاهرين (لا حزبية بعد اليوم)، وأعادت إلى الأذهان ذكرى مظاهرات سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٥، ولم يكن يشوبها شىء من الهتافات والتدابيرات الحزبية، بل كانت تعمّ الجموع روح وطنية عالية، لا أثر فيها للحزبية المقيتة.

اعتداءات دامية

كان يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦ سيمر بهدوء وسلام، لولا ما وقع فيه من اعتداءات دموية صدرت عن الإنجليز، فلم تكد المظاهرة تصل إلى ميدان الإسماعيلية حتى تصدّت لها سيارات بريطانية مسلحة، واقتحمت جموع المتظاهرين فى غير مبالاة، مما أدّى إلى أزهاق أرواح عدد كبير من

المتظاهرين، وإصابة الكثيرين منهم بجروح بالغة، فبلغ عدد القتلى ٢٣ قتيلاً والجرحى ١٢١ جريحًا.

رُوِّعت البلاد من هذا الاعتداء الأثيم، وعَمّها الحزن الأليم على أولئك الضحايا الأبرياء.

وكان الحزب الوطنى قد أعدَّ اجتماعًا فى مساء ذلك اليوم بحديقة الأزبكية لإحياء ذكرى مصطفى كامل، فمنعت الحكومة إقامته، ومنعت المظاهرات بعد أن رخصت بها فى بداية تأليفها.

وقامت فى الإسكندرية ومعظم عواصم المديريات مظاهرات على غرار مظاهرات القاهرة تهتف بالجلاء.

وقُتل فى مظاهرات المنصورة طالب بالمدرسة الثانوية إثر إصابته بمقذوف نارى من رجال البوليس.

وقد وقف كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ جلستيهما يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٦ حدادًا على ضحايا هذه الحوادث.

يوم الشهداء
(الاثنين ٤ مارس سنة ١٩٤٦)
حوادث دامية بالإسكندرية

توافقت جماعات الأمة وطوائفها على جعل يوم الاثنين ٤ مارس سنة ١٩٤٦ يوم حداد وطنى عام على شهداء ٢١ فبراير.

أعلنت الأمة الحداد فى هذا اليوم المشهود بالإضراب العام فى العاصمة والإسكندرية ومعظم المدن، فأقفلت المدارس والمتاجر والمقاهى والمحال العامة، وكان الحداد فى العاصمة عاما، والإضراب شاملًا رائعًا، والصحف كلها محتجبة مشاركة فى الحداد والإضراب، واحتاط الناس لهذا اليوم، فاشتروا حاجاتهم من الطعام فى مساء الأحد، وبدت العاصمة فى صباح يوم الاثنين صامتة ساكتة، ولزم الناس أجمعين منازلهم، وخَلَت الطرقات من المارّة، ولم يبق بها إلّا دوريات

الجنود تسير احتياطًا للمحافظة على الأمن والنظام، على أن الأمن كان مستتبا والنظام شاملاً، فلم يكن لهذه الدوريات عمل ما.

مرّ هذا اليوم بسلام فى العاصمة وفى سائر المدن الأخرى، عدا الإسكندرية، فقد وقعت فيها حوادث دامية مروّعة، ذلك أنه قبيل الساعة التاسعة صباحًا سارت مظاهرة سلمية من الطلبة والعمال ومرّت بأحياء عديدة من المدينة وبمنشئات بريطانية دون أن يحدث منهم أى اعتداء.

على أن البوليس قد فرق هذه المظاهرة بالقوّة، ثم ما لبثت أن عادت وتجمعت بشارع سعيد الأوّل، ولما وصل المتظاهرون أمام فندق «أطلانطيك» الذى كان مخصصًا لإقامة بعض رجال البحرية البريطانية، شاهدوا العلم البريطانى مرفوعًا على الفندق، وكان رفعه فى هذا اليوم بالذات تحديًا بالغًا للكرامة القومية، فاستفزّ هذا المنظر شعور المتظاهرين، وأراد بعضهم انتزاع العلم من بناء الفندق، فمنعهم رجال البوليس، ولكنهم تمكنوا من إنزاله وتمزيقه، فبادر رجال البوليس إلى تفريق المتظاهرين، وأطلق عليهم عدة أعيرة نارية فتفرقوا، ثم هاجم بعض المتظاهرين المنزل رقم ١٤ شارع سعيد الأوّل على أثر إطلاق عيارين منه على المتظاهرين، وكان يسكن الأدوار العلوية منه بعض الجنود الإنجليز، ففرق البوليس المهاجمين، ثم تابعوا السير إلى أن وصلوا إلى كشك البوليس الحربى البريطانى الكائن بميدان سعد زغلول، وكان عليه لافتة خشبية مكتوبة بالإنجليزية، فانتزعوها، فأطلق الجنود الذين به النار عليهم، وأصيب كثيرون منهم إصابات قاتلة وبلغ عدد القتلى فى هذه الحوادث الأليمة ٢٨ قتيلًا، والجرحى ٣٤٢، وقتل اثنان من الجنود البريطانيين وجرح أربعة.

سُمى هذا اليوم يوم الشهداء، وسمى الشارع الذى وقع فيه معظم القتل «شارع الشهداء»، وكان اسمه شارع أفيروف.

مساعى الشباب فى توحيد الصفوف وإخفاقها

ظهرت الأمة فى يوم الجلاء (٢١ فبراير سنة ١٩٤٦) وفى يوم الحداد العام (٤ مارس سنة ١٩٤٦) بروح وطنية عالية خالية من شوائب الحزبية

والانقسام؛ وكان الظن أن تؤدّى الحوادث الدامية التى وقعت فى هذين اليومين المشهودين إلى توحيد الصفوف، كما كان لحوادث نوفمبر سنة ١٩٣٥ من أثر صالح فى هذا الصدد (كتابنا ج ٢ ص ٢٠٠) (طبعة سابقة)، وسعى الشباب سنة ١٩٤٦ كما سعى أسلافهم سنة ١٩٣٥ فى توحيد جبهة المقاومة الوطنية، والتقريب بين الأحزاب، ولكنهم مع الأسف أخفقوا فيما نجح فيه أسلافهم سنة ١٩٣٥، ووقفت أنانية الأحزاب - وبخاصة الوفد - حجر عثرة دون نجاح الشباب فى مسعاهم سنة ١٩٤٦، فقد دأب الوفد على رفض كل فكرة ترمى إلى توحيد الصفوف وإزالة الأحقاد من النفوس، وكانت سياسته ولم تزل تهدف إلى هدم كل هيئة أو جماعة أو أى شخصية تخالفه فى الرأى وتأبى العبودية التى يدين بها أشياعه وأتباعه لبضعة النفر الذين يتسلطون عليه.

نقل اللورد كيلرن
وتعيين السير رونالد كامبل سفيرًا لبريطانيا فى مصر
• (فى فبراير سنة ١٩٤٦)

حدث تغيير شكلى هام فى منصب السفير البريطانى فى مصر خلال شهر فبراير سنة ١٩٤٦، فقد نقل اللورد كيلرن من هذا المنصب، وجعل مندوبًا ساميًا لدولته فى جنوب شرقى آسيا، وأقيم بدله السير رونالد كامبل، وكان نائب وزير الخارجية البريطانية فى مؤتمر وزراء خارجية الدول العظمى.

كان هذا التغيير الذى وقع قبيل بدء المفاوضات بين الحكومتين المصرية والإنجليزية، ترضية شكلية لمصر؛ إذ لا يخفى أن على يد اللورد كيلرن وقع حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ المشئوم الذى حاصرت فيه الدبابات الإنجليزية القصر الملكى وتألفت وزارة النحاس بناء على الإنذار البريطانى، ومع أن إقصاء كيلرن عن منصبه فيه ترضية شكلية لمصر، فإن جوهر السياسة البريطانية لم يتغير من بعده، ولعل الغرض من تلك الترضية تخدير أعصاب أولى الأمر فى مصر لكى يلينوا أمام الجانب البريطانى ويجاملوه ولا يتعجلوا مواجهته بمطالب البلاد الحقيقية، فتكون هذه المجاملة بمثابة الشكر له على هذا التغيير الشكلى، وقد تحقق بعض ما كان يصبو إليه الجانب البريطانى.

ولعمرى إن الترضية الحقيقية للبلاد ليست فى إبدال سفير بسفير، بل بالجلاء الحقيقى عن الوادى.

نقل اللورد كيلرن من منصبه فى مصر بعد أن تولاه زهاء اثنى عشر عامًا، واشترك اسمه فى أحداث جسام توالت على البلاد، كتوقيع معاهدة سنة ١٩٣٦، وحادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢، وما إلى ذلك، فخلفه السير رونالد كامبل بقفازه الحريرى، ينفذ نفس السياسة الاستعمارية للحكومة البريطانية فى إطار من مظاهر الودّ والاحترام، وهكذا يعرف الساسة البريطانيون كيف يعالجون العقلية الشرقية. وكيف يستغلون مواطن الضعف والنقص فى نفوس الساسة الشرقيين.

ولم يكن السير رونالد كامبل جديدًا على مسرح السياسة المصرية، فلقد عمل فى دار المندوب السامى البريطانى حين كان صدقى باشا يتولى وزارته الأولى ١٩٣١ - ١٩٣٤، وكان السير برسى لورين مندوبًا ساميًا فى مصر، وقام بأعماله عندما تغيب هذا فى أجازته، وحين قدم إلى مصر لم يعمل إلّا ما رسمته خطوط السياسة الاستعمارية البريطانية.

الوفد السودانى قدومه إلى مصر والحفاوة به
(مارس - أبريل سنة ١٩٤٦)

جاء إلى مصر فى مارس سنة ١٩٤٦ الفوج الأوّل من الوفد السودانى برآسة الأستاذ إسماعيل الأزهرى، وهو وفد تألف ليعلن مطالب السودانيين باسم مؤتمر الخريجين وباسم أغلبية الشعب السودانى الذين يدينون بوحدة مصر والسودان، معارضين فى ذلك سياسة الانفصاليين الذين يتأثرون بالدعايات الاستعمارية.

وفى أبريل وصل الفوج الثانى من الوفد، وتكامل عدد أعضائه المؤسسين ومن انضموا إليهم، أومن نحا نحوهم، نذكر منهم: إسماعيل الأزهرى. محمد نور الدين. أحمد خير. عبد الله ميرغنى. إبراهيم المفتى. أحمد يوسف هاشم. الدردیری أحمد إسماعيل. خضر عمر. مبارك زروق. حماد توفيق. خلف خالد.

توفيق أحمد البكرى. محمد المهدى. يحيى الفضلى. مالك إبراهيم. يوسف مصطفى التنى. على البرير. محيى الدين البرير. عقيل أحمد. عبد الله عبد الرحمن... إلخ.

وقوبل الوفد فى مصر بكل مظاهر الحماسة والترحيب والحفاوة والتكريم، وكان مجيئه لمناسبة المباحثات الدائرة بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية والتى تناولت مسألة السودان.

وقد خدم قضية الوحدة وناضل عنها فى دأب وثبات، ولكن حدث انقسام بين رجاله فى صيف ١٩٥١، وهو ما يأسف له كل محبّ لوحدة الكلمة، فعسى أن يتلافى الفريقان أسباب الشقاق ويعيدوا الوحدة إلى الصفوف.

المفاوضات ومشروع معاهدة صدقى - بيفن

فى ٧ مارس سنة ١٩٤٦، أى بعد تأليف وزارة إسماعيل صدقى بسبعة عشر يومًا، صدر مرسوم ملكى بتأليف الوفد الرسمى لمفاوضة الحكومة البريطانية لتعديل المعاهدة، وألّف الوفد على النحو الآتى: إسماعيل صدقى رئيس مجلس الوزراء رئيسًا. ومحمد شريف صبرى. وعلى ماهر. ومحمد حسين هيكل. وعبد الفتاح يحيى. وحسين سرى. ومحمود فهمى النقراشى. وأحمد لطفى السيد. وعلى الشمسى ومكرم عبيد. وحافظ عفيفى. وإبراهيم عبد الهادى أعضاء.

وقد رفض الحزب الوطنى الاشتراك فى هذا الوفد تمسكا بسياسة «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء».

أما الوفد المصرى فقد رفض أيضًا الاشتراك فيه لأنه اشترط أن تكون له الرآسة وأغلبية المفاوضين...

وعينت الحكومة البريطانية من جانبها وفدًا رسميا للمفاوضة برآسة اللورد ستانسجيت وزير الطيران، ومن أعضائه السير رونالد كامبل سفير بريطانيا فى مصر. والأميرال تينانت القائد العام للأسطول البريطانى فى

الشرق الأوسط. والجنرال باجت القائد العام لجيش الشرق الأوسط. والجنرال جاكوب من هيئة أركان الحرب العامة، وجاء هذا الوفد إلى مصر فى منتصف أبريل سنة ١٩٤٦.

فى هذا الوقت العصيب كانت إيران وسوريا ولبنان تعرض قضاياها رأسًا على مجلس الأمن، ولا تشغل أوقاتها سدى بما يضيع عليها الفرص، ففى فبراير ومارس سنة ١٩٤٦ عرضت إيران وسوريا ولبنان على هذا المجلس قضايا الجلاء وانتهت بجلاء الجنود الأجنبية عن أراضيها.

أما فى مصر، فقد شغلت الأمة بانقساماتها الداخلية وبالمفاوضات ومن يتولاها، أهو النحاس أم صدقى؟ تمامًا مثلما حدث سنة ١٩٢١! بين سعد وعدلى، ومن سخرية القدر أنه فى الوقت الذى قبلت فيه الحكومة المصرية التورط فى المفاوضات قبل جلاء الاحتلال، أدلى المستر بيفن وزير خارجية بريطانيا يوم ١٤ مارس سنة ١٩٤٦ بتصريح أمام مجلس العموم البريطانى قال فيه: «إن الحكومة البريطانية لتأسف إذ تلجأ الحكومة السوفييتيه بطريق الضغط للوصول إلى تسوية مع إيران بينما تحتل جزءًا من أراضيها»

وألقى فى ٢٠ مارس خطبة فى برستول قال فيها: «ليس من اللائق أن **تفاوض دولة كبيرة أو تحاول المفاوضة أو الحصول على امتيازات من دولة صغيرة عن طريق احتلال هذه الدولة الصغيرة بقوّات جيش الدولة الكبيرة**، إن هذا ليس سوى استعمار القرن التاسع عشر، وهو فى الواقع ما يجب أن نتركه وراء ظهرانينا، وإنى لأعتقد أن الحلّ سيوجد وأن الكل سيقبلون مبدأ أننا - ممثلى الدول العظمى - لن نلجأ إلى مثل هذا».

ذلك ما كان يقوله المستر بيفن عن المفاوضات واستنكاره لها بينما تحتل جنود الدولة الغاصبة أراضى الدولة التى تفاوضها، ومع ذلك فإن الهيئات السياسية (عدا الحزب الوطنى) والحكومة عندنا قد استساغت أن تضيع من عمر الأمة سنين عديدة فى مفاوضات عقيمة لا جدوى ولا فائدة منها ما دام الاحتلال قائما، وتجاهلت الحقائق التى أيدتها الحوادث، وأغفلت الشواهد التى جاءت على لسان المستر بيفن نفسه.

سير المفاوضات فى مصر

بدأت المفاوضات فى مصر منذ النصف الثانى من شهر أبريل سنة ١٩٤٦، وكانت منحصرة بادئ الأمر بين صدقى باشا من جهة واللورد ستانسجيب والسير رونالد كامبل من جهة أخرى، وبدا من مطالب الجانب البريطانى أنه مصرّ على استبقاء قاعدة حربية فى منطقة قناة السويس فى وقت السلم والحرب فى شكل دفاع مشترك، وكان هذا الإصرار كافيًا لقطع المفاوضات، ولكنها استمرت ثم انتقلت إلى هيئة المفاوضات الرسمية.

بيان الحكومة البريطانية بشأن الجلاء والمفاوضات
(٧ مايو سنة ١٩٤٦)

فى ٧ مايو سنة ١٩٤٦ أذاعت السفارة البريطانية بيانًا عن المفاوضات هذا تعريبه: «إن السياسة المقررة لحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة (بريطانيا) هى توطيد محالفتها مع مصر على أساس المساواة بين أمتين تجمع بينهما مصالح مشتركة، وعملاً بهذه السياسة بدأت المفاوضات فى جوّ من الودّ وحسن النية، فعرضت الحكومة البريطانية أن تسحب جميع قوّاتها البحرية والبرية والجوية من الأراضى المصرية وأن تجرى المفاوضة لتحديد مراحل جلائها والموعد الذى يتم فيه والتدابير التى تتخذها الحكومة المصرية لتحقيق التعاون فى حالة الحرب أو خطر حرب وشيكة الوقوع طبقًا للمحالفة».

ولم يكن الغرض من هذا البيان إلّا توكيد تمسّك بريطانيا باتخاذ مصر قاعدة حربية، واستدامة سيطرتها عليها فى شكل محالفة مستديمة بينهما، أما قولها إنها عرضت إجلاء قوّاتها عن مصر فلم يكن إلّا خداعًا وتغريرًا، فقد ربطت هذا العرض بإجراء مفاوضات لتحديد مراحل الجلاء وللاتفاق على التدابير التى تتخذها مصر لتحقيق التعاون بين البلدين على أساس المحالفة، أى أنها علقت الجلاء بمعاهدة تحالف على القواعد التى تمليها.

وهذا العرض، أو هذا الوعد، لا يختلف عن وعود إنجلترا المتكررة فى

الجلاء، بل لا يختلف عن اتفاقية ٢٢ مايو ١٨٨٧ التى عرضتها إنجلترا على تركيا أثناء مفاوضات درومندوولف وتعهدت فيها بالجلاء عن مصر مع تحديد مدّة ثلاث سنوات (تنتهى سنة ١٨٩٠) لإتمام هذا الجلاء «إلّا إذا تبين فى ذلك الحين احتمال خطر داخلى أو خارجى يقتضى تأجيل موعد الجلاء[٣]، ولم تكن تنوى الجلاء لا فى تلك السنين الثلاث ولا بعدها.

وقد تبين من مفاوضاتها سنة ١٩٤٦ أنها تصرّ على استبقاء احتلالها فى شكل «قاعدة حربية» لها فى جزء كبير من الدلتا ومنطقة قناة السويس تحت ستار الدفاع المشترك، وهذه القاعدة الحربية هى ولا شك مهدرة للاستقلال، وفى ذلك يقول المستر بيفن نفسه فى خطبته بمجلس العموم البريطانى يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٦ لمناسبة مطالب روسيا فى الدردنيل: «أما فيما يختص برغبة روسيا فى الحصول على قاعدة فى الدردنيل فإن الحكومة البريطانية أوضحت أنها ترى أنه لو تم ذلك لكان مؤدّاه «تدخلا غير مشروع فى سيادة تركيا، ولكان من آثاره وضعها فى ظل سيطرة أجنبية»، وقال فى نفس هذه الخطبة: «إن الاقتراح الذى يقضى باشتراك تركيا والاتحاد السوفييتى فى تنظيم الدفاع عن المضايق ليس مستساغًا، وترى الحكومة البريطانية أن على تركيا أن تكون هى المسئولة عن الدفاع عن المضايق والإشراف عليها، وقد أعربت الولايات المتحدة عن نفس هذا الرأى أيضًا».

وكرر هذا المعنى فى مؤتمر حزب العمال يوم ٢٩ مايو سنة ١٩٤٧ إذ قال: «إن روسيا تريد الحصول على قاعدة فى الدردنيل، ومن شأن ذلك أن يجعل تركيا تفقد جانبًا لا يستهان به من استقلالها، ولهذا نرى لزامًا علينا أن نرفض طلب روسيا».

فهل ما قاله المستر بيفن عن الدردنيل لا ينطبق على قناة السويس؟ وهل المنطق بالنسبة لتركيا ليس هو المنطق السليم بالنسبة لمصر؟ لعمرى إن المنطق يجب أن يكون واحدًا، لأن معنى الاستقلال واحد لا يختلف باختلاف

---

(٣) راجع كتابنا «مصر والسودان فى أوائل عهد الأحتلال» الفصل السادس (مفاوضات درومندوولف بشأن الجلاء) ص ٨٢. (طبعة سابقة).

الدول والشعوب، ولكن بريطانيا أرادت أن تعامل مصر على غير القواعد التى تعامل بها الدول التى تحترم استقلالها.

فالبيان الذى أصدرته السفارة البريطانية فى مصر لم يكن مما يبشر بالخير، ومع ذلك استمرت المفاوضات..

المفاوضات بين الوقف والوصل

عقدت الجلسة الأولى للمفاوضات الرسمية بين الهيئتين المصرية والبريطانية يوم الخميس ٩ مايو سنة ١٩٤٦ بسراى وزارة الخارجية، وتبودلت الخطب المعتادة، واستمرت على غير جدوى؛ إذ تبين من مشروع المعاهدة الجديد الذى عرضه الجانب البريطانى أنه لا يختلف فى جوهره وقواعده عن معاهدة سنة ١٩٣٦، ولم يشأ الجانب المصرى أن يصارح الأمة بهذه الحقيقة، تفاديًا من هياج الأفكار، فأزمع وقف المفاوضات بشكل لا يثير الخواطر، وأصدر الجانبان بلاغًا مشتركا يوم ٢٢ مايو بأن «تبادل الآراء بين الوفدين قد أظهر أن هناك بعض المسائل رأى الوفد البريطانى ضرورة الرجوع فيها إلى المستر بيفن ويتطلب هذا بعض الوقت»، وهذا معناه وقف المفاوضات.

واستؤنفت فى يوليه سنة ١٩٤٦ بالإسكندرية، ثم أوقفت للمرة الثانية فى أواخر سبتمبر لتعذر الاتفاق، وتبين فى خلال هذه المراحل إصرار الجانب البريطانى على اتخاذ مصر قاعدة حربية لبريطانيا.

الجلاء عن القلعة

(٤ يوليه سنة ١٩٤٦)

يبدو أن الإنجليز، بعد أن وضحت نياتهم الاستعمارية فى المفاوضات، أرادوا تهدئة للخواطر الثائرة أن يعملوا عمَلا يحتوى على مظهر للجلاء الجزئى، فقرروا الجلاء عن قلعة القاهرة وتسليمها إلى الجيش المصرى.

وقد تم جلاؤهم عنها وتسليمها للجيش المصرى يوم الخميس ٤ يوليه سنة ١٩٤٦، وأنزل العلم البريطانى الذى كان يرفرف عليها طوال أربعة وستين

عامًا، فكان هذا اليوم يومًا مشهودًا، أدخل على القلوب غبطة وسرورًا؛ إذ عدّته الأمة فألًا حسنًا وبداية للجلاء التام.

وقد رفع جلالة الملك العلم المصرى على القلعة فى احتفال عسكرى مهيب يوم الجمعة ٩ أغسطس سنة ١٩٤٦.

المساعى فى تأليف وزارة قومية وفشلها

فى أواخر سبتمبر سنة ١٩٤٦ حينما تحرجت الأحوال وتبين أن إنجلترا تستضعف مصر لتفرقها شيعًا، رؤى أن يعهد إلى شريف صبرى باشا تأليف وزارة قومية تشترك فيها كل الأحزاب، وقدم صدقى باشا فى ٢٨ سبتمبر استقالته ليفسح الطريق لتأليف وزارة تكون رمزًا لتوحيد الصفوف.

ولكن لم يكد شريف صبرى يخطو الخطوة الأولى فى التوفيق بين الأحزاب حتى عُدل عن تكليفه تأليف الوزارة وأمر صدقى باشا بالبقاء فى رآسة الوزارة، وأرسل إليه جلالة الملك جوابًا بهذا المعنى فى أوّل أكتوبر سنة ١٩٤٦.

سفر صدقى باشا إلى لندن
ومشروع معاهدة صدقى - بيفن

رأى إسماعيل صدقى، وقد تعثرت المفاوضات فى مصر، أن يباحث بنفسه المستر بيفن وزير الخارجية البريطانية، لعله يصل معه إلى الاتفاق، فسافر إلى لندن فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦ يصحبه إبراهيم عبد الهادى وزير الخارجية، وهناك تباحث صدقى مع بيفن، ووصلا معًا إلى مشروع معاهدة وقعها الطرفان يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ بالحروف الأولى من أسمائهم، وهم: صدقى، بيفن، ستانسجيت، إبراهيم عبد الهادى، رونالد كامبل.

نصّ مشروع معاهدة صدقى - بيفن

وفيما يلى نصّ مشروع معاهدة صدقى - بيفن كما ترجمه صدقى باشا عن الأصل الموضوع باللغتين الفرنسية والإنجليزية:

صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلنده والممتلكات البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند.

وصاحب الجلالة ملك مصر.

مدفوعين برغبتهما الخالصة فى تمكين علاقات الصداقة وحسن التفاهم فيما بينهما، وتأسيس هذه العلاقات على أسس أدعى لتقوية هذه الصداقة.

وراغبين فى عقد معاهدة مساعدة متبادلة هدفها تدعيم ما بينهما من روابط المودة، والعمل - بوساطة تبادل المعاونة والمساعدة - على تقوية النصيب الذى يستطيع كل منهما الاضطلاع به فى سبيل حفظ السلام وصيانة الأمن الدولى، طبقًا لميثاق هيئة الأمم المتحدة.

فقد عينا المذكورين بعد:.... بصفة كونهم مفاوضين عنهما.

المادة الأولى

ينتهى العمل بمعاهدة التحالف الموقع عليها بلندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ والمذكرة المقبولة الملحقة بها، وكذلك المذكرات والاتفاق المؤرخة فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ بخصوص الإعفاءات والمزايا، الملحقة أيضا بهذه المعاهدة.

المادة الثانية

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه فى حالة ما إذا أصبحت مصر محل اعتداء مسلح، أو فى حالة ما إذا اشتبكت المملكة المتحدة فى حرب كنتيجة لوقوع اعتداء مسلح على البلاد المتاخمة لمصر، فإنهما يتخذان بالتعاون الوثيق، وبعد المشاورة، أى إجراء تتبين ضرورته، ريثما يتخذ مجلس الأمن الوسائل اللازمة لإعادة السلم.

المادة الثالثة

تحقيقا للتعاون وتبادل المساعدة بين الطرفين الساميين المتعاقدين وتمكينا

من تنسيق التدابير التى تتخذ لدفاعهما المشترك، تنسيقًا فعالا، قد اتفقا على تكوين لجنة دفاع مشتركة من السلطات الحربية المختصة لدى الحكومتين يعاونها من ترى الحكومتان ضمه إليها من المندوبين.

وهذه اللجنة هى أداة استشارية مهمتها أن تدرس - لكى تقدم اقتراحاتها إلى الحكومتين عما توصى به من الإجراءات - المسائل الخاصة بالدفاع المشترك عن الطرفين الساميين المتعاقدين فى البر والبحر والجو، بما فى ذلك مسائل العتاد والرجال المتعلقة بها، وخصوصًا ما يتعلق من الشروط الفنية بتعاون الفريقين، والتدابير التى تتمكن بها قواتهما المسلحة، بصفة فعالة، من مقاومة الاعتداء.

وتجتمع هذه اللجنة كلما اتضحت ضرورة ذلك لمزاولة مأموريتها. وعند الاقتضاء تدرس اللجنة أيضا - بناء على دعوة الحكومتين وعلى أساس المعلومات المقدمة من كلتيهما - العواقب العسكرية للحالة الدولية، وبخاصة أية حوادث من شأنها تهديد الأمن فى الشرق الأوسط، وتقدم فى هذا الصدد إلى الحكومتين التوصيات الملائمة، ويكون على الحكومتين فى حالة وقوع حوادث مهددة لأمن أى بلد من البلدان المجاورة لمصر، أن تتشاورا لكى تتخذا بالاتفاق بينهما أية إجراءات قد ترى ضرورتها.

المادة الرابعة

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بأن لا يعقدا محالفة ما، ولا يندمجا فى حلف قائم، تكون أغراضهما مضادة لمصالح أحدهما.

المادة الخامسة

لا يجوز أن أى شرط من شروط هذه المعاهدة يحدث تأثيرًا، بأية صورة كانت، فى الحقوق والالتزامات المترتبة أو التى قد تترتب، لواحد أو لآخر من الطرفين الساميين المتعاقدين، على ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

المادة السادسة

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه - مع عدم المساس بما صار إعلانه من كليهما تطبيقًا للفقرة ٢ من المادة ٣٦ من نظام محكمة العدل الدولية - كل خلاف على تطبيق أو تفسير نصوص هذه المعاهدة يكون قد تعذر عليهما حلّه بمفاوضات تجرى بينهما، يصفى طبقًا لنصوص هيئة الأمم المتحدة.

المادة السابعة

يجب التصديق على هذه المعاهدة (التى يعتبر نصّاها الإنجليزى والعربى رسميين) وتتبادل وثائق التصديق فى القاهرة فى أقرب وقت مستطاع، وتدخل المعاهدة فى دور التنفيذ من تاريخ تبادل هذه الوثائق، وتبقى هذه المعاهدة نافذة المفعول لمدة عشرين عامًا من تاريخ دخولها فى دور التنفيذ، كما أنها تستمر بعد ذلك نافذة المفعول إلى أن تنقضى مدة عام بعد أن يعلن عدم تجديدها من أحد الطرفين الساميين المتعاقدين إلى الطرف الآخر بالطرق الدبلوماسية.

وتأييدًا لما تقدم..

بروتوكول خاص بالسودان

إن السياسة التى يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها فى السودان، فى نطاق الوحدة بين مصر والسودان تحت تاج مشترك هو تاج مصر، سيكون هدفها الأساسى رفاهية السودانيين وتقدم مصالحهم وتهيئتهم تهيئة مجدة للحكم القانونى ومزاولة ما يترتب عليه من حق اختيار نظام الحكم فى السودان مستقبلاً.

وانتظارًا لأن يستطيع الطرفان الساميان المتعاقدان بالاتفاق بينهما وبعد استشارة السودانيين تحقيق الهدف الأخير يحتفظ بمعاهدة سنة ١٨٩٩ كما أن

المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ وملحقاتها والفقرتين ١٤ و١٦ من المذكرة المرفقة بالمعاهدة المذكورة تبقى نافذة المفعول، دون اعتبار لحكم المادة الأولى من هذه المعاهدة.

بروتوكول خاص بالجلاء

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن الجلاء التام عن الأراضى المصرية (مصر) بوساطة القوات البريطانية يجب أن يكون قد تم فى أوّل سبتمبر سنة ١٩٤٩.

وأن مدينتى القاهرة والإسكندرية والدلتا يجب أن تكون قد أخليت قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧، وأن يستمر فى إخلاء باقى الأراضى المصرية غير منقطعة أثناء المدة المنتهية بالتاريخ المقرر فى الفقرة الأولى.

وتستمر نصوص اتفاقية ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ الخاصة بالإعفاءات والمزايا نافذة، بصفة انتقالية، لصالح القوات البريطانية أثناء سحبها من مصر وكل تعديل للاتفاقية البادى ذكرها تتضح ضرورته لداعى لزوم إخلاء الدلتا والمدينتين قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ يصير تقريره باتفاق جديد تحصل المفاوضة فيه بين الحكومتين قبل ذلك التاريخ.

قد اتفق على أن المستندات المرفقة طيّه لم توضع إلّا على سبيل المراجعة، على أنه من المقرر أنه فى حالة ما إذا لم يدخل عليها من جانب الحكومة المصرية أى تعديل بعد عرضها عليها رسميًّا، فإن المستر بيفن سيوصى الحكومة البريطانية بقبولها.

ملحقات

١ – مشروع معاهدة إنجليزية مصرية.
٢ – مشروع بروتوكول خاص بالسودان.
٣ – مشروع بروتوكول خاص بالجلاء.

وضعت الحروف الأولى الآتية على هذا المستند:

(أ. س.) أى إسماعيل صدقى باشا. (أ. ب.) أى المستر أرنست بيفن.
(س.) أى اللورد ستانسجيت. (هـ) أى إبراهيم عبد الهادى باشا.
(ر. ك.) أى السير رونالد كامبل.

رفض سبعة من أعضاء الوفد الرسمى للمشروع

وبعد عودة صدقى باشا من لندن عرض هذا المشروع على هيئة الوفد الرسمى للمفاوضات مرفقًا به مذكرة تفسيرية لشرح بعض النقط الواردة فيه.

وبعد أن درسته الهيئة قرر سبعة من أعضائها رفضه، وأصدروا بذلك بيانًا إلى الرأى العام فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٦ مذيلًا بتوقيعاتهم وهم: شريف صبرى. على ماهر، عبد الفتاح يحيى، حسين سرى، على الشمسى، أحمد لطفى السيد، مكرم عبيد.

ونرى أن ننشر هنا هذا البيان، لأنه صادر من سبعة من أعضاء وفد المفاوضة، ممن ارتضوا المفاوضة سبيلًا لتحقيق مطالب البلاد وممن لم يعرف عنهم التطرف أو التشدد، فها هم أولاء يرفضون المشروع، وهذا وحده يعطيك فكرة عن التعارض بينه وبين الاستقلال الصحيح، وهاك نصّ البيان:

«كان لنا الشرف أن عهد إلينا بمقتضى المرسوم الملكى الكريم الصادر فى ٧ مارس سنة ١٩٤٦ أن نساهم فى المفاوضات بين مصر وبريطانيا لعقد وإبرام معاهدة تحقق مطالب البلاد.

«ولقد بدأت المفاوضات فعلًا على أساس المطلبين الحيويين اللذين أجمعت عليهما الأمة وهما الجلاء ووحدة وادى النيل وارتضت هيئة المفاوضات المصرية فى مقابل تحقيق هذين المطلبين كاملين أن تتفاوض فى عقد معاهدة جديدة بدلًا من معاهدة سنة ١٩٣٦ التى سلّم الطرفان بأنها أصبحت غير صالحة للبقاء، على أن تكون المعاهدة الجديدة لتبادل المساعدة بين البلدين وبشرط أن تكون فى نصوصها وروحها مطابقة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما فى ذلك الحق فى عقد معاهدات إقليمية.

«ولقد استمرت المحادثات والمفاوضات مدة طويلة وانتهى الأمر أخيرًا إلى أن سافر دولة إسماعيل صدقى باشا ومعه معالى وزير الخارجية إلى لندن، بوصفهما ممثلين للحكومة، ولم يلبثا طويلاً حتى رجعا باتفاق مع الوفد البريطانى بكامل هيئته وعلى رأسه جناب وزير الخارجية، ووقع الجميع على مشروع هذا الاتفاق بالحروف الأولى من أسمائهم، وقد جاء فى ديباجته أنه «اتفق على أن الوثائق المرافقة قد أعدّت فقط قيد النظر فيها فيما بعد، على أنه إذا قدمت رسميًّا من الحكومة المصرية دون أى تغيير فإن المستر بيفن سيزكيها لدى حكومة صاحب الجلالة الإمبراطورية».

«وعلى أثر عودة صاحب الدولة إسماعيل صدقى باشا من لندن يحمل مشروع الاتفاق دعيت هيئة المفاوضات المصرية إلى اجتماع عرض عليها فيه هذا المشروع فناقشت المقترحات التى تضمنها وبحثتها بحثًا مبدئيًّا أثيرت خلاله جملة اعتراضات من بعض الأعضاء، وعقد اجتماع آخر استأنفت فيه الهيئة بحث المقترحات الجديدة والمذكرة التى أعدّها صاحب الدولة صدقى باشا للرد على الاعتراضات التى أبديت فى الجلسة الأولى وجلاء ما هو غامض من نصوص المقترحات.

«وقد تبين من البحث والمناقشة فى هذا الاجتماع أن سبعة من أعضاء الهيئة لا يرون إقرار المقترحات على صورتها المعروضة والتى قرر دولة صدقى باشا أنها نهائية وغير قابلة للتعديل، كما تبين أن المذكرة المرفقة بها لم تقلل من أهمية الاعتراضات الموجهة إلى المقترحات إذ أن هذه المذكرة فضلاً عن تحميلها النصوص تفسيرات لا تحتملها، فهى مذكرة من جانب واحد لا تلزم الطرف الآخر سيما وأنها اقترنت بتصريحات من جانب الحكومة البريطانية فى البرلمان وبتصرفات من الحاكم العام فى السودان تناقض هذه التفسيرات.

«وكان المفهوم أن يتخذ فى هذا الاجتماع قرار نهائى لولا أن سعادة هيكل باشا طلب إعطاءه مهلة لإتمام بحث المقترحات والمذكرة المرفقة بها، وقد وافقت الهيئة على التأجيل لهذا الغرض على أن تدعى إلى الاجتماع فى أجل قريب.

«وانقضت فترة أطول مما ينبغى دون أن تدعى الهيئة إلى هذا الاجتماع، فرأينا أن نعهد إلى حسين سرى باشا فى الاتصال بدولة صدقى باشا فى هذا الشأن، فعلم منه أنه لا ينوى دعوة الهيئة إلى الاجتماع قبل يوم الثلاثاء «اليوم» (٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٦)؛ لذلك لم نر بدًّا من إصدار هذا البيان نجمل فيه الأسباب الرئيسية التى حملتنا على رفض المشروع بحالته الراهنة.

«١ - بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٦ تقدم الجانب البريطانى بمشروع اتفاق، نصّ فى الفقرة الثانية من المادة الثانية منه على أنه «فى حالة تهديد سلامة أى دولة من الدول المجاورة لمصر اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن يتشاورا معًا لأجل القيام بالعمل الذى تتبين ضرورته وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه».

«ولكن الهيئة رفضته فى مذكرتها الإجماعية التى أقرتها بجلسة ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦، لما تبين لها من أن الارتباط به قد يؤدّى إلى اتخاذ مصر قاعدة لأعمال حربية وما يستتبع ذلك من احتمال عودة القوات البريطانية إلى احتلال أراضيها فضلًا عن أن عبارة «تهديد السلامة» عبارة مطاطة تحتمل تأويلات متباينة.

«وبمراجعة مشروع «بيفن - صدقى» يتبين أن هذا النصّ وإن كان قد حذف من المادة الثانية إلّا أنه أضيف بما يحقق كل معناه، ويكاد يتفق مع حرفه، إلى المادة الثالثة.

«ولم يكن من المستطاع أن نقبل ما سبق أن تقرر رفضه بالإجماع، ولا أن نجيز نصًا يجر البلاد إلى الاشتراك فى اتخاذ تدابير غير محددة، وقد يكون منها تعكير صفو العلاقات الودية بين مصر ودولة أخرى أو تسليم مرافقنا أو بعضها إلى السلطات العسكرية البريطانية مما يؤدّى - كما سبق القول - إلى إتخاذ مصر قاعدة لأعمال حربية.

أما إبدال كلمة «عمل» بكلمة «تدابير» فإنه لا يغير من الموقف شيئًا لأن من التدابير ما قد ينتهى إلى أعمال عدائية أو ذات نتائج خطيرة.

«٢ – أما عن مطلبى الأمة الأساسيين: الجلاء ووحدة وادى النيل، فقد وقع إجماع الهيئة – فيما يختص بالجلاء – على أن تقدير ثلاث سنوات أجلاً لإتمامه تقدير مبالغ فيه، وأن الجلاء مستطاع فى أقل من هذا الأجل بكثير من الناحية المادية، وخاصة إذا لوحظ أن العمليات الحربية توقفت توقفًا تامًّا منذ أكثر من سنة، وكان من المفروض أن تبدأ القوات البريطانية التى جلبت بسبب الحرب فى الجلاء عن المدن والأراضى المصرية عقب توقف العمليات الحربية مباشرة، سيما وأن معاهدة سنة ١٩٣٦ نفسها لم تجز لهم إلّا البقاء فى منطقة محددة وبقوات محددة العدد لا تزيد على عشرة آلاف جندى وأربعمائة طائرة.

«٣ – وقد كان البروتوكول الخاص بالسودان طبقًا للنصّ الذى اقترحته الهيئة يتضمن تعهد الطرفين «بالدخول فورًا فى مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم فى السودان فى نطاق مصالح الأهالى السودانيين على أساس وحدة وادى النيل تحت تاج مصر» ».

«وجاء النصّ فى مشروع الاتفاق الأخير بأن «السياسة التى يتعهد الطرفان باتباعها فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم إعدادًا فعليًّا للحكم الذاتى وتبعًا لذلك ممارسة حق اختيار النظام المستقبل للسودان وأنه إلى أن يتسنى للطرفين بالاتفاق بينهما تحقيق هذا الهدف بعد التشاور مع السودانيين تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات من ١٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذًا».

«ومن المقارنة بين النصّين يتبين:

أوّلًا: أنه بينما يشير مشروع بيفن – صدقى فى الفقرة الأولى إلى السياسة التى يتعهد الطرفان باتباعها فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر فإن الفقرات التى تلتها تجرد الوحدة من كل خصائصها.

ثانيًا: يحتفظ النصّ المشار إليه بالحالة الراهنة فى السودان، دون أن يعد

بإجراء أية مفاوضات لتعديلها بما يتفق مع الاعتراف بوحدة البلدين تحت تاج مصر.

ثالثًا: إن النصّ على تخويل السودان حق اختيار نظامه المستقبل يمهد السبيل لفصل السودان عن مصر، ويلزمنا منذ الآن بقبول هذا الفصل، وفى ذلك هدم حتى للوحدة الاسمية فى ذاتها - فإذا قورن ذلك بما هو جار فعلاً فى السودان الآن تبينت خطورة النتائج المترتبة على هذا النص.

«ولا عبرة بما جاء فى المذكرة التفسيرية التى أعدّها دولة صدقى باشا من أن كل تعديل يطرأ على نظام الحكم فى السودان إنما يكون فى نطاق الوحدة. فإنه فضلاً عن أن عبارة النصّ جلية فى هذا الصدد فإن تفسير دولة صدقى باشا تفسير من جانب واحد غير ملزم للطرف البريطانى.

«وغنى عن البيان أن حرصنا على تحقيق وحدة وادى النيل وحدة فعلية لا ينطوى على أية نية من نوايا التوسع أو الاستعمار ولكنه حرص جاء محققًا لما تجلى من رغبة شعب وادى النيل فى تأليف وحدة تؤكدها الروابط التاريخية والجغرافية والاقتصادية والروحية، ولا تتعارض مع رغبة المصريين والسودانيين معًا فى إقرار الحكم الذاتى للسودان بل تساعد عليه.

«لهذه الأسباب رفضنا المشروع فى وضعه الجديد ورأينا إصدار هذا البيان الموجز توضيحًا للموقف الذى آثرناه قيامًا بواجبنا وتأدية للأمانة الموكولة إلينا».

شريف صبرى، على ماهر، عبد الفتاح يحيى، حسين سرى، على الشمسى، أحمد لطفى السيد، مكرم عبيد.

حل وفد المفاوضة
(نوفمبر سنة ١٩٤٦)

كان جواب صدقى باشا على هذا البيان أن استصدر مرسومًا فى ٢٦ نوفمبر بحلّ الوفد الرسمى للمفاوضة، جاء فيه: «إن أغلبية أعضاء هذا الوفد قد أعلنوا جهارًا رأيهم فى المفاوضات الجارية وأصدروا قرارهم فى

موضوعها فى بيان مذيّل بإمضاءاتهم بعثوا به إلى الصحف ونشر فيها، وبما أن مهمة الوفد المذكور تكون قد أصبحت بعد ذلك غير ذات موضوع، وبناءً على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى ذلك المجلس رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

يلغى المرسوم سالف الذكر الصادر فى ٧ مارس سنة ١٩٤٦ (بتأليف الوفد الرسمى للمفاوضة).

المادة الثانية

على رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية تنفيذ هذا المرسوم».

تعقيبٌ على مشروع المعاهدة

أوضحتُ مضار هذا المشروع فى مقال نشرته «الأهرام» (عدد ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٦) أودّ أن أقتبس هنا معظم فقراته.

المعاهدة والميثاق

قلتُ فى معرض الرد على ما قيل من اتساق أحكام المشروع مع الأوضاع الدولية الحديثة التى تتجه إليها هيئة الأمم المتحدة:

إنى أراها على العكس تناقض هذه الأوضاع وتتعارض معها، بل هى رجوع إلى الأوضاع القديمة التى يئن منها العالم ويتوق إلى التخلص منها، تلك الأوضاع التى قوامها فرض سيطرة الأقوياء على الأمم المتوسطة والصغيرة. واقتسام العالم مناطق نفوذ بين الدول القوية، أما الأوضاع الحديثة التى ينادى بها ساسة العالم وتشتمل عليها المواثيق الجديدة فهى المساواة فى السيادة والاستقلال بين جميع أعضاء الأمم المتحدة، وأين المساواة فى معاهدة تعلق الجلاء على قبول مصر محالفة عسكرية بينها وبين إنجلترا بالذات تجعلها تبعًا لها فيما تؤدّى إليه سياستها من حروب فى مصر والبلاد المتاخمة أو أخطار تتهدد

الأمن فى الشرق الأوسط. فهل تعليق الجلاء وهو حق معترف به من الجميع، وموعود به من إنجلترا أكثر من ستين مرة بلا شرط ولا قيد - هل تعليقه على عقد هذه المحالفة يتفق مع مبدأ المساواة فى السيادة بين الأمم، وهل يتفق مع هذا المبدأ تعليق الجلاء على وجوب إنشاء لجنة دفاع مستديمة تشترك فيها إنجلترا لتنسيق وسائل الدفاع عن البلاد والمسائل الخاصة به فى البر والبحر والجو بما فى ذلك مسائل العتاد والمستخدمين؟ وهل يتفق مع هذا المبدأ إقرار اتفاقية سنة ١٨٩٩ التى هى أساس فصل السودان فعلاً عن مصر والتمكين لإنجلترا من اتخاذه مستعمرة بريطانية تحت أسماء وبأشكال متنوعة؟.

إن الجلاء هو جوهر الاستقلال، فإذا كان استقلالنا معتدى عليه ومن حقنا أن يكون مطلقًا من كل قيد، والأوضاع الحديثة تؤيدنا فى هذا الحق فكيف نرتضى أن نكبله بقيود تفقده معناه وكيف نرضى بوعد بالجلاء مقترن بمعاهدة تبيح للطرف الآخر أن ينقضه باسم درء الخطر عن البلاد؟

يقولون إن من الأوضاع والتطورات الحديثة أن إنجلترا نبذت فكرة الاستعمار القديم.

وإنى لا أشاطرهم هذا الرأى. فإذا كان معنى الاستعمار هو سيطرة القوى على الضعيف واستغلاله فإن هذا المعنى لم تنبذه إنجلترا بل هو باق مع الأسف مع تغير فى أشكاله وأوضاعه، فبالأمس كانت حماية سافرة والآن وقبل الآن توضع الحماية فى شكل محالفات ثنائية تربط الدولة الضعيفة بالدولة التى لها فيها مطامع. فالمحالفات الثنائية بين دولة قوية ودولة ضعيفة هى سبيل سيطرة الأولى على الثانية. وإذا لم يكن هذا هو الغرض من المحالفة فلماذا تصرّ عليها إنجلترا وتريد أن تجعلها ثمنًا للجلاء أو للوعد بالجلاء؟

ثم كيف نصدق بأن إنجلترا قد نبذت فكرة الاستعمار وها هى تضع فى المعاهدة شروطًا وأحكامًا تضمن بها بسط نفوذها على الشرق الأوسط؟ أليس الاعتداء عليها فى البلاد المتاخمة معناه أنها تريد أستبقاء هذه البلاد فى حوزتها أو تحت سيطرتها؟ أليس إصرارها على سريان اتفاقية سنة ١٨٩٩ على السودان توكيدًا وتثبيًا لروح الاستعمار فى وادى النيل؟ ومنذا الذى ينكر أن

هذه الاتفاقية هى وليد الروح الاستعمارية القديمة؟

فالاستعمار السياسى يتمشى فى نصوص المعاهدة ومعانيها. والاستعمار الاقتصادى لا يزال أيضًا قائمًا. ولا تدلّ القرائن والملابسات على نبذه. ولا أريد أن أطيل فى إثبات هذه الحقيقة المؤلمة. ويكفينى أن أستدلّ بهذه الأرصدة الاسترلينية التى لنا على إنجلترا والتى قاربت الخمسمائة مليون جنيه. فأى استعمار أشدّ وأقوى من هذه الوسيلة التى تمثل قرضًا إجباريًّا فرضته إنجلترا القوية الغنية على مصر الفقيرة الضعيفة. وها هى الأرصدة لا تزال كما كانت بل هى تسير فى سبيل الزيادة ما دامت العملة المصرية تابعة للعملة الإنجليزية أى ما دامت مصر فى تبعية مالية لإنجلترا. فكيف مع ذلك يمكن أن نقنع أنفسنا بأن إنجلترا قد نبذت فكرة الاستعمار. وإذا لم يكن هذا وأشباه هذا هو الاستعمار الاقتصادى فما هو إذن معنى الاستعمار؟

معاهدة سنة ١٩٣٦

وقلتُ فى المقارنة بين المشروع ومعاهدة سنة ١٩٣٦:

إن هذه المعاهدة ما كان يجوز لمصر أن تقبلها. ولكن الأمم إنما تستفيد من أخطائها الماضية. ولقد أخطأ جمهرة السياسيين فى مصر إذ قبلوا هذه المعاهدة فى حينها. ولكن ليس معنى التنويه بهذا الخطأ أن يسمح فريق من الساسة لأنفسهم أن يقعوا فى الخطأ الذى وقعوا فيه أوّل مرة. فما معاهدة سنة ١٩٤٦ إلّا من نوع معاهدة ١٩٣٦. ولست أريد المقارنة أو الموازنة بينهما. لأن كلتيهما تهدر الاستقلال الحقيقى وتهدر وحدة وادى النيل. وما بمثل هذه المعاهدات تحقق الأمم أهدافها القومية.

إن معنى هذه المعاهدة التى يريدون عقدها أن تستمر مصر دائرة فى المحور البريطانى لمدة عشرين عامًا. تدور فيه حيثما يدور هذا المحور. وإن عقدها لما يضعف مركزنا الدولى. فى حين أن مركز مصر بالنسبة إلى معاهدة سنة ١٩٣٦ يكون أقوى إذا لم ترتبط بمعاهدة جديدة تشتق منها لأن معاهدة سنة ١٩٣٦ وليدة القوّة والإكراه، فهى باطلة. وبطلانها تؤيده الأوضاع الدولية الحديثة.

فلقد صرح المستر بيفن فى شهر مارس الماضى أن المفاوضات والاتفاقات التى تعقد فى ظل القوات الأجنبية تعتبر وليدة الضغط والإكراه، قال ذلك بالنسبة لإيران. وهو قول صحيح بالنسبة إلى مصر أيضًا. ويبدو لى أن الوزارة الحاضرة قبل أن يصيبها التبديل والتعديل قد اتجهت وقتًا ما إلى هذه الناحية أو ما يقرب منها عندما صرح سعادة لطفى السيد باشا وزير الخارجية السابق بأن معاهدة سنة ١٩٣٦ أصبحت «غير ذات موضوع» وعندما صرحت الحكومة فى مجلس النواب بجلسة ٨ مايو الماضى أنها إنما تعتزم عقد معاهدة مع مجلس الأمن طبقًا للمادة ٤٣ من ميثاق الأمم المتحدة. وكان الظن بعد هذا التصريح أن الحكومة تريد حقًا أن تستند إلى الأوضاع الحديثة وتجعل للقضية المصرية صبغة دولية لا تمييز فيها لدولة أجنبية على دولة أخرى. ولكن سرعان ما تغير هذا الاتجاه وعادت الحكومة تربط القضية المصرية بالمحور البريطانى. وبذلك رجعت بها إلى الوراء وانحدرت من الأفق الدولى إلى التحالف الثنائى.

وقلت ردًا على اقتراح أبدى من لجنة حزب الأحرار الدستوريين بإعادة النظر فى المعاهدة الجديدة عندما يتولى مجلس الأمن سلطاته العسكرية والتنفيذية المنصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة:

إن هذا الاقتراح لا يقدم فى الأمر ولا يؤخر. لأن عقد مثل هذه المعاهدة يضر بقضيتنا فى الجلاء أمام أية هيئة دولية. فالجلاء حق ثابت لنا، فإذا كنا نقبل أن نعلقه على شروط تهدره من عقد محالفة عسكرية وتأليف لجنة دفاع مشترك وإقرار اتفاقية سنة ١٨٩٩ فماذا يكون موقفنا أمام أية هيئة دولية إذا كنا نرتضى لأنفسنا هذه الشروط؟

ألم يأتنا نبأ ذلك الاقتراح الذى تقدم به مندوب مصر فى هيئة الأمم المتحدة فى الشهر الماضى ومضمونه أنه طبقًا لنصّ الميثاق وروحه لا يحق لأية دولة أن ترابط بقواتها المسلحة فى أراضى دولة أخرى؟

لقد أجاب المستر نويل بيكر المندوب البريطانى على هذا الاقتراح بقوله إنه يمكن أن ترابط جنود فى أراضى بلد آخر بموافقة حكومة هذا البلد. وألمع

إلى قرار مجلس النواب المصرى بالثقة بالوزارة لمناسبة استجواب المفاوضات وقال إنه يحتمل أن يكون مجلس النواب المصرى قد أقرّ المعاهدة بين مصر وبريطانيا ومن ثم لا يكون هناك خلاف بينه وبين مندوب مصر. فانظر كيف طيرت الأسلاك البرقية قرار الثقة بالوزارة وكيف استند إليه المندوب البريطانى فى الرد على الاقتراح المصرى. فإذا كان مجرد قرار من مجلس النواب بالثقة بالوزارة على أساس المضى فى المفاوضات قد أضعف حجة مصر فى الجلاء فكم تكون حجتها أضعف بعد إبرام المعاهدة.

وقد يقال ولكن المعاهدة تتضمن الجلاء فى مدّة تقل عن ثلاث سنوات.

وجوابى: إن مصر فى خلال هذه السنوات الثلاث لا يكون لها إذا قبلت المعاهدة أن تطالب بالجلاء. وإذا انتهت هذه المدة فمن يضمن أن لا تستند إنجلترا إلى المادة الثانية أو المادة الثالثة منها لتستبقى قواتها حتى يزول اضطراب الموقف الدولى أو تزول الأحداث التى قد تهدّد أمن الشرق الأوسط؟

يؤلمنى جدًّا أن أقول لمؤيدى المعاهدة. اذهبوا إلى منطقة فايد الواقعة على مسافة تسعين ميلاً شرقى القاهرة وعشرين ميلاً جنوبى الإسماعيلية. وانظروا إلى تصميم المنشئات التى يقيمها الإنجليز هناك. وعندئذ تستطيعون أن تطمئنوا أو لا تطمئنوا إلى هذا الوعد بالجلاء. وإذا قلتم إنه إذا لم يتم الجلاء نحتكم إلى مجلس الأمن أو إلى هيئة الأمم المتحدة فأجيبكم أننا فى هذه الحالة نحتكم إلى مقيدين بنصوص والتزامات المعاهدة الجديدة التى تكون مصر قد عقدتها تحت سمع هيئة الأمم المتحدة وبصرها وفيها ما يتيح لإنجلترا أو تبرر بقاء قوّاتها المسلحة فى البلاد بحجة مواجهة اضطراب الموقف الدولى. فأية مصلحة لمصر إذن فى قبول هذه المعاهدة.

الحماية وسدّ الفراغ

وقلت توضيحًا للغرض من تأليف لجنة الدفاع المشترك وما قيل من الاطمئنان إلى بيان السفارة البريطانية الذى أذاعته فى ٧ مايو سنة ١٩٤٦

(ص ١٩٨) وإن القول بأن أعضاء لجنة الدفاع المشترك من المصريين سينزلون على رأى الأعضاء الإنجليز هو طعن فى وطنية المصريين.

وإنى أتساءل أوّلاً أين الجلاء الحقيقى فى المعاهدة؟ إنه وعد بالجلاء مؤجل إلى سبتمبر سنة ١٩٤٩ ومعلق على محالفة عسكرية فيها من النصوص ما يسمح لإنجلترا إما بتأخير موعد الجلاء وإما بنقضه إذا تم. فليس هذا بالجلاء الذى تطالب به مصر. وأن بيان الوفد البريطانى فى ٧ مايو كان صريحًا فى عرض الجلاء معلقًا على شرط التحالف العسكرى بين مصر وإنجلترا وعلى وضع التدابير التى تحلّ محله. ولا شك أن تعليق الجلاء على هذه الشروط هو انتقاض على الجلاء. وليس هذا هو الجلاء الذى قبلته الحكومة البريطانية بالنسبة إلى سوريا ولبنان إذ قبلته بغير اشتراط تحالف عسكرى معهما.

أما القول بأنه لا يجوز لنا أن نتشكك فى وطنية أعضاء لجنة الدفاع المشترك فهو قول لا ينهض حجة للدفاع عن اللجنة لأن طبيعة التحالف العسكرى بين دولة كبيرة ودولة ضعيفة تجعل الرأى الذى تبديه الدولة الحليفة الكبرى له قيمته فى الميزان لأنها بداهة تؤيد رأيها بقوّتها الحربية أوّلا ثم بدعواها أنها أقدر على اختيار وسائل الدفاع ومعرفة العناصر التى يتولد عنها خطر الحرب.

إن هذه المعاهدة تذكرنى بالاتفاقية المعروفة باتفاقية الآستانة المؤرخة فى ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ خلال مفاوضات درومندولف بشأن الجلاء عن مصر. فقد تضمنت أن تجلو إنجلترا عن مصر بعد ثلاث سنوات من إبرامها (ويظهر أن الثلاث السنوات هى مدة تقليدية فى المفاوضات البريطانية بشأن مصر) إلّا إذا تبين فى ذلك الحين (أى فى سنة ١٨٩٠) احتمال خطر خارجى أو داخلى يقتضى تأخير موعد الجلاء ففى هذه الحالة يؤجل انسحاب الجنود البريطانية، وقد رأت الدول صاحبة الشأن أن مثل هذا الشرط يجعل الاتفاق على الجلاء صوريًّا فلم تصدّق تركيا على هذه الاتفاقية ولم تقبلها الدول الأخرى.

فسدّ الفراغ الذى يقصده وزير خارجية إنجلترا ليس هو انتظار تمام التكوين لمجلس الأمن بل استدامة سيطرتها على مصر فى ظل المعاهدة

الجديدة. وإذا قبلت مصر هذه المعاهدة فهى تسدّ الطريق أمامها لطرح قضيتها أمام مجلس الأمن أو هيئة الأمم المتحدة لأنها تكون قد سوّت خلافاتها وديًا مع إنجلترا فلا يكون لمجلس الأمن أن يتدخل بينهما.

إن مهمة مجلس الأمن الأولى هى إقرار السلام فى العالم. فإذا كانت إحدى الدول قد قبلت أن تقرّ السلام فيما يختص بها أو بما يجاورها على وضع ترتضيه. ولو كان فيه هدر لحقوقها فليس لأية هيئة دولية أن تتطوّع لتستخلص لها هذه الحقوق.

السودان

وقلتُ تعقيبًا على بروتوكول السودان: إن أهم وأخطر ما فيه هو ماجاء فى الفقرة الأخيرة منه التى تنصّ على أنه إلى أن يتسنى لمصر وإنجلترا بالاتفاق التام المشترك بينهما تحقيق هذا الهدف بعد التشاور مع السودانيين تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية. فالمعاهدة إذن فيها إقرار صريح لهذه الاتفاقية. وقبول لسريانها لمدة غير محدودة ولا نهاية لها إلّا بالاتفاق التام بين مصر وإنجلترا. وهذا معناه صراحة فصل السودان عن مصر عملاً وحكما، لأن هذه الاتفاقية خوّلت إنجلترا حق الاشتراك فى إدارة شئون الحكم فى السودان ورفع العلم الإنجليزى إلى جانب العلم المصرى فى أرجائه كافة وحصر سلطة الحكم فى يد الحاكم العام الذى يعين بناء على طلب الحكومة البريطانية. فإقرار هذه الاتفاقية الباطلة هو ولا شك نزول عن نصف المملكة وتوكيد لوضع غير مشروع يفصم عرى الوحدة بين مصر والسودان، فكيف مع ذلك يقال إن هذا تقرير لوحدة وادى النيل؟ إن نظرية إعداد السودانيين للحكم الذاتى مع بقاء الإنجليز فيه هى نظرية بريطانية يقصد منها فصل السودان عن مصر وجعله مستعمرة من مستعمرات التاج البريطانى. لأن أى حكم ذاتى يقوم فى ظل الاحتلال وبرآسة حاكم عام بريطانى هو حكم ذاتى صورى لا يقصد منه إلا استدامة الحكم البريطانى فى أرجاء السودان. فكيف تقبل مصر هذا الوضع الذى هو أساس جوهرى للمعاهدة؟ إن الأمم لا يجوز لها أن تفرط فى كيانها ولا فى وحدتها. ولا يجوز لها أن تتجاهل الحقائق والمصاير التى يراد بها. فليس

صحيحًا أن الإنجليز يريدون للسودان استقلالاً أو حكما ذاتيا. بل يريدون فقط فصله عن مصر لكى يضمنوا لأنفسهم بسط سيطرتهم على مصر والسودان معًا.

المعاهدة والبرلمان

وقلتُ ردًّا على دعوة الأمة إلى الاطمئنان على مصيرها لأن المعاهدة ستعرض على البرلمان بمجلسيه وأن المجلسين قد عوّدا هذه الأمة أن يمحّصا كل ما يعرض عليها تمحيصًا مجردًا عن الغرض...

وعندى أن الظروف والملابسات لا تبعث كثيرًا على هذا الاطمئنان. ولا أقصد بقولى هذا طعنًا ولا تجريحًا بل أرى أنه لا يحق للحكومة أن تقرر مصير البلاد ولمدة عشرين سنة دون الرجوع إلى الأمة. فالأمة هى التى ستتحمل الالتزامات والتعهدات والنتائج التى تفرضها عليها المعاهدة. فمن حقها أن تكون هى المرجع الأخير فى تقرير مصيرها. وإذا كانت الدول الكبرى قد اعترفت للأمم جميعها بحقها فى تقرير مصيرها. فأجدر بالحكومة أن لا تعترض على ممارسة الأمة لهذا الحق. وليس من الإنصاف فى شىء أن يقال عن مجلس النواب الحالى الذى انتخب فى سنة ١٩٤٥ فى ظل الأحكام العرفية وقبل أن تتمخض نهاية الحرب عن أحداث وتطورات دولية هامة أنه يمثل الأمة فى تقرير مصيرها. ولقد صرح دولة صدقى باشا خلال المفاوضات أنها إذا أسفرت عن معاهدة فسيجرى استفتاء الشعب بواسطة انتخابات حرّة. فماذا جدّ حتى يتغير هذا الوضع الطبيعى؟

هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فليس فى الأفق ما يدلّ على أن الحكومة تترك الحرية الكاملة لأعضاء البرلمان فى إبداء الرأى فى المعاهدة. بل هناك شىء من التوجيه المقرون بضغط معنوى نحو إبرامها. وآخر الدلائل على ذلك هو المصير الذى انتهت إليه هيئة المفاوضات، فهذه الهيئة التى اختارتها الحكومة وأضفت على أعضائها ما أضفت من صفات التقدير والتعظيم كان جزاؤها الحل وأصبحت بين عشية وضحاها «غير ذات موضوع» لمجرد أنها

أبدت رأيها فى رفق ولين برفض مشروع المعاهدة. أليس فى هذا المصير درس لمجلس النواب وتلويح له بما سيؤول إليه أمره إذا هو جنح للمعارضة فى المعاهدة؟ وكيف تؤمن سلامة الرأى فى مثل هذا الجو؟ أما مجلس الشيوخ فليس لى وأنا عضو فيه أن أتحدث عنه وكل ما أرجوه هو الاعتراف لهذه الأمة بحقها فى تقرير مصيرها[1].

هذا ما قلته سنة ١٩٤٦، ولم تمهلنا الأيام حتى أضافت دليلًا جديدًا على أن الإنجليز لم يكونوا جادّين فى الوعد بالجلاء، فقد أدلى السير رالف ستيفنسن سفير بريطانيا فى مصر بتصريحات لمندوبى الصحف المصرية فى يونيه سنة ١٩٥٠ لمناسبة تعيينه فى منصبه، تنم عن نقض الجلاء، إذ سئل: هل لو كانت مصر وقعت معاهدة صدقى - بيفن فهل كانت بريطانيا تنفذ البند الخاص بجلاء قواتها عن منطقة القناة فى موعد لا يتجاوز شهر سبتمبر من عام ١٩٤٩؟ فأجاب: «إنه على فرض بدء الجلاء فى ذلك الوقت فلم يكن بدٌّ وقد وصلت الحالة الدولية إلى ما وصلت إليه من إيجاد طريقة لوقف الجلاء».

ولعمرى إن فى هذا التصريح ما يغنى عن كل تعليق.

تصريح صدقى باشا عن السودان
وردّ رئيس الوزارة البريطانية
(أكتوبر سنة ١٩٤٦)

لما عاد صدقى باشا من لندن أدلى بحديث لمندوب روتر يوم ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٦ قال فيه: «لقد صرحت فى الشهر الماضى أننى سأجىء بالسودان إلى مصر، واليوم أقرر أنى نجحت فى مهمتى، ذلك أن الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى قد تقررت بصفة نهائية».

نشر هذا التصريح قبل إذاعة نصوص مشروع المعاهدة وفيها ما ينقض هذه الأقوال، ومع ذلك فقد هاج الانفصاليون فى السودان لتصريح صدقى باشا واحتجوا عليه، وأعلنوا أنهم لا يقبلون الوحدة بين مصر والسودان!

---

(١) جريدة الأهرام - عدد ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٦.

وقامت مظاهرات عنيفة فى الخرطوم ضدّ الوحدة دبّرها الانفصاليون، وتركت حكومة السودان المتظاهرين فيها يتسلحون ويعتدون على أنصار الوحدة ويهاجمون نادى الخريجين بأم درمان ويحطمون أثاثه تحطيما وحشيا، ولم تحرك ساكنًا لدفع عدوانهم، بل اغتبطت به اغتباطًا عظيمًا لأنها هى الموعزة به والمحرضة على وقوعه، وأعقب هذا العدوان قيام مظاهرات كبيرة من أنصار الوحدة فى السودان أعلنوا فيها تعلقهم بوحدة الوادى.

وكان من نتائج تصريح صدقى باشا أيضا أن ثارت عاصفة من الاحتجاج عليه فى الدوائر الاستعمارية البريطانية بلندن، فأدلى المستر أتلى رئيس الوزارة البريطانية فى مجلس العموم يوم ٢٨ أكتوبر بتصريح مضاد قرر فيه «إن الحكومة لا تفكر فى إدخال أى تغيير على وضع السودان الحالى أو على الإدارة فيه، ذلك لأنه قد جاء فى الأنباء أن صدقى باشا رئيس الوزراء المصرية ذكر أنه تقرر بصورة قاطعة تحقيق الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى»، وزاد على ذلك قوله ردًّا على استفسار أحد الأعضاء المحافظين عما إذا كانت التصريحات المنسوبة إلى رئيس وزراء مصر غير صحيحة: «يبدو لى أنها تصريحات مغرضة مضللة فيما إذا قصد منها التعبير عن الوصول إلى اتفاق، فإن الذى جرى لا يعدو أن يكون محادثات تمهيدية بحتة ولم نتفاوض على شىء بصفة نهائية».

وقد قوبل تصريح المستر أتلى فى مجلس العموم بعاصفة من الهتاف والتصفيق.

وأعقب هذا التصريح إمعان حاكم السودان العام فى تصرفاته التى ترمى إلى الفصل بين شقّى الوادى.

الصلح بين فريقى الحزب الوطنى
(نوفمبر سنة ١٩٤٦)

ما فتئت المساعى تبذل من وسطاء الخير فى إزالة أسباب الخلاف والانقسام فى الحزب الوطنى، وكنتُ من ناحيتى أرحب بكل مسعى لهذا

الغرض، بل كنت أسعى بنفسى لذلك؛ لأنى لم أكن مرتاحًا مطلقًا لوجود لجنتين إداريتين للحزب كل منهما تعارض الأخرى، وإذ كان الاشتراك فى الحكم هو سبب الانقسام فإنى كنت أسعى لصيغة للاتفاق تكون مقبولة من الطرفين، وقد اتفق الرأى على أن لا يشترك الحزب فى وزارة إذا كان برنامجها يتعارض مع مبادئه، وأن يكون هذا هو أساس الاتفاق، لأن الأصل فى تأليف الوزارات وقيامها وتغييرها أن تقوم على تحقيق مبادئ وغايات معينة تؤمن بها الجماعات والأشخاص الذين يشتركون فيها، وقد بدأ هذا السعى فى سنة ١٩٤٣، ولكنه أخفق ثم استمر إلى سنة ١٩٤٦، وكان من أبرز وسطاء الخير فى هذا الصدد محمد زكى على باشا وفكرى أباظة باشا، فإنهما والحق يقال كان لهما فضل كبير فى إزالة أسباب الانقسام، وقد تم الصلح فى نوفمبر سنة ١٩٤٦، واتفقنا على صيغة عامة أبلغناها إلى الصحف وهى:

«فى الظروف العصيبة التى تجتازها البلاد وحيال الأحداث التى تهددها فى كيانها ووحدتها واستقلالها رأى رجال الحزب الوطنى أن يزيلوا ما بينهم من خلاف لكى يعيدوا الوحدة إلى صفوفهم ولتكون دعوتهم إلى وحدة صفوف الأمة أقوى وأدعى إلى الاستجابة؛ ولذلك اجتمعوا وتم الاتفاق بينهم وعادوا إخوانًا متضامنين فى العمل والجهاد».

وقد نشرت «الأهرام» هذه الصيغة بعدد ٧/١١/١٩٤٦ مع تعديل عبارة (فى العمل والجهاد) وجعلها (فى خدمة البلاد) وكانت الرقابة على الصحف لا تزال قائمة، ولعلها أشارت بهذا التعديل الذى لا يغير من جوهر البيان شيئًا.

ولم ندخل فى البيان شيئًا عن الاشتراك فى الحكم، على أنه فى صدد أحاديث الصلح كان الاتفاق على أن لا يدخل الحزب الوطنى الحكم منفردًا أو مشتركا إلّا إذا كان برنامج الوزارة لا يتعارض مع مبادئه، وأن الأمر فى هذا الصدد يكون موكولاً للجنة الإدارية، واتفقنا على أن تكون اللجنة الإدارية مؤلفة من فريقى اللجنة، ومن انضموا إلى كل منهما أثناء الخلاف.

وقد حدث مع الأسف صدع جديد فى الحزب سنة ١٩٥٠، أرجو أن يتلافاه وسطاء الخير ويعيدوا إلى الحزب وحدته.

استقالة وزارة إسماعيل صدقى
(ديسمبر سنة ١٩٤٦)

قدم صدقى باشا استقالة وزارته يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٦، وبناها على المرض، والواقع أنها ترجع إلى فشله فى مفاوضاته وارتطامه مع الإنجليز فى شأن السودان، مما ظهر أثره فى التعارض بين تصريحاته وتصريح رئيس الوزارة البريطانية فى هذا الصدد، فاشتدت الأزمة تعقدًا وازداد مركزه حرجًا، وتدلّ ملابسات هذه الأزمة على أن الإنجليز رأوا أن صدقى باشا أعجز من أن يقنع البلاد بالمشروع الذى انتهى إليه مع مستر بيفن، وخاصة بعد أن رفضه سبعة من أعضاء هيئة المفاوضة، فكان هذا الرفض فى داخل هذه الهيئة نذيرًا بما سيئول إليه مشروع المعاهدة من الإخفاق، فآثروا أن يستردوه بهذه الوسيلة التى عمد إليها رئيس الوزارة البريطانية فى تصريحاته بمجلس العموم، وهى تصريحات تحمل فى طياتها معنى الرجوع عما تم الاتفاق عليه، فلم ير صدقى بدا بإزاء هذا الموقف من تقديم استقالته، بعد أن أخفق فى مهمته، وبنى الاستقالة على المرض، وقبلها جلالة الملك فى اليوم التالى (٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦).

أعمال وزارة صدقى باشا
إنشاء مجلس الدولة

إن أهم وأكبر عمل تشريعى لهذه الوزارة إنشاؤها «مجلس الدولة»، وقد صدر به القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦، ويعد من أعظم الإصلاحات القضائية بعد إنشاء المحاكم الأهلية (الوطنية) سنة ١٨٨٣، وجاء مكملًا لصرح العدالة فى البلاد، ومثبتًا لحقوق الأفراد وحرياتهم.

ذلك أن المحاكم العادية كانت ممنوعة بموجب لائحة ترتيبها من القضاء بإلغاء الأوامر الإدارية التى تصدرها جهات الحكومة مهما كانت مخالفة للقوانين واللوائح، ولم يكن لها تأويلها أو وقف تنفيذها، وكان اختصاصها

مقصورًا على الحكم بتضمين الحكومة عما يقع من هذه الأوامر مخالفًا للقانون، ولا يمكن أن تكفل حقوق الأفراد وحرياتهم فى ظل هذا النظام؛ لأن أحكام التعويض لا تزيل المخالفة الإدارية ولا توقف العمل الباطل ولا تغلّ يد الحكومة عن الخروج على أحكام القوانين واللوائح.

فجاء قانون «مجلس الدولة» ومن أهم أحكامه إنشاء «محكمة القضاء الإدارى» وقد أسست لأوّل مرة فى تاريخ مصر القضائى، وهى محكمة تملك إلغاء القرارات الإدارية المخالفة للقوانين واللوائح، وتختص بالفصل فى المسائل الآتية ويكون لها فيها دون غيرها ولاية القضاء الكاملة:

١ - الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات الإقليمية والبلدية.

٢ - المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لموظفى الحكومة ومستخدميها أو لورثتهم.

٣ - الطلبات التى يقدمها ذوو الشأن بالطعن فى القرارات الإدارية الصادرة بالتعيين فى وظائف الحكومة أو بالترقية أو بمنح علاوات متى كان مرجع الطعن مخالفة القوانين أو اللوائح.

٤ - الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية إذا وقعت مخالفة للقوانين أو اللوائح.

٥ - الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات الإدارية النهائية الصادرة بفصلهم من غير الطريق التأديبى إذا كان مرجع الطعن مخالفة القوانين أو اللوائح أو إساءة استعمال السلطة.

٦ - الطلبات التى يقدمها الأفراد بإلغاء القرارات الإدارية النهائية، إذا كان مرجع الطعن عدم اختصاص الهيئة التى أصدرت القرار المطعون فيه أو وجود عيب فى الشكل أو مخالفة للقوانين أو اللوائح أو الخطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة، ويعتبر فى حكم القرارات الإدارية رفض أو امتناع السلطة الإدارية عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقًا للقوانين أو اللوائح.

وإلى جانب «محكمة القضاء الإدارى» يشمل مجلس الدولة قسمى الرأى والتشريع.

وينصّ قانون إنشاء المجلس على أنه لا يجوز لأى وزارة أو مصلحة من مصالح الدولة أن تبرم أو تقبل أو تجيز أى عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين فى مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه بغير استفتاء إدارة الرأى المختصة، ويبدى قسم الرأى مجتمعًا رأيه فى مسائل هامة نصّت عليها المادة ١٤.

أما قسم التشريع فيتولى صياغة مشروعات القوانين التى تقترحها الحكومة والمراسيم واللوائح والقرارات التنفيذية للقوانين والمراسيم.

هذا، وقد أدّى مجلس الدولة منذ إنشائه ويؤدّى على تعاقب السنين خدمات جليلة للبلاد، برفع المظالم، وكفالة الحقوق والحريات للمواطنين، والحدّ من طغيان الحكومة فى علاقاتها مع الأفراد والجماعات.

تأليف وزارة النقراشى الثانية
(٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦)

فى اليوم الذى قبل فيه جلالة الملك استقالة إسماعيل صدقى، عهد إلى محمود فهمى النقراشى تأليف الوزارة الجديدة، وهى وزارته الثانية، وقد ألفها فى اليوم نفسه على النحو الآتى: محمود فهمى النقراشى للرآسة والداخلية والخارجية، أحمد محمد خشبه للعدل. إبراهيم عبد الهادى للمالية. أحمد عبد الغفار للزراعة. عبد المجيد إبراهيم صالح للأشغال، إبراهيم دسوقى أباظة للمواصلات، محمد على علوبه للأوقاف، عبد الرزاق السنهورى للمعارف، عبد المجيد بدر للتجارة والصناعة، اللواء أحمد عطية للدفاع، محمود حسن للشئون الاجتماعية، الدكتور نجيب إسكندر للصحة.

وهى مؤلفة من ستة وزراء من السعديين وستة من الدستوريين.

وفى مارس سنة ١٩٤٧ عين على عبد الرازق وزيرًا للأوقاف بدلاً من محمد على علوبة الذى استقال.

يوم الحداد احتجاجًا على إتفاقية السودان
(١٩ يناير سنة ١٩٤٧)

تجلى تمسك الشعب بوحدة وادى النيل فيما قررته الأحزاب والطوائف فى أوائل سنة ١٩٤٧ من اعتبار يوم ١٩ يناير الذى يوافق ذكرى توقيع اتفاقية السودان الباطلة سنة ١٨٩٩ يوم حداد عام، ولأوّل مرة ظهرت مصر بمظهر الحداد احتجاجًا على هذه الاتفاقية منذ توقيعها، وكان هذا الشعور دليلًا على تمسك الأمة بوحدة مصر والسودان، وقد لبس الناس فى هذا اليوم شارات الحداد، وتعطلت المسارح ودور السينما والملاهى جميعًا.

وقرر مجلس نقابة الصحافة مشاركة للأمة فى حدادها أن تصدر الصحف فى ذلك اليوم مجللة بالسواد، ونفذت الصحف جميعها على اختلاف مذاهبها السياسية هذا القرار، وظهرت فى هذا اليوم موشحة بإطارات سوداء، وفاضت أعمدتها بالبحوث المستفيضة فى اتفاقية السودان وبطلانها وملابساتها وتدابير السياسة الاستعمارية فى السودان، فكان هذا اليوم يومًا مشهودًا فى تاريخ الحركة القومية.

الجلاء عن بعض المواقع

سبق القول بأن الإنجليز جلوا عن القلعة فى ٤ يوليه سنة ١٩٤٦، على عهد وزارة صدقى باشا، وقد جلوا أيضًا فى عهد هذه الوزارة عن مطار حلوان وعن وادى النطرون (أكتوبر وديسمبر سنة ١٩٤٦).

وفى عهد وزارة النقراشى جلوا عن المواقع الأخرى فى الإسكندرية والقاهرة، وهاك بيان هذه المواقع وتاريخ الجلاء عن كل منها:

المعسكرات التى على الطريق الصحراوى

بين القاهرة والإسكندرية
مخيم وراء الأهـــرام – الكيلو ٢٦ – الكيلو ٤٠ – الكيلو ١٨٧. } فبراير سنة ١٩٤٧

قلعة رأس التين التى يتوسطها الفنار الكبير.	فبراير سنة ١٩٤٧
ثكنات مصطفى باشا برمل الإسكندرية	٨ فبراير سنة ١٩٤٧
قلعة كوم الدكة بالإسكندرية	١٥ فبراير سنة ١٩٤٧
مطار هليوبوليس.	١٠ مارس سنة ١٩٤٧
قشلاق باب الحديد.	١٧ مارس سنة ١٩٤٧
معسكر الحلمية (ضواحى القاهرة).	١٨ مارس سنة ١٩٤٧
النادى البريطانى الرياضى بالمعصرة.	١٩ مارس سنة ١٩٤٧
العامرية (طريق الإسكندرية).	٢٠ مارس سنة ١٩٤٧
ثكنات العباسية.	٢٧ مارس سنة ١٩٤٧
ثكنات قصر النيل.	٢٩ مارس سنة ١٩٤٧

الاحتفال برفع العلم المصرى على ثكنات قصر النيل
(٣١ مارس سنة ١٩٤٧)

انتهى بجلاء الإنجليز عن ثكنات قصر النيل احتلال الإنجليز للقاهرة وضواحيها، بعد أن دخلوها بجنودهم يوم ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢، أى أنهم ظلوا يحتلونها خمسًا وستين سنة.

وقد احتفل يوم الاثنين ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ برفع العلم المصرى على هذه الثكنات، وحضر جلالة الملك الاحتفال، ورفع بيده العلم المصرى على السارية الوسطى بين هتاف الحاضرين وعزف الموسيقى، واشترك الشعب فى هذا الاحتفال بإظهار غبطته وابتهاجه بهذا الجلاء الجزئى، وعدّ هذا اليوم يوم (الجلاء عن القاهرة).

رفيه أوفد جلالة الملك مندوبًا وضع إكليلًا من الأزهار على قبر مصطفى كامل زعيم الجلاء. وإكليلًا آخر على قبر سعد زغلول، وإكليلًا ثالثًا على النصب التذكارى لشهداء الجامعة.

وبجلاء الإنجليز عن ثكنات قصر النيل تم جلاؤهم عن القاهرة والإسكندرية وجزء كبير من أراضى الدلتا.

تعيين إبراهيم عبد الهادى رئيسًا للديوان الملكى

كان منصب رئيس الديوان الملكى شاغرًا منذ وفاة المرحوم أحمد محمد حسنين فى فبراير سنة ١٩٤٦.

وفى فبراير سنة ١٩٤٧ عين جلالة الملك فى هذا المنصب إبراهيم عبد الهادى الذى كان وزيرًا للمالية فى وزارة النقراشى، وظل يشغله إلى مقتل المرحوم النقراشى (ديسمبر سنة ١٩٤٨)، حيث خلفه فى رآسة الوزارة.

وبعد تعيين إبراهيم عبد الهادى رئيسًا للديوان عين عبد المجيد بدر وزيرًا للمالية، وممدوح رياض وزيرًا للتجارة والصناعة (فبراير سنة ١٩٤٧).

تعيين السير روبرت هاو حاكما عاما للسودان
(مارس سنة ١٩٤٧)

فى مارس سنة ١٩٤٧ رأت الحكومة البريطانية إنهاء خدمة السير هدلستون الحاكم العام للسودان، وتعيين السير روبرت هاو الوكيل المساعد لوزارة الخارجية البريطانية خلفًا له، فوافقت الحكومة المصرية على هذا التغيير، وصدر المرسوم الملكى بتعيين الحاكم العام الجديد فى ١٧ مارس سنة ١٩٤٧، وكان السيرهدلستون يتولى هذا المنصب منذ أكتوبر سنة ١٩٤٠.

وبدهىٌ أن هذا التغيير، فى هذا المنصب الخطير، لا يعنى تغييرًا فى السياسة البريطانية، فقد استمرت هذه السياسة كما كانت، تعمل على فصل السودان عن مصر وجعله مستعمرة إنجليزية.

صدر مرسوم التعيين بناءً على ترشيح الحكومة البريطانية، ولم يكن لمصر فيه سوى الموافقة وإصدار المرسوم، على أنه قد خلا فى ديباجته مما كانت تتضمنه المراسيم السابقة من الإشارة إلى اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩، ومن الإشارة أيضًا فى بعضها إلى معاهدة سنة ١٩٣٦، وكان هذا هو الفارق الشكلى الوحيد بين مرسوم تعيين السير روبرت هاو والمراسيم الأخرى.

قطع المفاوضات وعرض القضية المصرية على مجلس الأمن
(يناير سنة ١٩٤٧)

استأنف النقراشي المفاوضة مع السير رونلد كامبل السفير البريطاني في مصر، فلقي إصرارًا من الحكومة البريطانية على موقفها، فقرر مجلس الوزراء يوم السبت ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧ عرض قضية البلاد على مجلس الأمن، وأعلن النقراشي هذا القرار في بيان ألقاه بمجلسي الشيوخ والنواب بجلستهما المنعقدة يوم الاثنين ٢٧ يناير، وختم بيانه بقوله:

«إن قضية وادي النيل قضية واحدة لا تتجزأ؛ ولذلك فقد تقرر طرحها على مجلس الأمن برمتها، وإذا كان لي بعد هذا البيان ما أقول فهو أن نتوجه إلى أبناء وادي النيل شماله وجنوبه أن يقضوا على الجدل بينهم وأن يقفوا من قضيتهم صفًا واحدًا، بنيانًا مرصوصًا يشدّ بعضه بعضًا، ولقد علمتنا التجارب أن اللجاجة طريق الفرقة ومدعاة الخلاف، وأن شرّ ما تطعن به الأمم المجاهدة لإدراك حرياتها وحقوقها الانقسام والتفرق، فلنولّ وجوهنا شطر الوطن وسلامته، مخلصين لله في سعينا وجهادنا، متناسين أشخاصنا، متمثلين واجبنا، حريصين على ضم صفوفنا وجمع قوانا، فالوطن في أحرج ساعاته أحوج ما يكون لجهود أبنائه، والله يهدي إلى سبيل الرشاد».

وتألف وفد مصر لمجلس الأمن برآسه محمود فهمي النقراشي رئيس مجلس الوزراء، وعضوية كل من عبد الرزاق السنهوري وزير المعارف، وممدوح رياض وزير التجارة والصناعة، وعبد المجيد إبراهيم صالح وزير الأشغال، وأحمد رمزي عضو مجلس الشيوخ، ومحمود حسن سفير مصر في واشنطون، ومحمود فوزي وزيرها المفوض لدى هيئة الأمم المتحدة، ومن هيئة من المستشارين نذكر منهم: عبد الحكيم الرفاعي. طه السيد نصر. حلمي بهجت بدوي. حامد سلطان. سعد كامل إلخ.

القضية المصرية أمام مجلس الأمن
(أغسطس - سبتمبر ١٩٤٧)

فى ١١ يولية سنة ١٩٤٧ قدم محمود حسن سفير مصر وقتئذ فى الولايات المتحدة إلى سكرتير هيئة الأمم المتحدة عريضة دعوى مصر إلى مجلس الأمن، وقد وقعها محمود فهمى النقراشى رئيس الوزارة بتاريخ ٨ يوليه، ولأنها من أهم الوثائق فى تاريخ المسألة المصرية فإننا ننشرها هنا بنصّها:

«جناب السكرتير العام[٥].

«تحتل القوّات البريطانية الأقاليم المصرية على الرغم من إرادة الشعب الإجماعية، وإن وجود قوّات أجنبية فى أراضى دولة من أعضاء الأمم المتحدة فى زمن السلم بغير رضائها رضاءً حرًّا يعدّ امتهانًا لكرامتها، وحائلاً يحول دون تقدمها الطبيعى، كما أنه خرق للمبدأ الأساسى - مبدأ المساواة فى السيادة - وهو بذلك يناقض ميثاق الأمم المتحدة فى نصّه وروحه وقرار الجمعية العامة الصادر بالإجماع فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦.

«إن احتلال القوات البريطانية غير المشروع لمصر فى سنة ١٨٨٢، واحتلالها للجزء الجنوبى من وادى النيل، أى السودان، تبعًا لذلك، قد مكن حكومة المملكة المتحدة منذ سنة ١٨٩٩ من أن تفرض على مصر اشتراكها معها فى إدارة السودان وأن تنفرد بعدئذ بالسلطان فيه، وقد استخدمت حكومة المملكة المتحدة هذا الوضع لكى تتبع سياسة ترمى إلى فصل السودان عن مصر، عاملة على تشويه سمعة مصر والمصريين، وبذر بذور التفرقة بين المصريين والسودانين، وبثّ الانقسام بين السودانيين أنفسهم، وإثارة حركات انفصالية مصطنعة والحضّ عليها، وقد سعت حكومة المملكة المتحدة بهذه السياسة، وما زالت تسعى، إلى فصم وحدة وادى النيل على الرغم من أن هذه الوحدة تقتضيها مصالح سكان هذا الوادى وأمانيهم المشتركة.

---

(٥) المستر تريجفى لى الأمين العام (السكرتير العام) لهيئة الأمم المتحدة.

«ولما كان احتلال القوات الريطانية المسلحة لوادى النيل والمضى فى هذه السياسة العدائية، كلاهما، تهديدًا غير مشروع لحرية أمة مستقلة ووحدتها، فقد أثار نزاعًا بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة من شأن استمراره تعريض السلم والأمن الدولى للخطر.

«ووفقًا للمادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة[٦] وعلى الرغم من أن وجود القوات الأجنبية لا يتلاءم بذاته مع حرية المفاوضات، سعت الحكومة المصرية فى حسن نية إلى الوصول إلى حل عادل لهذا النزاع عن طريق مفاوضات مباشرة مع حكومة المملكة المتحدة، وإذ أخفقت هذه المفاوضات الطويلة المضنية، حاولت حكومة المملكة المتحدة التمسك بمعاهدة سنة ١٩٣٦ التى لا يمكن أن تلتزم مصر بها إذ أنها استنفدت أغراضها فضلاً عن أنها تتعارض مع أحكام الميثاق.

«لذلك ترفع الحكومة المصرية النزاع القائم بينها وبين المملكة المتحدة إلى مجلس الأمن تطبيقًا للمادتين ٣٥ و٣٧ من الميثاق[٧] طالبة:

(أ) جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاءً تاما ناجزًا.

(ب) إنهاء النظام الإدارى الحالى للسودان.

---

(٦) المادة ٣٣: يجب على أطراف أى نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولى للخطر أن يلتمسوا حلّه بادئ ذى بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى التوكيلات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التى يقع عليها اختيارها. ويدعو مجلس الأمن أطراف النزاع إلى أن يسوّوا ما بينهم من النزاع بتلك الطرق إذا رأى ضرورة لذلك.

(٧) المادة ٣٥: لكل عضو من الأمم المتحدة أن ينبّه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أى نزاع أو موقف من النوع المشار إليه فى المادة ٣٤.

ولكل دولة ليست عضوًا فى الأمم المتحدة أن تنبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أى نزاع تكون طرفًا فيه إذا كانت تقبل مقدمًا فى خصوص هذا النزاع التزامات الحل السلمى المنصوص عليها فى هذا الميثاق.

وتجرى أحكام المادتين ١١، ١٢ على الطريقة التى تعالج بها الجمعية العامة المسائل التى تنبه إليها وفقًا لهذه المادة.

المادة ٣٧ – إذا أخفقت الدول التى يقوم بينها نزاع من النوع المشار إليه فى المادة ٣٣ فى حله بالوسائل المبينة فى تلك المادة وجب عليها أن تعرضه على مجلس الأمن.

وإذا رأى مجلس الأمن أن استمرار هذا النزاع فى الواقع من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولى قرر ما إذا كان يقوم بعمل وفقا للمادة ٣٣ أو يوصى بما يراه ملائما من شروط حل النزاع

«والحكومة المصرية إذ تطلب إليكم إدراج هذا النزاع فى جدول أعمال المجلس تبدى استعدادها لشرح هذا النزاع وتقديم الوثائق اللازمة حين يطلب إليها ذلك وفقًا للمادة ٣٢[٨].

«وأنتهز هذه الفرصة للإعراب عن فائق إحترامى.

القاهرة فى ٨ يولية سنه ١٩٤٧

محمود فهمى النقراشى
رئيس مجلس الوزراء
ووزير خارجية المملكة المصرية

ولئن قيل فى الاعتراض على طريقة عرض القضية إنه لم يسبقه إعلان بطلان معاهدة سنة ١٩٣٦، فإن هذا لا يؤثر فى جوهر العريضة؛ إذ تضمنت الجلاء عن مصر والسودان، وتقديمها بهذا الأسلوب وبهذه الصراحة شجاعة تحمد للنقراشى

ومهما كانت صيغة العريضة، أو طريقة عرضها، فإن ذلك ما كان ليغير المصير الذى آلت إليه القضية أمام مجلس الأمن، وهو انحياز أغلبية المجلس إلى جانب بريطانيا.

كانت قضية مصر من أهم القضايا التى نظرها مجلس الأمن، وهى قضية عادلة واضحة جلية، طلبت فيها حقًا طبيعيا تؤيده أحكام ميثاق سان فرنسيسكو، طالبت بجلاء القوات المسلحة البريطانية عن مصر والسودان جلاء حالا كاملا غير مشروط بشرط، وحقها فى الجلاء واضح صريح، فإن احتلال القوّات البريطانية المسلحة لأى جزء من الأراضى المصرية والسودانية مخالف مخالفة صارخة لروح الميثاق فى ديباجته، وللمادة الأولى والثانية منه، ولأن إحتلال إنجلترا مصر وقع باطلا، وعلى خلاف العهود

(٨) المادة ٣٢: كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة ليس بعضو فى مجلس الأمن وأية دولة ليست عضوا فى الأمم المتحدة إذا كان أيها طرفا فى نزاع معروض على مجلس الأمن لبحثه يدعى إلى الإشتراك فى المناقشات المتعلقة بهذا النزاع دون أن يكون له حق فى التصويت. ويضع مجلس الأمن الشروط التى يراها عادلة لاشتراك الدولة التى ليست من أعضاء الأمم المتحدة.

والمواثيق الدولية، وأهمها العهد المعروف بميثاق النزاهة الذى أبرم فى «ترابيا» (ضواحى الآستانة) يوم ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢، وتعهدت فيه الدول بما فيها بريطانيا بعدم احتلال أى جزء من أراضى مصر، ومعاهدة الآستانة المقررة والمنظمة لحياد قناة السويس والمعقودة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ التى أقرّت فيها الدول أن الدفاع عن هذا الطريق الحيوى موكول إلى مصر، هذا إلى اعتراف إنجلترا ببطلان الاحتلال منذ وقوعه سنة ١٨٨٢ بإعلانها المرة بعد المرة أنها ستجلو عن البلاد، وتكرارها وعودها وعهودها فى الجلاء نيفًا وستين مرة.

طالبت مصر أمام مجلس الأمن بجلاء القوّات البريطانية عن مصر والسودان، ولكن بريطانيا طلبت شطب القضية المصرية متذرعة بمعاهدة سنة ١٩٣٦ التى خوّلتها إبقاء قوّاتها فى مصر والسودان، وباتفاقية سنة ١٨٩٩ التى فرضتها على مصر وانتزعت بمقتضاها مشاركتها فى إدارة السودان ثم استئثارها هى بإدارته، وعبثًا أوضحت مصر أن هاتين الاتفاقيتين باطلتان لمخالفتهما لأحكام ميثاق سان فرنسيسكو، لأن هذا الميثاق يقوم على مبدأ المساواة فى السيادة بين أعضاء هيئة الأمم المتحدة، ويحظر استخدام القوّة المسلحة فى إملاء إرادة دولة على دولة أخرى، ويمنع استخدام هذه القوّة ضدّ سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأية دولة، فمعاهدة سنة ١٩٣٦ هى ولا شك باطلة؛ لأنها فرضت على البلاد تحت ضغط الاحتلال العسكرى، وأقرّت احتلالًا يهدر بطبيعته سلامة أراضى مصر واستقلالها السياسى، فهى متعارضة قطعًا مع أحكام الميثاق، هذا إلى أن الميثاق قد أنشأ نظامًا للأمن الجماعى ضمّنه الوسائل الكفيلة بتأمين كل عضو من أعضائه، ولا يجوز فى ظل هذا النظام لدولة من أعضاء الأمم المتحدة أن تحتل أراضى دولة أخرى من أعضائها، ومن ثم فمعاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقية سنة ١٨٩٩ لا وجود لهما طبقًا لحكم المادة الثالثة بعد المائة من الميثاق.

ومع وضوح هذه الحجج وقوّتها، فإن مجلس الأمن امتنع عن أن يصدر قرارًا بجلاء القوات الإنجليزية عن مصر والسودان، ووقف موقفًا سلبيا محضًا، وترك القضية المصرية معلقة دون أن يصدر فيها قرارًا، وبذلك سكت

عن العدوان المسلح الواقع من بريطانيا على مصر والسودان. ولم يشأ له دفعًا ولا رفعًا، وهكذا تحطمت مبادئ الميثاق بتأثير محاباة مجلس الأمن للسياسة الاستعمارية.

ومن الحق علينا فى صدد الحديث عن عرض القضية المصرية أمام مجلس الأمن أن ننوّه بالجهود التى بذلها وفد مصر وهيئة مستشاريه فى إعداد البحوث العميقة التى اكتمل بها عرض القضية على المجلس عرضًا قيما مدعمًا بالحجج التاريخية والبيانات السديدة، وأن ننوّه أيضا بالدعاية التى بذلها فى أمريكا محمود حسن باشا سفير مصر فى واشنطن، وقتئذ، ومحمود فوزى بك وزير مصر المفوض لدى هيئة الأمم المتحدة، وأحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة، وإذا كانت هذه الدعاية لم تحقق الغرض المنشود منها، فإن هذا لا يغضّ من قيمتها ولا ينال من فائدتها.

كلمات مشرفة للنقراشى أمام مجلس الأمن

وقف النقراشى أمام مجلس الأمن موقفًا مشرفا، فقد خاصم بريطانيا على ملأ العالم فى أكبر المحافل الدولية الرسمية، اختصمها بقوّة وشجاعة، ويطيب لنا أن نسجل هنا بعض كلماته القيمة فى خطبه بمجلس الأمن.

فمما قاله فى أوّل خطاب له ألقاه بالمجلس فى ٥ أغسطس سنة ١٩٤٧:

«نطلب إليكم أن تقرروا إجلاء القوّات البريطانية جميعها عن وادى النيل، عن السودان وعن أى جزء آخر من الأراضى المصرية، وأن يكون هذا الجلاء حالا كاملا غير مشروط بشرط».

وقال فى هذه الخطبة عن طبيعة معاهدة سنة ١٩٣٦ وأنها وليد الضغط والإكراه:

«إن معاهدة سنة ١٩٣٦ لا تعبر عن رضائنا الحرّ وإنها جاءت مناقضة لأحكام اتفاقات دولية فضلا عن كونها لاتتلاءم مع أحكام الميثاق.

إن مصر لم تكن طرفًا حرًّا عند إبـرام معاهدة سنة ١٩٣٦، ذلك أن

القوات البريطانية كانت تحتل أراضيها، فضلًا عن أن الجانب البريطانى لم يدع عند المفاوضين المصريين مجالًا للشك فيما يترتب من نتائج على رفضهم التسليم بمطالب بريطانيا، فقبل بدء المفاوضات مباشرة وجه المندوب السامى الريطانى إلى ملك مصر وإلى رئيس وزرائها مذكرة شفهية أوضح فيها «أن الإخفاق فى عقد اتفاق قد تترتب عليه نتائج جدّية وأن بريطانيا تحتفظ فى هذه الحالة بحق إعادة النظر فى سياستها نحو مصر»، والتهديد الذى تنم عليه المذكرة بإعادة فرض الحماية أو ما هو شرّ منها كان تهديدًا سافرًا لم يحجبه التصريح الذى أضاف إليه أنه لم يقصد به تهديد أو إرهاب وإنما قصد به تقرير الواقع، وقد احتج رئيس وزراء مصر على ذلك فورًا، فكتب فى ردّه إن محادثات أو مفاوضات تعالج فى ظل مثل هذه التصريحات لا يمكن أن تكون خالصة أو حرّة، فأجابه المندوب السامى بأن حكومته تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالنسبة لمستقبل مجهول المدى».

وقال فى هذا الخطاب أيضا تحت عنوان (سندهم القوّة لا الحق):

«لقد بينت لكم أن قبضة بريطانيا على مصر والسودان إنما سندها القوة لا الحق، وأن احتلال وادى النيل يصدم إرادة أهاليه ويخرق أحكام القانون الدولى خرقًا صارخًا، وأن قيام هذا التحدى المستمر يثير حفيظة الشعب المصرى».

وقال أيضًا:

«إننا لم نعد نعيش فى ظلمات القرن التاسع عشر، بل نحن نحيا فى عالم اليوم، عالم الميثاق، عالم الأمن الجماعى، فى عالم يرنو إلى النظام والسلم، فى عالم لا يطيق مغامرات التوسع والاستعمار».

وقال فى خطابه أمام المجلس فى ١١ أغسطس تحت عنوان (معاهدة سنة ١٩٣٦ رتبت الاحتلال):

«إن ما ورد فى نصّ المادة الأولى من «أن إحتلال مصر عسكريا بواسطة قوّات صاحب الجلالة الملك والإمبراطور قد انتهى» ليس إلّا تمويهًا ينطبق

أيضا على ما ورد فى المادة الثامنة التى تنصّ على أنه «لا يكون لوجود تلك القوّات صفة الاحتلال بأى حال من الأحوال كما أنه لا يخلّ بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية»، إذ أن ملحق هذه المعاهدة ينصّ على استمرار الاحتلال العسكرى فى بقعة واسعة وينطوى على أهداف بعيدة المدى».

وقال فى هذا الخطاب أيضا تحت عنوان (تحالف غير شريف):

«لقد بينت أيضا أن التحالف الأبدى الذى نصّت عليه هذه المعاهدة هو تحالف مصطنع خلا من التوازن ومن الدواعى الكريمة المشرفة ولا يتفق وميثاق هيئة الأمم المتحدة علاوة على أن هذه المعاهدة تتعارض كما بينتُ من قبل مع اتفاقية قناة السويس التى عقدت فى سنة ١٨٨٨».

وقال تحت عنوان (بريطانيا دخيلة علينا):

«وأستطيع يا سيدى الرئيس أن أشير هنا صراحة إلى مسلك الحكومة فى شأن هذه المسألة (مسألة السودان)، إننا نرى أن العلاقات بين السكان الذين يفطنون شطرى وادى النيل مسألة داخلية بل أهلية، فما كان لنا أن نساوم مع الدخيل فى هذا المضمار ولو كان من شأن تلك المساومة الظفر ببعض أمانينا الوطنية، فلن نهدر على السودانيين مستقبلهم ولن ندع المسألة رهنًا بأهواء السياسة الاستعمارية، بل إن الأمر سيعالجه المصريون والسودانيون على أن يتحدث هؤلاء عن أنفسهم، لا أن يتحدث عنهم لسان حكومة أجنبية فى لندن النائية».

وقال تحت عنوان (تحالف غير طبيعى):

«والآن ما الذى تستطيع مصر أن تتوقعه؟ إن البريطانيين يريدون استمرار هذا التحالف غير الطبيعى لكى يطيلوا الاحتلال العسكرى البغيض، إنهم يسلكون هذا المسلك حتى بعد أن غدا ميثاق هيئة الأمم المتحدة حجر الزاوية فى صرح العلاقات الدولية».

وقال تحت عنوان (الاحتلال يثير مشاعر المصريين):

«وليسمح لى سيدى الرئيس أن أبسط السبب الذى من أجله ربما يؤدى استمرار هذا النزاع إلى تهديد السلم والأمن الدولى رغم ما تنطوى عليه أعمال الحكومة المصرية من مقاصد سامية، لقد ظلّ الملايين من سكان وادى النيل خلال خمسة وستين عامًا يضمرون السخط بسبب مرابطة القوّات البريطانية فى الأراضى المصرية، وكانت آمالهم فى تسوية هذا النزاع تبوء بالخيبة المرة تلو المرة، حتى صارت توكيدات الغزاة المتكررة بأنهم سيجلون عن البلاد مدعاة إلى السخرية والتهكم» إلى أن قال: «وأودّ يا سيدى الرئيس أن أكرر أنه مادام الاحتلال باقيًا فلن يكون فى الطوق تهدئة سخط الشعب ولا هناك سبيل إلى إخماده إذا اشتعل، وإن زمام الأمر ليفلت بسهولة فى مثل هذه الأحوال، وحينئذ فلن تغنى النيات السلمية لحكومتى شيئًا».

وقال فى خطابه يوم ٢٦ أغسطس تحت عنوان (تقرير مستقبل السودان):

«وأعتقد أنى قد أوضحت بجلاء فى هذا البيان رغبتنا فى تقرير مستقبل السودان بالتشاور مع السودانيين أحرارًا فى إرادتهم، لا مع البريطانيين، ولا مع السودانيين مقيدين بالاحتلال البريطانى.

«ليس لحكومة المملكة المتحدة دخل فى الموضوع، ولن نبحثه معها، وإنى لعلى يقين من أنه متى أصبح السودانيون أحرارًا فى الإعراب عن آرائهم، فإنهم والمصريين خليقون بالوصول إلى حلٍّ يرتضيه الطرفان ويكون متفقًا مع مبادئ الميثاق والديمقراطية».

وقال فى خطابه يوم ٢٨ أغسطس تحت عنوان (معاهدة سنة ١٩٣٦ فقدت حيويتها):

«لقد فقدت معاهدة سنة ١٩٣٦ فى فترة الإحدى عشرة سنة الوجيزة قوّتها وحيويتها، لقد أخرستها الحوادث ولم يعد صداها إلّا كصدى الأشباح، وظلت حتى اليوم على أنها أثر من آثار أيام القرصنة التى يجهد العالم فى نسيانها، ولم يبق فيها اليوم إلّا ما يهدد السلام».

وقال تحت عنوان (أمل مصر):

«وإنى أودّ بوصفى ممثل دولة عضو فى هيئة الأمم المتحدة وكانت عضوًا فى مجلس الأمن عامًا من الزمان أن أعرب عن أملى فى أن لا يضع مجلس الأمن نفسه فى موقف الحرج بأن يقرر بأن هذا النزاع من شأن استمراره تهديد السلم ثم لا يتخذ خطوة إيجابية إنشائية للأخذ بناصر مصر التى تقف أمامكم فريسة لغزو دولة استعمارية عاتية.

«لقد هال سير ألكسندر كادوجان (ممثل بريطانيا فى مجلس الأمن) تأييد ممثل سوريا (السيد فارس الخورى) المطلق لقضيتنا حتى لقد أشار إليه بأنه مضعف لهيبة مجلس الأمن، كأنما يرى أن هيبة المجلس تتوقف على تأييده للامتيازات المغتصبة وعلى موافقته على العدوان والغزو البريطانى.

«وإنى بوصفى ممثل دولة صغيرة أودّ أن أعزز هيبة مجلس الأمن، أودّ أن أعززها بأن أحفزكم على الأخذ بعكس ذلك وبأن أطلب إليكم أن تؤيدوا مطلب أمة صغيرة تريد من أمة قوية أن تحترم مبدأ مساواتها لها فى السيادة، وأن أطلب إليكم أن تخلّصوا مصر من آثار وجود القوّات البريطانية فى أراضينا وأن تهيئوا لنا مكاننا الحق بمقتضى الميثاق».

وقال بجلسة ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ ردًّا على اقتراح مندوب الصين استئناف المفاوضات بين مصر وبريطانيا للتعجيل بالجلاء:

«أرى لزامًا علىّ أن أدلى بملاحظاتى عن هذا الاقتراح. فأودّ أن أوضح أنه مادامت القوّات البريطانية مرابطة فى الأراضى المصرية فإنى لا أرى ثمرة ترجى من المفاوضة مع حكومة المملكة المتحدة. فمرابطة قوّات أجنبية مسلحة فى أراضينا من شأنها أن تضع مصر فى مركز لا يكفل لها الوقوف على قدم المساواة مع بريطانيا عند بحث أى نقطة من نقط النزاع لأننا نكون دائماً هدفاً للضغط المستمر»

قرار المجلس

استغرق نظر القضية المصرية أمام مجلس الأمن عدة جلسات، كان آخرها جلسة ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧، حيث عرض فيها الاقتراح على اقتراحات

من بعض المندوبين ترمى إلى الرجوع إلى المفاوضات الثنائية، ولم يوافق على أى اقتراح منها؛ إذ لم يجد العدد الكافى من الأصوات لإقراره، وعلى ذلك أعلن رئيس المجلس (الرفيق جروميكو مندوب الروسيا) «أن المجلس لم يتمكن من اتخاذ قرار بشأن هذه القضية وستظل المسألة المصرية مدرجة فى جدول الأعمال وستعقد الجلسة القادمة بناء على طلب أى عضو من أعضاء المجلس أو أى طرف من الطرفين المتنازعين».

ومعنى ذلك أن المجلس لم يصدر قرارًا إيجابيا فى القضية المصرية، وتركها معلقة أمامه، وأحجم عن أن يؤدّى واجبه فى أن يقرر إجلاء القوات البريطانية عن أرض الوادى تطبيقًا لمبادئ الحق والعدل، ولأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

أسباب فشل القضية المصرية أمام مجلس الأمن

لابدّ أن نتبين السبب الجوهرى لفشل القضية المصرية أمام مجلس الأمن فى سبتمبر سنة ١٩٤٧، وهو سيطرة النزعة الاستعمارية على هذا المجلس، وتكاتف الدولة الاستعمارية وتآمرها على مصر للحيلولة دون تحقيق مطالبها العادلة.

لم يكن هذا المجلس حين نظر فى قضيتها محكمة تحكم بالحق والعدل، بل كان هيئة سياسية تمثل مصالح الدول الممثلة فيه، وتسيطر عليه الدول الكبرى.

فهذه الدول تجرّ فى تيارها الدول الأخرى الصغيرة أو معظمها، بحيث كان الاستعمار ممثلًا فى مندوبى الدول الاستعمارية والدول التى تجاملها وتسير فى فلكها.

هذا هو السبب الجوهرى لفشل القضية المصرية أمام مجلس الأمن، وقد بدا من هذا الفشل عبث الاعتماد على المنظمات الدولية فى المسائل الجوهرية الكبرى، أى التى ترتبط بكيان الاستقلال، فالاستقلال إنما يؤخذ بجهود الأمة وجهادها لا بالالتجاء إلى الهيئات الدولية، حقا إن هذه الهيئات قد تنصف الدول الصغيرة فى المسائل الثانوية، أو فيما إذا رأت من مصلحة استقرار السلام معاضدتها، أما فيما عدا ذلك فهذه المنظمات إنما تقرّ الأوضاع الواقعية

التى تستند إلى قوّة الدول وحيوية الشعوب، فعلى الأمم المناضلة عن حقوقها أن تعتمد على قوّتها وعلى إخلاص بنيها فى الجهاد، وعندئذ تنصفها المنظمات الدولية.

على أن ثمة أسبابًا أخرى ثانوية، كان لها دخل فى فشل القضية فى سبتمبر سنة ١٩٤٧.

من ذلك أن الحكومة المصرية تأخرت فى عرض قضيتها على مجلس الأمن.

فالوقت المناسب لعرضها كان فى فبراير ومارس سنة ١٩٤٦، حيث عرضت إيران وسوريا ولبنان قضاياها على المجلس، وكان المجلس لا يزال فى بداية عهده، والأنظار متطلعة إلى ما سيجىء على يده من الخير للإنسانية، فأنصف إيران وسوريا ولبنان، وقرر جلاء القوات الأجنبية عنها، فلو أن مصر عرضت قضيتها فى ذلك الحين لكان من المرجح أن لا يرفض الجلاء عنها فى الوقت الذى قرره بالنسبة لإيران وسوريا ولبنان، فالقضية المصرية قد تأخر عرضها على مجلس الأمن عامًا ونصف عام، وهذا التأخير يرجع إلى التجاء الحكومة والهيئات السياسية إلى الوسيلة التقليدية العقيمة التى أضرّت بالقضية المصرية وهى وسيلة المفاوضات، فأضاعت وقتًا طويلًا وضيعت الفرصة المواتية لعرض قضيتها على مجلس الأمن.

إن مرحلة كبيرة من مراحل الجهاد ضاعت على البلاد منذ وضعت الحرب العالمية أوزارها، ضاعت فى تهافت الأحزاب (عدا الحزب الوطنى) على المفاوضات، واختلافها على من يتولاها، فذهبت الفرصة المواتية، لأن سنة ١٩٤٦ تختلف عن سنة ١٩٤٧ وما تلاها، لقد تغيرت الظروف الدولية، وعادت النزعات والأطماع الاستعمارية تنبعث وتتجدد، والآمال والوعود الكاذبة تتقلص وتتبدد.

وإلى هذا المعنى أشار المستر بيفن وزير خارجية بريطانيا فى يناير سنة ١٩٤٧، إذ قال بأنه مؤمن بأن الجو السياسى فى هذا العام (١٩٤٧) سيكون لصالح بريطانيا التى لم يكن فى استطاعتها أن تطمئن إلى ذلك من

قبل، وأن عليها أن تنتهز هذه الفرصة وتحصل على اعتراف دولى بأن سياستها فى الشرق الأوسط تسير على ما يرام.

فمركز بريطانيا فى سنة ١٩٤٧ كان أقوى منه فى سنة ١٩٤٦، ولقد كان لهذا التطور أثره فى رجحان كفتها عندما عرضت القضية المصرية أمام مجلس الأمن فى أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٤٧، ولو أن قضيتنا عرضت فى فبراير ومارس سنة ١٩٤٦، لما كان فى مقدور الحكومة البريطانية أن تجابه مندوبى مصر بمعاهدة سنة ١٩٣٦، لأن سوريا ولبنان قد قبلتا أيضًا فى سنة ١٩٣٦ معاهدة مع فرنسا على غرار المعاهدة التى عقدت بين مصر وبريطانيا، ولم يحل ذلك دون تقرير مجلس الأمن جلاء فرنسا عن هذين البلدين.

ولابدّ من الإشارة إلى أن من أسباب فشل القضية المصرية أمام مجلس الأمن أن الخلافات الحزبية والحزازات الشخصية قد برزت حتى فى أثناء عرض القضية على هذا المجلس العالمى، وأضعفت بلاريب جبهة مصر فى النضال، على حين كان من الواجب أن تختفى هذه الخلافات وقتًا ما فى هذه الآونة الخطيرة التى تطلعت فيها أنظار العالم إلى كفاح مصر فى سبيل حريتها واستقلالها، ولكن الأمر جرى مع الأسف على غير هذه القاعدة السليمة، فإن الوفد المصرى برآسة مصطفى النحاس قد بعث إلى مجلس الأمن وإلى السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة قبيل نظر القضية برسالة برقية أعلن فيها أن الحكومة المصرية التى رفعت دعوى مصر أمام المجلس لا تمثل على أى وجه شعب وادى النيل الذى تؤيد أغلبيته الساحقة الوفد المصرى.. وأنها على أكثر تقدير تمثل الأشخاص الذين تتألف هى منهم، وأنها تدعى لنفسها حق التصرف فى سياسة مصر الدولية رغم أنفها ووفقًا لما تمليه مصالح سياسية رجعية وإقطاعية رفضها الشعب المحكوم حكما دكتاتوريا، وأن شكوى تلك الحكومة إلى مجلس الأمن لا يمكن أن تكون لها قيمة الوثيقة القومية المعبرة عن مطالب الشعب..

فمثل هذه البرقية كانت فى الواقع ضربة أصابت مصر فى أشدّ الأوقات حرجًا وأحوجها إلى أن تظهر أمام الخطر الخارجى - ولو مؤقتًا - موحدة

الكلمة متحدة الجبهة، ولكن الأنانية والأهواء الشخصية جعلت الوفد يطعن مصر من الخلف فى الوقت الذى كانت تصارع فيه الجبابرة وتعرض قضيتها على تلك الهيئة الدولية العالمية.

بعد العودة من مجلس الأمن

عاد النقراشى إلى مصر يوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧، فاستقبلته الأمة استقبالاً وطنيا حافلا، وفى الحق أن موقفه فى مجلس الأمن كان موقفًا مشرفًا، إذ رفع صوت الوادى عاليا وتمسك بمطالبه الوطنية وخاصم بريطانيا علنًا أمام هيئة دولية تمثل العالم بأسره، فكان جديرًا بالشكر والتكريم.

وقد صرح فى نيويورك قبل عودته بأن مصر لن ترضى استئناف المفاوضات مع انجلترا إلّا بعد جلاء قوّاتها عن البلاد، فجاء هذا التصريح رجوعًا إلى السياسة القويمة، كما جاء كسبًا لقضية الجلاء، ولكن النحاس بعد أن أقرّ هذا المبدأ وقتًا ما وهو فى المعارضة انقلب بعد أن تولى الحكم فى سنة ١٩٥٠ فنقضه وتنكر له.

وقال النقراشى بعد عودته موضحًا سياسته تجاه الإنجليز: «وخطتى الآن وإلى أن يجدّ الجديد المنتظر فى الموقف تتلخص فى تجاهل انجلترا تجاهلاً تاما، فنحن فى خصومة سافرة معها، وهى ليس لها وجود عندنا، وسنتصل بمن نشاء من الدول، ونطلب مساعدة ومشورة من نشاء من أخصائى أية دولة، وسنستعين بخبراء من كل جنس حسبما تقتضيه الحال، وسنولى وجهنا شطر الجيش المصرى سياج الوطن فنقوّيه بزيادة عدده والاستعانة بالدول الأخرى لجلب عُدده والخبراء والمستشارين اللازمين له، وسندعم الإصلاح الداخلى بكل ما فى وسعنا لكى لا نترك لأمثال إنجلترا فرصة للتقول علينا بما لا يليق».

وهى سياسة حكيمة تلك التى أعلنها النقراشى بعد عودته من مجلس الأمن، ولكن الظروف لم تساعده على تحقيقها، ووقفت السياسة الإنجليزية له

بالمرصاد ونقمت منه أن جاهرها بالعداء على ملأ العالم، فأخذت تنصب له الشباك وتدبر له المكايد لإسقاطه.

وقد أراد أن يستعين بخبراء عسكريين من الأمريكان، ولكن السياسة الإنجليزية وضعت العقبات فى سبيل ذلك ووجدت من مجاملة الأمريكان لها ما أحبط المشروع.

ظهور وباء الكوليرا والتغلب عليه
(سبتمبر سنة ١٩٤٧)

ظهر وباء الكوليرا فى سبتمبر سنة ١٩٤٧، وبدأ ظهوره فى بلدة «القرين» بالشرقية، وسرى منها إلى كثير من بلاد الشرقية، وإنتقل منها إلى الوجه البحرى ثم إلى الوجه القبلى، وبلغ عدد المدن والقرى التى أصيبت به ٢,٢٧٠ مدينة وقرية،واستولى الفزع على النفوس من جراء سرعة تنقله واستفحاله، وكان من عوامل انتشاره المياه غير الصالحة للشرب، وكثرة الذباب، والقذارة.

ومات منه نيف وعشرة آلاف نسمة.

وقد جندت الحكومة ما استطاعت من القوى لمكافحة هذا الوباء، وأبدت وزارة الصحة جهدًا مشكورًا فى هذا السبيل، ونشط الأطباء والطبيبات والممرضون والممرضات إلى محاربته فى مختلف أرجاء البلاد، وكان لهم الفضل الكبير فى الحد من انتشاره وإنقاذ البلاد من ويلاته، وعاونهم فى ذلك رجال البوليس والإدارة، وهبّت الجمعيات النسائية للمساهمة فى هذه الحملة، وتطوع الكثيرات من أعضائها لحقن الآلاف من الناس بالمصل الواقى من الكوليرا ومعاونة المنكوبين من الناقهين وعائلات المتوفين بالملابس والإعانات.

وظهرت طبقات الشعب فى هذا الوباء متضامنة فى مكافحته، واعية للوسائل التى تقى الناس والبلاد شرّه، ودلّ مسلك الشعب فى هذه الفترة على مبلغ إدراكه وتقدمه فى ميدان الحضارة والثقافة والوعى القومى.

وكانت نهايته فى أوائل ديسمبر من تلك السنة، وكان التغلب عليه فى هذه المدة الوجيزة مظهرًا من مظاهر التقدم فى أداة الحكم وفى نفسية الشعب.

التعديل الوزارى
(نوفمبر سنة ١٩٤٧)

هو تعديل لم يكن له باعث جوهرى سوى تحقيق الرغبة فى إسناد وزارة الدفاع الوطنى (الحربية) إلى الفريق محمد حيدر، وكان من قبل مديرًا لمصلحة السجون.

حدث هذا التعديل فى شهر نوفمبر سنة ١٩٤٧، إذ استقال اللواء أحمد عطية وزير الدفاع الوطنى (الحربية) أو على الأصح أمر بالاستقالة، وحل محله الفريق محمد حيدر، وهى أوّل مرة تولى فيها هذا المنصب، وعين أحمد مرسى بدر وزيرًا للعدل، وأحمد محمد خشبة وزيرًا للخارجية، ومحمود حسن وزير دولة، وجلال فهيم وزيرًا للشئون الاجتماعية، وتولى النقراشى وزارة المالية مع بقائه وزيرًا للداخلية، وتخلى عن وزارة الخارجية.

والوزراء الجدد فى هذا التعديل أى الذين دخارة لأوّل مرة هم: محمد حيدر، وأحمد مرسى بدر، وجلال فهيم.

وفى ديسمبر سنة ١٩٤٨ استقال عبد المجيد إبراهيم صالح وزير الأشغال وعين بدله رياض عبد العزيز سيف النصر.

قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة تقسيم فلسطين
(٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧)

لم يكد ينتهى مجلس الأمن من خذلان القضية المصرية فى سبتمبر سنة ١٩٤٧، حتى أعقب هذا الظلم الدولى ظلم آخر زاد عنه فظاعة وإثمًا، ارتكبته هذه المرة الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، وأعنى به القرار الجائر الذى أصدرته هذه الجمعية فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين إلى

دولة يهودية ودولة عربية، وهذا معناه الموافقة على إنشاء دولة صهيونية فى فلسطين.

إن قرار مجلس الأمن فى القضية كان قرارًا سلبيا، فقد تركها معلقة ولم يمسّها فى صميمها بسوء، أما قرار الجمعية العامة فى مسألة فلسطين فكان قرارًا إيجابيا، أقرّ فيه إنشاء دولة صهيونية، أى القضاء على كيان فلسطين وعروبتها، فجاء أمعن فى الظلم والعدوان من قرار مجلس الأمن فى القضية المصرية.

صدر هذا القرار باتفاق ٢٣ دولة ضد ١٣، وامتناع ١٠ عن الاقتراع.

والدول التى وافقت على التقسيم هى: الاتحاد السوفييتى (روسيا) والولايات المتحدة وفرنسا واستراليا وبلجيكا وهولندا والسويد والنرويج وبولندا وتشيكوسلوفاكيا والدنمارك ولوكسمبورج وأوكرانيا وروسيا البيضاء وبوليفيا والبرازيل وكندا وكوستاريكا وسان دومينجو وإكوادور وجواتيمالا وهايتى وإيسلندا وليبريا ونيوزلندا ونيكاراجوا وبناما وباراجواى وبيرو والفيليبين وجنوب أفريقيه وارجواى وفنزويلا.

وعارض فى التقسيم كل من: مصر وأفغانستان والعراق وسوريا ولبنان وكوبا واليونان والهند والباكستان وإيران والمملكة العربية السعودية وتركيا واليمن.

وامتنع عن التصويت كل من: بريطانيا والصين وشيلى والأرجنتين وكولومبيا وسلفادور وأثيوبيا وهندوراس والمكسيك ويوغسلافيا.

وكان لضغط أمريكا وروسيا على الدول السائرة فى فلكهما أثر كبير فى صدور هذا القرار، وامتنعت بريطانيا عن التصويت لكى تتظاهر بأن لا شأن لها فى صدوره، على أنها كانت مؤيدة له راضية به عالمة بالأغلبية الكفيلة بتحقيقه.

ويبدو عجيبًا أن الكتلتين الغربية والشيوعية قد اتفقتا فى هذا القرار، مع وقوف كل منهما للأخرى بالمرصاد فى معظم المسائل السياسية، وهكذا يتجلى للناس جميعًا أن هاتين الكتلتين مهما اختلفتا، فإنما تحركهما النزعات

الاستعمارية والمطامع الأشبية، وأنها حرب على العرب والدول العربية.

كان لصدور هذا القرار وقع أليم فى نفوس العرب جميعًا[٩]، فهو أكبر ضربة صوبها الاستعمار الغربى باسم هيئة الأمم المتحدة إلى فلسطين والعرب، والغرض منه إنشاء دولة أجنبية فى صميم البلاد العربية تكون قاعدة للاستعمار، لا فى فلسطين وحدها بل فى الدول العربية جمعاء، وتهديدها فى استقلالها وكيانها، وإفساد معنوياتها، وتعطيل نهضتها.

العبرة فى هذا القرار

لقد كشفت هيئة الأمم المتحدة عن خداعها وفقدت هيبتها واحترامها أمام الضمير العالمى بموافقتها على مشروع تقسيم فلسطين، وبخاصة بعد أن تبين ما كان للدولار ولإغراء الرأسماليين الأمريكان والإنجليز، ودهاء الدبلوماسيين الروس، من الأثر البالغ فى إفساد ضمائر فريق كبير من مندوبى الدول فى هذه الهيئة.

فأين مبادئ ميثاق الأمم المتحدة فى قرار تقسيم فلسطين؟ أين ما نصّ عليه من حق الشعوب فى تقرير مصيرها؟ لقد أهدرت جمعية الأمم هذه المبادئ بالنسبة لشعب فلسطين العربى الصميم، وسلبته حقه فى تقرير مصيره، بل قررت إخراجه من أرضه وديارة، وإقطاعها لجماعة من الأجانب النازحين من شتى أصقاع المعمورة، فهى بهذا القرار عاونت على تشريد هذا الشعب وتقتيله واغتصاب بلاده وسلب أملاكه وأمواله.

إن هذا القرار هو أكبر وصمة فى جبين هيئة الأمم المتحدة، وكانت عاقبته أن زلزل الآمال التكان الناس يعلقونها على ميثاق سان فرانسيسكو.

ويدخل فى هذا السياق أن هيئة الأمم المتحدة وقفت جامدة أمام مأساة الشعوب العربية فى تونس والجزائر ومراكش التى تعانى الظلم والطغيان من

---

(٩) من نتائج هذا القرار صدور قرار آخر من الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة فى مايو سنة ١٩٤٩ بقبول إسرائيل عضوا فى هيئة الأمم.

الاستعمار الفرنسى، وتغافلت عن النصوص الواردة فى الفصل الحادى عشر من الميثاق خاصة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى، والتزام الدول التى تسيطر على هذه البلاد بجعل مصالح أهلها فى المقام الأوّل، والعمل على رفاهيتهم إلى أقصى حدٍّ مستطاع، وتعهدها بكفالة تقدمهم ومعاملتهم بإنصاف وحمايتهم من ضروب الإساءة مع مراعاة الاحترام الواجب لثقافة هذه الشعوب (مادة ٧٣ فقرة أ) وإنماء الحكم الذاتى وتقدير الأمانى السياسية لهذه الشعوب قدرها وإنماء نظمها الحرة نموًّا مطردًا (فقرة ب من نفس المادة).

فهذه النصوص لم ترعها هيئة الأمم المتحدة سواء فى مجلس الأمن أو فى الجمعية العمومية، وصمّت آذانها عن صيحات الاستغاثة التى تنبعث من شعوب شمال أفريقيه من ضروب العسف والتنكيل.

إن المنظمة الدولية التى أنشأها الميثاق قد مضى عليها منذ إنشائها حتى اليوم (١٩٥١) نحو ست سنوات، فالسنة الأولى يصحّ اعتبارها خير السنين فى عمر هذا الميثاق كما أسلفنا. والسنة التالية سنة ١٩٤٧ تعتبر فترة الرجعة والانتكاس، والسنوات التالية هى استمرار لهذا الانتكاس وانحدار فى المساوئ التى تمليها غلبة الأقوياء على الضعفاء.

ولعمرى إن أبلغ درس نتلقاه عن هذا الانحدار أن لا نسترسل فى الاعتماد على هذه المنظمة الدولية، وأن لا ننظر إليها إلّا كوسيلة من وسائل الدعاية فحسب، وأن نعتمد على قوّتنا وعلى جهودنا وإخلاصنا لبلادنا.

فبالقوّة والإخلاص فى الجهاد، وبالتكتل وتوحيد الكلمة، تصلح حال الأمم المناضلة عن حقوقها، وتأمن على استقلالها وكيانها، وعندئذ تجد المعاونة والاحترام من هيئة الأمم المتحدة، أما إذا استنامت إلى هذه المنظمة ولم تعتمد على قوّتها الذاتية فإنها لن تجد منها سوى الزراية والخذلان.

ومن رعى غنمًا فى أرض مسبعة ونام عنها تولى رعيها الأسد

اتفاقات الأرصدة الإسترلينية
(١٩٤٧ - ١٩٤٨)

أسلفنا القول عن منشأ هذه الأرصدة وتفاقمها، ولقد كانت هذه الديون من الجسامة بحيث أعلن مندوب بريطانيا فى مؤتمر النقد الدولى الذى اجتمع بعد انتهاء الحرب العالمية أنها «ستردّ بشرف ما أُعطيته بشرف وكرم».

فهل أوفت بريطانيا بعهدها؟ إنها لجأت إلى تجميد هذه الأرصدة، أى وقف دفعها نقدًا أو ثمنًا لسلع أو على أى نحو آخر، فزادت المشكلة حدّة.

أصاب هذا التجميد قيمة النقد المصرى فى الداخل والخارج، فاستحكمت حلقات التضخم، وحرمت مصر من الانتفاع بمدخراتها فى استيراد حاجات الاستهلاك ومعدات الإنتاج ما بقيت هذه الأرصدة مجمدة.

ولقد سعت وزارة النقراشى إلى مفاوضة الحكومة البريطانية فى استرداد الأرصدة الإسترلينية، فلم توفق إلّا فى حدود ضيقة، إذ عقدت اتفاقين مؤقتين، الأوّل فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧، والثانى فى ٥ يناير سنة ١٩٤٨، وأبرم الاتفاقان على قاعدة تجميد الأرصدة الإسترلينية مع الإفراج عن النزر اليسير منها.

اتفاق ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧

عُنى هذا الاتفاق على الأخص بمواجهة حاجة مصر من العملات الصعبة فى المدة من منتصف يوليه إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٧، وكان مجموع الأرصدة عند عقده ٣٥٦ مليونا من الجنيهات، فاتفق على أن يفرج عن عشرين مليونا (فقط) قابلة للتحويل إلى أية عملة أخرى، كما أفرج عن عشرة ملايين لمواجهة الاعتمادات المؤيدة قبل آخر يونيه سنة ١٩٤٧، وعن خمسة عشر مليونا لمواجهة التزام مصر فى شراء الأسلحة ومخلفات الجيش البريطانى، ودفع قيمة كوبونات وسندات الدين العام، وإذا أضيف إلى هذا مليون جنيه المعادل

لما أفرج عنه فى يناير سنة ١٩٤٦، أصبحت جملة المفرج عنه طبقًا لهذا الاتفاق حوالى ٤٦ مليون جنيه، وبذا نقصت الأرصدة المجمدة المملوكة للبنوك حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨ إلى ٣١٠ مليون جنيه.

وترتبت على هذا الاتفاق نتيجة أخرى، وهى خروج مصر من منطقة الإسترلينى، فأصبحت مسئولة عن تنظيم نقدها، واستلزم ذلك أمرين:

١ – فرض رقابة من الحكومة على عمليات النقد الأجنبى تمكنها من وضع يدها على ما لدى الهيئات والأفراد من عملات أجنبية، والتصرف فيها بما يقتضيه الصالح العام، وقد نظم ذلك بموجب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧، وأسندت رقابة النقد إلى موظف مصرى يشرف عليه.

٢ – فرضت الرقابة على الاستيراد لكى يستخدم ما يستولى عليه من العملات وما يحرر من الأرصدة فى شراء السلع الضرورية.

وقضى هذا الاتفاق أيضًا بأن تقبل مصر الاسترلينى سدادًا للمعاملات الجارية من أية دولة، على أن يحول الإسترلينى الموضوع تحت يدها إلى أية عملة أخرى سواء أكانت ثمنًا لصادرات مصرية أم نتيجة لاتفاق الأرصدة.

نقض هذا الاتفاق

على أنه لم يكد يجف مداد هذا الاتفاق حتى نقضته الحكومة البريطانية فى أغسطس سنة ١٩٤٧ بقرار من جانب واحد، قضى بوقف تحويل الاسترلينى إلى الدولارات الأمريكية والكندية، وزاد الأمر تعقيدًا أن رفضت بلجيكا والبرتغال والأرجنتين أيضا قبول تحويله إلى عملاتها سدادًا لثمن صادراتها إلى مصر.

ولم تسارع مصر إلى إصدار رخص الاستيراد اللازمة للاستفادة من الأرصدة المفرج عنها، بحيث جاء قرار الحكومة البريطانية فشلّ معاملاتها التجارية وأثر تأثيرًا سيئًا فى مختلف أعمالها الإنشائية، وكان عاملًا من عوامل الغلاء، ولم يخفف من وقع هذا الأثر مبلغ الستة ملايين دولار التى وضعتها

الحكومة البريطانية بعد قرارها المذكور تحت تصرف الحكومة المصرية؛ لأن هذا المبلغ اليسير لم يكف بحال لسد حاجات مصر المختلفة.

اتفاق ٥ يناير سنة ١٩٤٨

أما الاتفاق الثانى فقد أبرم فى ٥ يناير سنة ١٩٤٨ للعمل به فى مدة تبدأ من يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر سنة١٩٤٨، وأدى إلى النتائج الآتية:

١ - أفرج عن مبلغ ٣٢ مليون جنيه إسترلينى تستعمل مضافة إلى حصيلة صادرات مصر الظاهرة والخفية فى مواجهة مدفوعات مصر خلال هذا العام، كما أفرج عن مبالغ أخرى هى قيمة ما لم يصرف من حصة مصر من العملة الصعبة قبل ١٥ يوليه سنة١٩٤٧، وقيمة ما يشترى من مخلفات الجيوش البريطانية، وقيمة ما يدفع من كوبونات بعض القراطيس المالية إلى المقيمين فى الخارج بسبب الحرب.

٢ - حدد نصيب مصر من العملة الصعبة بمبلغ ٢٥ مليونا من الدولارات، على أن تدفع قيمتها بالإسترلينى القابل للتحويل، وقد ضمنت الحكومة البريطانية فوق ذلك أن تسدّد بالإسترلينى قيمة ما يستورد من أسمدة شيلى، وثمن البترول المشترى من شركات بريطانية توزعه فى مصر فروع مستقلة لشركات أمريكية، وثمن المهمات اللازمة لشركتى انجلو إچيبشيان اويل فيلدز وشل من منطقة الدولار.

٣ - اتفق أيضا على أن تحتفظ مصر بإيراداتها من العملة الصعبة والعملات الأجنبية التى تحصل عليها من شركة القنال طبقًا لأحكام قانون الرقابة على النقد.

٤ - وافقت الحكومة البريطانية على بيع الذهب اللازم لسداد زيادة حصة مصر فى صندوق النقد الدولى، وزيادة اشتراكها فى البنك الدولى، للإنشاء والتعمير، وتبلغ قيمته نحو أربعة ملايين من الدولارات.

٥ - استردت مصر حريتها فى التعامل بالإسترلينى، ونصّ على أن لها أن

تمتنع عن قبوله من أية دولة لا تقبل التعامل معها على أساسه حتى يكون هناك تبادل فى المعاملة.

وأضافت الحكومة المصرية إلى ذلك تحفظين جاءا نتيجة لخروجها من دائرة الإسترليني، ويرمى أوّلهما إلى نصيب مصر فى ذهب بريطانيا الذى يعتبر احتياطيا لكل منطقة الإسترليني التى كانت عضوًا فيها، ويطالب الآخر بضمان الأرصدة بشرط الذهب تأمينًا لمصر من أى تغيير يطرأ على الإسترليني، وهذان تحفظان لهما أهميتهما، ولكن الحكومة البريطانية لم تقبلهما، وقد كان من نتائج هذا الاتفاق إلغاء أو تخفيف بعض قيود الاستيراد فى التعامل مع بعض الدول الأجنبية.

وثمة اتفاق آخر عقد فى ٣١ مارس سنة ١٩٤٩، فى عهد وزارة إبراهيم عبد الهادى، سنتكلم عنه فى موضعه.

استمرار الإنجليز فى سياستهم الاستعمارية بالسودان ومشروعات السودنة

لم يكد ينتهى مجلس الأمن من نظر القضية المصرية، وينفض يده منها، حتى أصدر حاكم السودان العام بالنيابة يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٧ - أى بعد انقضاء يومين من قرار المجلس - إعلانا قال فيه:

«انتهت مباحثات مجلس الأمن فى النزاع المصرى الإنجليزى إلى مأزق، وسواء استؤنفت المباحثات أو المفاوضات فى تاريخ قريب أو لم تستأنف، فإن واجب حكومة السودان والسودانيين بين واضح، فالحكومة مصممة على أن تعجل بأسرع ما يمكن بمشروعاتها الخاصة بالجمعية التشريعية الجديدة والمجلس التنفيذى، متبعة بدقة توصيات مؤتمر السودان الإدارى، ولن تسمح بأى تدخل فى سياستها العامة والخاصة بالسودنة والتقدم الاقتصادى، وستضمن المحافظة على الأمن العام والقانون والنظام باتخاذ إجراءات شديدة ضدّ من يريد أن يخلّ بالأمن والطمأنينة أو من يروجون لأغراضهم بوسائل غير مشروعة».

وهذا الإعلان هو إيذان باستمرار حكومة السودان فى سياستها الاستعمارية، وقمع الحركة الشعبية التى ترمى إلى التحرر من الاستعمار البريطانى.

ومؤتمر السودان الإدارى الذى ورد ذكره فى هذا الإعلان هو مؤتمر ألّفه الحاكم العام السابق (السير هدلستون) فى أبريل سنة ١٩٤٦ لدراسة النظام الجديد المزمع وضعه، وقد شكل برآسة المستر روبرتس السكرتير الإدارى، وضم بعض كبار الموظفين البريطانيين وبعض السودانيين المعروفين بالولاء للسياسة الاستعمارية، وانتهى إلى وضع مقترحات النظام الجديد، وقوامه إنشاء جمعية تشريعية ومجلس تنفيذى، وهما أساس المشروعات التى أسمتها حكومة السودان فى وثائقها «مشروعات السودنة»، وهو تعبير لا ينطبق على الواقع فى شىء، والصحيح أنها مشروعات «جلنزة» السودان لا سودنته، فالغرض منها بسط الحكم الإنجليزى بصفة مستديمة على السودان مقترناً بمظاهر صورية من الحكم الذاتى المزيف، وهى القاعدة الإنجليزية المتبعة فى كثير من مستعمراتها.

وأعقب إعلان حاكم السودان العام بالنيابة إمعان حكومة السودان فى تحدى مصر، وقد زادت مظاهر هذا التحدى وضوحًا، فمن ذلك أنها منعت فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٧ بعثة من الأساتذة والطلاب المصريين اعتزمت وزارة المعارف إيفادها إلى السودان للقيام برحلة علمية ثقافية، واعتذرت حكومة السودان بأن حالة التوتر السياسى تحول دون الموافقة على مجيىء هذه البعثة.

وفى شهر أكتوبر سنة ١٩٤٧ عينت الشيخ أحمد الطاهر أحد علماء السودان قاضيًا لقضاة السودان، وكان هذا المنصب شاغرًا منذ يناير سنة ١٩٤٧ على أثر انتهاء خدمة الشيخ حسن مأمون آخر القضاة المصريين، وكان تعيين عالم من علماء مصر فى هذا المنصب توكيدًا للرابطة الدينية والروحية بين شمال الوادى وجنوبه، فجاء تعيين عالم سودانى خلفًا له دون موافقة مصر إمعانًا فى الاستهانة بها وفصم عرى هذه الرابطة.

نظام المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية
(يونيه سنة ١٩٤٨)

أذاع الحاكم العام للسودان يوم ١٩ يونيه سنة ١٩٤٨ «قانونًا» بإنشاء المجلس التنفيذى، وقد حل محل مجلس الحاكم العام (ص ١٢٧)، والجمعية التشريعية، وقد حلت محل المجلس الاستشارى (ص ١٢٧).

صدر هذا القانون دون موافقة الحكومة المصرية، واعترضت عليه قبيل صدوره، فلم تأبه حكومة السودان لاعتراضها ومضت فى تنفيذه.

وخلاصة أحكامه أن «المجلس التنفيذى» يكون مسئولاً أمام الحاكم العام، ويتألف من وزراء ووكلاء وزارات، ولا يقل عدد أعضائه عن اثنى عشر عضوًا ولا يزيد على ثمانية عشر، ويتولى كل وزير إدارة مصلحة من مصالح السودان، ويقوم الوكيل بهذه الإدارة فى المصلحة التى لم يعين لها وزير، ومن أعضاء المجلس أعضاء بحكم وظائفهم وهم السكرتير المالى والسكرتير الإدارى والسكرتير القضائى وقائد قوّة الدفاع السودانية.

والوزراء مسئولون أمام الحاكم العام، ويجب أن يكونوا سودانيين، إلّا الوزراء بحكم وظائفهم، أما وكلاء الوزارات فيجب أن يكونوا سودانيين.

ويرأس الحاكم العام هذا المجلس، وقراراته رهن بتصديقه، وله أن يلغى منها ما يشاء ويستبدل بها قرارات أخرى.

والحاكم العام هو الذى يحدد مرتبات الوزراء والوكلاء بعد مشاورة المجلس.

«والجمعية التشريعية» هى هيئة استشارية مؤلفة من أعضاء بحكم وظائفهم وأعضاء منتخبين وأعضاء معينين.

ويشترط فى العضو أن يكون سودانيا وألّا تقل سنّه عن ثلاثين سنة وأن يكون سليم العقل...

ومدة الجمعية ثلاث سنوات، وللحاكم العام أن يحلّها وأن يسترد سلطاتها لنفسه.

ولا يجوز للجمعية أن تعدّل فى العلاقات بين حكومة السودان والحكومتين الإنجليزية والمصرية، أو أية حكومة أجنبية، ولا يجوز لها تعديل قانون إنشائها أو النظر فى تحديد الجنسية السودانية.

وبعض أعضاء الجمعية التشريعية يعينهم الحاكم العام، والباقون منتخبون، ولكن طريقة انتخابهم أقرب إلى التعيين، فالأعضاء الذين يمثلون جنوب السودان يعينهم حكام الأقاليم، أما فى شمال السودان فالانتخاب يختلف باختلاف المناطق، وترك ذلك لحكام الأقاليم، ويجوز انتخاب موظفى الحكومة أعضاء فى الجمعية التشريعية مع بقائهم فى وظائفهم.

وليس لهذه الجمعية سلطة قطعية فى أى أمر من الأمور، والسلطة كلها ركزت فى الحاكم العام للسودان ومعاونيه الأربعة الذين يعتبرون بحكم وظائفهم أعضاء فى المجلس التنفيذى، وهم السكرتير الإدارى والسكرتير المالى والسكرتير القضائى وقائد قوّة الدفاع السودانية، وكلهم من الإنجليز.

فالنظام لذى أعلنه السير روبرت هاو فى يونيه سنة ١٩٤٨ يجعل من حاكم السودان العام الإنجليزى دكتاتورًا (حاكما بأمره) يقبض بيده على جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وله تعيين الوزراء ووكلاء الوزارات وإقالتهم، وله نقض قرارات المجلس التنفيذى (مجلس الوزراء)، وله حلّ الجمعية التشريعية وتعيين أعضاء المجلسين بمحض إرادته، فهو نظام صورى لا يدع للسودانيين شيئا من سلطة الحكم ومظاهره.

الحركة الشعبية فى السودان لمقاومة هذا النظام

فطن المجاهدون السودانيون إلى أن هذا النظام لا يقصد منه إلّا تثبيت دعائم الحكم الإنجليزى فى السودان، وفصم عرى الوحدة بين شمال الوادى وجنوبه، فقرروا مقاطعته وعدم الاشتراك فى تنفيذه، والامتناع عن المساهمة فى الانتخابات المزيفة التى ترتبت عليه، وقامت فى السودان حركة شعبية ترمى

إلى إحباط هذا النظام، وتألفت المظاهرات وتعددت الاجتماعات احتجاجًا عليه، وقابلت حكومة السودان هذه الحركة بأقسى وسائل القمع والإرهاب، فصدّت المظاهرات بالقوّة المسلحة مما أدّى إلى قتل عشرات من الأبرياء، واعتقلت الكثيرين من زعماء الحركة وقدمتهم للمحاكمة، وتفاقمت الحركة فى شهر نوفمبر سنة ١٩٤٨.

بعثة المحامين المصريين إلى السودان، ومنعها من دخوله
(نوفمبر - ديسمبر سنة ١٩٤٨)

ساهمت نقابة المحامين بمصر فى هذه الحركة على أثر برقية تلقتها فى نوفمبر سنة ١٩٤٨ من الأستاذ محمد نور الدين وكيل الوفد السودانى يطلب فيها انتداب بعض المحامين المصريين للسفر إلى السودان للدفاع عن الأحرار الذين أحيلوا إلى المحاكمة، فقررت النقابة إيفاد بعثة مؤلفة من المحامين: مكرم عبيد، عبد الرحمن الرافعى، على أيوب، على بدوى، عبد الفتاح الشلقانى، أحمد حسين، على عبد العظيم، صلاح عبد الحافظ، حنفى عبود.

وأبرقت إلى الأستاذ نور الدين باستعدادهم العاجل للسفر إلى السودان.

ولكن لم يكد يصدر هذا القرار من النقابة حتى أخذت حكومة السودان تضع العقبات والعراقيل أمام المحامين، وكانت تصرفات الحاكم العام للسودان والسكرتير القضائى لحكومته من يوم أن تألفت البعثة إلى إعادتها بالقوّة من وادى حلفا سلسلة من الاعتداءات الجائرة التى لا يقرّها حق ولا قانون، وهى من أوّلها إلى آخرها مظاهر سافرة للحنق على كل صلة بين شقّى الوادى، والسعى الحثيث فى الفصل بينهما.

فأوّل هذه التصرفات أن السكرتير القضائى رفض طلب الأستاذ نور الدين اختيار أعضاء البعثة محامين للدفاع عنه أمام محكمة (عطبرة)، وكانت حجته فى هذا الرفض أن المحامين المصريين غير ملمّين بقوانين السودان! وهى لعمرى حجة واهية.

وأعقب هذا التصرف تصرف آخر، لا يقل عنه شذوذًا واعتسافًا، وذلك أن

الأستاذ نور الدين طلب من المحامين أن يحضروا إلى السودان ولو كمراقبين إذا لم يتسنّ لهم المرافعة فيها، فاعتزمنا الذهاب إلى السودان تلبية لهذه الدعوة الصادقة، وهنا اعترضتنا عقبة أخرى، وانتقلت المسألة إلى مرحلة جديدة من مراحل التحدى والاعتساف، فإن حكومة السودان رفضت الترخيص لنا بالسفر إلى السودان ولو كزائرين، فجاء هذا التصرف معلنًا لسياسة العنت والاضطهاد التى اتبعها الحاكم العام، ولا شك أن المحامين المصريين وكل مصرى ليسوا فى حاجة إلى ترخيص بالسفر إلى السودان، وليس فى قوانين البلاد أى نصّ يحتم هذا الترخيص، ولا غرو فإن مصر والسودان وطن واحد، ولا يحتاج المواطن إلى ترخيص للذهاب من بلدة إلى أخرى فى أرض الوطن.

ذهبنا إلى السودان بهذه العقيدة، واستأجرنا طائرة من طائرات شركة مصر للطيران لتقلنا إلى الخرطوم.

من وحى الطائرة

تحركت الطائرة صبيحة يوم الجمعة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٨، وحلقت بنا فى الجوّ قاصدة إلى السودان، فشعرنا بشتى الخواطر والأحاسيس تتجاذبنا، وتخفق لها قلوبنا.

فى تلك اللحظات العلوية التى حلقت بنا الطائرة على ارتفاع بلغت ذروته نحو عشرة آلاف متر، يحملنا الأثير على متن الهواء، بين الأرض والسماء، خشعت قلوبنا لله جلّت قدرته، وازددنا إيمانًا بعظمته، سبحانه وتعالى، خالق كل شىء، وواهب كل خير، له الملك وله الحمد، وهو على كل شىء قدير!

رأينا الأرض تبدو لنا من هذا العلو الشاهق ضئيلة صغيرة، حسًّا ومعنى، فالمدن والقرى، والمعالم والمشاهد، والمصانع والمزارع، والقفر والحضر، والجبال والوديان، نلمحها كأنها رقعة صغيرة من الطبيعة، أو لوحة دقيقة من الرسوم الصامتة، أما الخلائق والناس، فلا يدركهم البصر، ولا يتناولهم النظر، ولا نسمع لهم صوتًا، أو نحسّ لهم ركزا!.

غير أن منظرًا واحدًا كان يبدو لنا من نوافذ الطائرة رائعًا أخّاذًا، جليلا

مهيبًا، وهو منظر النيل، ينساب فى هدوء وعظمة، سائرًا باسم الله، يتهادى فى مشيته، ويطوى الآلاف من الكيلومترات، من منبعه فى أقاصى السودان، إلى مصبه فى شمال الوادى، حاملًا على طول مجراه عوامل الخصب والحياة، والحضارة والعمران، وقد ازددنا إيمانًا حينما كنّا نشاهده بين آن وآخر، بأنه الرمز الخالد لوحدة الوادى، يصل جنوبه بشماله، ويربط شماله بجنوبه، ويجعل منهما دولة واحدة، ووطنًا واحدًا، وتذكرت وأنا أحسّ بهذا الشعور كلمات المرحوم محمد بك فريد إذ قال سنة ١٩١٧:

«يجب أن يكون وادى النيل لنا وحدنا - أى المصريين والسودانيين - غير مقسم ولا مجزأ، كما كان كذلك منذ أن وجد الأب البار لهذا الوادى ألا وهو النيل».

فى أثناء الرحلة تلقت الطائرة فى عرض الجو رسالة لاسلكية بأنه غير مسموح لها أن تواصل الرحلة إلى الخرطوم وأنها مأمورة بأن تهبط فى وادى حلفا، وهى مدينة من مدن السودان.

وهنا ابتدأت المرحلة الثالثة من الاعتساف والعدوان، وذلك أن الطائرة اضطرت إلى الهبوط فى مطار وادى حلفا، وما كان لها أن لا تذعن لهذا الأمر، وإلّا تعرضت وتعرض ركابها للخطر المحقق، إذا هى استمرت فى سيرها، فنزلت الطائرة فى مطار وادى حلفا فى منتصف الساعة الواحدة بعد الظهر، أى أنها قطعت المسافة بين القاهرة ووادى حلفا فى ثلاث ساعات، وهذه المسافة يقطعها المسافر بالقطار والباخرة فى ثلاثة أيام تقريبًا، نزلنا من الطائرة، فاستقبلنا المستر (بن) مفتش الإقليم ومن معه، وذهبوا بنا إلى فندق النيل فى وادى حلفا، وهناك أنبأنا المستر (بن) بأن حكومة السودان لا توافق على ذهابنا إلى الخرطوم، وتأمرنا بالبقاء حيث نحن، وبعد أخذ وردّ أنهى إلينا فى مساء اليوم نفسه (يوم الجمعة) أن الحكومة قررت عدم بقائنا فى السودان، ولا فى وادى حلفا ذاتها، وأنها تأمرنا بالرحيل والعودة إلى مصر فى الصباح الباكر من اليوم التالى.

فلم نذعن لهذا الأمر، وحاججناهم بأن من حقّنا الذهاب إلى الخرطوم وإلى

العطبرة لكى نؤدّى واجب الدفاع عن مواطنينا السودانيين الذين ندبونا لهذه الغاية، ولكن هذه الحجج ذهبت أدراج الرياح أمام قوم لا منطق لهم إلّا القوّة، وأصرّوا على موقفهم، وأصررنا على البقاء إلى أن نتابع السير إلى الخرطوم، وهنالك هددونا باستعمال القوّة لإعادتنا إلى مصر، وجاءوا فعلًا بقوّة مسلحة حاصرت الفندق ونقلوا أمتعتنا منه وأجلونا عنه بالقوّة وأركبونا باخرة من بواخر حكومة السودان أقلعت بنا إلى أسوان، فوصلناها ظهر يوم الأحد ٢٨ نوفمبر، وهكذا منعنا بالقوّة من البقاء فى السودان، وهو جزء من أرض الوطن، ومنعنا بالقوّة من الوصول إلى الخرطوم أو العطبرة، ومنعنا بالقوّة من أداء مهمة الدفاع عن مواطنينا فى السودان.

كل هذه التصرفات أساسها العدوان والطغيان، وقوامها القوّة والاستهتار بأقدس الحقوق والحريات، ولا يمكن أن تصل القوّة الغشوم إلى أبلغ من هذا المدى.

كان أكبر عزاء لنا فى هذه المحنة هو شعورنا أن التجاء الحاكم العام للسودان إلى هذه التصرفات الجائرة جاء أقوى برهان على تعلق السودانيين بوطنيهم المصريين، واعتقاد الإنجليز أن قلوب السودانيين معنا؛ ولذلك حاولوا بيننا وبينهم، وهى حجة جديدة تدحض مزاعم الإنجليز أن السودانيين يريدون الانفصال عنا، وتثبت أن ما يدعونه من أنهم يهدفون إلى رفاهية السودانيين واستقلالهم إنما هى دعوى زائفة تستر نياتهم الاستعمارية، وأنهم إنما يعملون على جعل السودان مستعمرة بريطانية فحسب، وفى سبيل هذه الغاية يريدون قطع كل صلة بينه وبين مصر.

إن علينا واجبًا وطنيًا تقتضيه منا مصلحة مصر والسودان على السواء، وهو أن نكافح كفاحًا مستمرًا لإحباط هذه التدابير وتحرير السودان من ربقة الاستعمار، فإذا أدّينا واجبنا فى ثبات وإخلاص ومثابرة وصلنا ولا ريب إلى نهايتنا؛ إذ لا تستطيع القوّة مهما بلغت أن تقطع ما أمر الله به أن يوصل.

أثارت هذه الرحلة العاصفة الرأى العام فى مصر، فقامت المظاهرات فى جميع المحطات الرئيسية التى مر بها القطار العائد بالمحامين، واستقبلتهم

الجموع الحاشدة فى محطة العاصمة يوم وصولهم، وكان يومًا مشهودًا.

كان لهذه الرحلة صداها فى السودان، فقد أثارت الخواطر، وجرت المحاكمات فى جوّ استبدادى، وامتنع المحامون السودانيون عن الدفاع عن المتهمين، احتجاجًا على تصرفات الإنجليز وعلى منع زملائهم المصريين من الحضور إلى السودان.

وقضت المحاكم بعقوبات شديدة على كثير من الأحرار.

وأضرب المحامون فى مصر إضرابًا عامًّا يوم الأحد ٢٨ نوفمبر احتجاجًا على هذه السياسة الإنجليزية الغاشمة.

افتتاح الجمعية التشريعية بالسودان
(٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٨)

بالرغم من مقاطعة الوطنيين والمجاهدين فى السودان للنظام الذى ابتدعته السياسة الاستعمارية - نظام الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى - فإن الحكومة قد نفذت هذا النظام الزائف، وافتتحت الجمعية التشريعية يوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٨، وألقى السير روبرت هاو الحاكم العام خطبة افتتاح الجمعية باللغة الإنجليزية، وبعد انتهائه منها ألقى أحد السكرتيرين ترجمتها إلى اللغة العربية.

وأعقبه السيد محمد صالح الشنقيطى رئيس الجمعية، فألقى كلمة وجيزة أعرب فيها عن أمله فى أن تكون الجمعية خطوة لوضع أساس الحكم الذاتى فى السودان، وأن هدف الأعضاء هو إنشاء حكم ديموقراطى صحيح... وختم كلمته بشكر السير روبرت هاو الحاكم العام وسلفه السير هدلستون.

وبالرغم من المظاهر الرسمية التى أحيط بها الاحتفال، فإن المجاهدين والوطنيين عقدوا فى هذا اليوم اجتماعات كبيرة فى الخرطوم وأم درمان للاحتجاج على هذا النظام، والمطالبة بتحرير السودان من الاستعمار، وتألفت مظاهرات للهتاف بسقوط الجمعية وسقوط الاستعمار صدّها البوليس بالقوّة.

إضراب ضباط البوليس
(أبريل سنة ١٩٤٨)

لأوّل مرة فى مصر أضرب رجال البوليس وعلى رأسهم ضباطه عن العمل فى شهر أبريل سنة ١٩٤٨، وقد سبق هذا الإضراب أن تقدموا بمطالب لهم ترتبط بتحسين حالتهم، أهمها زيادة رواتبهم وقصر وظائف هيئات البوليس والأمن العام على خريجى كلية البوليس من الضباط، ومعاونى الإدارة حملة الليسانس دون غيرهم، ومساواة العسكريين منهم برجال الجيش، والإداريين برجال القضاء فى المرتبات والعلاوات والامتيازات كافة.

قدموا هذه المطالب، فلم تعن الحكومة بالبت السريع فيها، فهددوا بالإضراب، فلم تكترث لهذا التهديد.

فنفذوا عزمهم وامتنعوا عن العمل يوم ٥ أبريل سنة ١٩٤٨ فى العاصمة والإسكندرية والأقاليم.

ووقعت حوادث نهب فى الإسكندرية ارتكبها بعض الأشرار، اعتمادًا على امتناع رجال البوليس عن قمع العدوان، وأمرت الحكومة فصائل من الجيش النزول إلى المدينة لحفظ الأمن، ولولا نزول الجيش فى المدينة لاستفحلت الفتنة واتسع مداها.

كان هذا الإضراب صدمة شديدة لوزارة النقراشى، لأنه باعد بينها وبين الرجال الذين تعتمد عليهم فى حفظ الأمن والنظام، وقد عاد رجال البوليس إلى عملهم بعد أن هددتهم الحكومة بالفصل، ورغم عودتهم وإخلادهم إلى السكينة فإن قلوبهم قد اضطغنت بالكراهية لوزارة النقراشى، مما بدا أثره فى انتخابات يناير سنة ١٩٥٠، إذ انحازوا فى معظم الدوائر للوفديين وساعدوهم على الظفر بأغلبية المقاعد النيابية.

إضراب الممرضين

وأعقب انتهاء إضراب البوليس إضراب الممرضين بمستشفى قصر العينى،

طالبين زيادة أجورهم وتحسين حالتهم، وقد اعتصموا بالمستشفى وأشعلوا النار في بعض أقسامه، مما اضطر الحكومة إلى الاستعانة بالجيش والبوليس على إجلائهم عنها وقدمت المسئولين منهم إلى المحاكمة، وأصدر القضاء فيهم أحكامًا رادعة.

حرب فلسطين

(١٥ مايو سنة ١٩٤٨ - ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩)

على أثر صدور قرار هيئة الأمم المتحدة في نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين، أعلنت بريطانيا أنها ستنهي انتدابها على تلك البلاد، وحددت لانتهائه يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٨.

وكان مفهومًا ومعروفًا أن الإنجليز متفقون مع اليهود على أن يحلّوا محلهم في فلسطين، فتقبل جلائهم عنها استوردوا السلاح والعتاد، وأنشأوا معاقلهم، وأعدّوا قوّاتهم تحت سمع الإنجليز وبصرهم، وبمعاونتهم ومساعداتهم، وقبيل جلائهم سلموهم مدينة حيفا ثغر فلسطين الهام.

وقد اتفقت الدول العربية على أن تدخل فلسطين بجيوشها بمجرد خروج القوات الإنجليزية منها، لكي يعيدوها إلى أهلها العرب ويخرجوا منها قوّات اليهود.

على أن سياسة الدول العربية في هذه المسألة الخطيرة كانت خرقاء متخاذلة، سايرت إلى حد كبير مقاصد السياسة البريطانية.

فقد كان واجبًا عليها لو كانت جادة في إنقاذ فلسطين، أن تمدّ المجاهدين فيها بالعتاد والسلاح والمال والمتطوعين قبل انتهاء الانتداب البريطاني، وعلى الأخص منذ صدر قرار التقسيم من هيئة الأمم المتحدة، وكان يكفي هذا المدد والعون لكي يحول دون تمكين اليهود من وضع أيديهم على البلاد، فإن المجاهدين العرب قد قاوموا الانتداب البريطاني واليهود معًا سنين عديدة من قبل، فلو أنهم لقوا من الدول العربية العضد والعون دون إعلانها الحرب، لكان ذلك كافيًا لمنع اليهود من إنشاء دولتهم، ولكن الدول العربية مسايرة

منها للسياسة البريطانية وإبقاءً على صلاتها الودّية بها، لم تحرك ساكنًا حتى انتهى الانتداب البريطانى، وتركت الوقت يضيع سدى فى اجتماعات عقيمة وتصريحات جوفاء لم تقترن بأى عمل جدى، ولم تتحرك جيوشها إلّا بعد خروج الإنجليز من فلسطين وتسليمهم إياها إلى اليهود.

ثم إن هذه الجيوش - مع الأسف - كان ينقصها العتاد والسلاح والقيادة الصالحة، وكان ينقصها أيضًا الحزم وخلوص النية والتعاون الصادق بين الحكومات العربية نفسها، فأدّى هذا النقص والتخاذل إلى هزيمة هذه الجيوش أمام شراذم اليهود المنظمة المستبسلة فى الحرب والقتال.

وقد ثبت من الحقائق التى تكشفت بعد انتهاء هذه الحرب أن هذه الجيوش لم تكن على تمام الأهبة والاستعداد، وتبين أن الجيش المصرى بالذات، وهو الذى وقع عليه العبء الأكبر فى هذه الحرب، لم يكن مستعدًّا الاستعداد الكافى للقتال.

على أن الجيش المصرى - ضباطه وجنوده - قد أدّى واجبه كاملًا وبرهن على بطولته فى ميدان القتال، رغم الفوضى التى كانت تسيطر على قيادته والنقص فى سلاحه وذخيرته ومئونته، وخططه الحربية، وقد أبدى المتطوعون من المصريين، شجاعة فى القتال تسطر لهم بمداد الشكر والثناء، مما برهن على أن الأمة المصرية تتوافر فيها الروح الحربية وصفات الجندية والشجاعة والاستعداد لخوض غمار الحروب، ولا ينقصها إلّا القيادة الصالحة والعتاد والذخيرة.

وقد اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بالدولة الصهيونية فى ١٤ مايو سنة ١٩٤٨، وكانت أوّل دولة اعترفت بها، فكان هذا الاعتراف بعد قرار التقسيم الصادر من هيئة الأمم المتحدة نصرًا معنويًّا وماديًّا كبيرًا للدولة الصهيونية.

ولم تكد تمضى ثلاثة أسابيع على بداية الحرب حتى تدخل مجلس الأمن وطلب إلى الفريقين عقد هدنة بينهما، فسرعان ما استجابت الدول العربية،

واستجاب اليهود أيضًا إلى هذا الطلب، وقبلًا عقد هدنة لمدة أربع أسابيع، واشترطت الدول العربية منع هجرة اليهود إلى فلسطين ومنع إمداد القوّات اليهودية فيها بالعتاد والسلاح من الخارج، وقد نفذت الهدنة، ولم يكترث اليهود لهذه الشروط.

وتنفيذًا لهذه الهدنة وقف القتال من يوم الجمعة ١١ يونيه سنة ١٩٤٨.

وخرق اليهود شروط الهدنة غير مرة، ولم تحرك الدول العربية ساكنًا، واقتصرت على احتجاجات عقيمة إلى مجلس الأمن، وتلقى اليهود الإمداد من أمريكا وأوروبا خلال الهدنة، وتقوّى مركزهم العسكرى أكثر مما كان.

وندبت هيئة الأمم المتحدة الكونت فولك برنادوت للتوفيق بين العرب واليهود، ووضع تسوية فى فلسطين، ولكنه أخفق فى وساطته.

وانتهت مهلة الهدنة دون جدوى، واستؤنف القتال يوم الجمعة ٩ يوليه سنة ١٩٤٨.

ثم وقف للمرة الثانية فى ١٨ منه استجابة لطلب مجلس الأمن الذى قرر وقف إطلاق النار فى مدينة القدس وفى فلسطين كافة «إلى أن يوجد حل سلمى لمشكلتها»

وخرق اليهود شروط الهدنة هذه المرة أيضًا، فقابلت الدول العربية هذا العدوان بالاحتجاجات المنمقة، واشتدّ القتال فى مدينة القدس.

وكان الكونت برنادوت يواصل مفاوضاته لإيجاد حل بين العرب واليهود، وقد اتهمه هؤلاء بانحيازه إلى جانب العرب، فأطلقوا عليه الرصاص من مدفع رشاش يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٨ وهو فى القدس، فمات لوقته.

كان قتل «وسيط هيئة الأمم المتحدة» جناية مروعة، دلّت على استهانة اليهود بهذه الهيئة ووسيطها، ومع ذلك ظلوا موضع عطفها وتعضيدها وتحيزها.

وعين مجلس الأمن الدكتور رالف بانش وسيطًا مؤقتًا خلفًا للكونت برنادوت لمتابعة مساعى التوفيق بين العرب واليهود.

وبالرغم من قيام الهدنة رسميًّا هاجم اليهود القوّات المصرية غدرًا فى شهر أكتوبر سنة ١٩٤٨، وهو أشدّ هجوم شنّوه فى حرب فلسطين، وكان غرضهم أن يأخذوا الجيش المصرى على غرّة ويضربوه ضربة قاصمة، ولكن تراجعه وتقصير خطوطه أنقذ الموقف، وكان اللواء أحمد فؤاد صادق القائد العام للجيش المصرى فى المرحلة الأخيرة من الحرب فضل كبير فى هذا الإنقاذ، وقد اشتد القتال بين الفريقين، وعظمت الخسائر من الجانبين، ووقفت جيوش الدول العربية الأخرى جامدة لا تحرك ساكنًا، ولا تمدّ للجيش المصرى يد المساعدة والمعاونة، واستقال وزير الدفاع اللبنانى احتجاجًا على ترك مصر تواجه وحدها العدوان الصهيونى، وأخذ الناس يتساءلون فى مصر: أين الجيوش العربية؟ وأين جامعة الدول العربية؟

وهاجم اليهود المجدل وحاصروا (الفالوجه).

واستمر هجوم اليهود على المواقع المصرية فى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٤٨ فثبت الجيش المصرى لهجماتهم، وسكتت جيوش الدول العربية مرة أخرى، وتركته يتلقى وحده عبء القتال، حتى كأن الجامعة العربية اسم لا حقيقة له ولا وجود!

حصار الفالوجه

حاصر اليهود الفالوجه، وهى قرية تقع على بعد ٤٠ كيلو مترًا من غزة و٧٥ كيلو مترًا من القدس، وكان يرابط بها فى شهر أكتوبر سنة ١٩٤٨ اللواء الرابع بقيادة القائممقام (الأميرالاى) السيد طه، وقد بدأ حصارها فى ١٦ أكتوبر، واستمر مائة وثلاثين يومًا كاملة والقوّة المصرية صامدة أمام هذا الحصار لا تذعن ولا تستسلم، واحتمل أفرادها عناء القتال والحصار بثبات وشجاعة وصبر جعل منهم مفخرة من مفاخر الجيش المصرى، وظلت روحهم قوية عالية إلى أن تم توقيع الهدنة الدائمة فى جزيرة رودس، وكان من شروطها أن تبارح القوّات المصرية الفالوجه بأسلحتها ومعداتها وعتادها ابتداء من ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٩.

وقد استقبل الشعب أبطال الفالوجه واحتفلت العاصمة بعودتهم فى ١٠ مارس سنة ١٩٤٩ احتفالاً قوميًّا رائعًا.

الهدنة الدائمة بين مصر وإسرائيل

وتدخل مجلس الأمن من جديد وتدخلت الولايات المتحدة، فقبلت مصر وقبل اليهود وقف القتال ابتداءً من ٧ يناير سنة ١٩٤٩، وجرت بعد ذلك مفاوضات فى جزيرة رودس بين مندوبين عن مصر ومندوبين عن حكومة إسرائيل، ووسيط هيئة الأمم المتحدة الدكتور رالف بانش لعقد هدنة دائمة بين مصر واليهود، وأسفرت هذه المفاوضات عن توقيع اتفاق بمدينة رودس يوم الخميس ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ بإقرار هدنة دائمة بين مصر واليهود، وهى الهدنة التى انتهت بها عمليات القتال فى فلسطين، وقد تم توقيع هذه الهدنة فى عهد وزارة إبراهيم عبد الهادى، ومن أهم شروطها ما يلى:

١ - يصبح القطاع الساحلى من حدود مصر إلى نقطة تبعد ١٥ كيلو مترًا شمالى غزّة تحت سيطرة القوّات المصرية.

٢ - تنسحب القوّات المصرية من الفالوجة على أن يبدأ ذلك فى ٢٦ فبراير.

٣ - يجرى تبادل الأسرى بين الفريقين فى العشرة الأيام التالية.

٤ - يمتنع الفريقان عن القيام بأى حركات عسكرية أو زيادة الذخائر أو المهمات الحربية.

٥ - يمتنع الفريقان عن إنشاء أى مطارات فى فلسطين.

٦ - يمنح كل من الفريقين أربعة أسابيع لتخفيض قوّاتهما حتى تكون الهدنة نافذة المفعول.

شهداء الجيش المصرى فى حرب فلسطين

إن أنصع صفحة فى حرب فلسطين هى صفحة الضباط والجنود والمتطوعين الذين جادوا بأرواحهم فى ميدان القتال، فسطروا بدمائهم مجدًا خالدًا للجيش المصرى، يزين تاريخه الحديث، ويصل حاضره بماضيه العظيم، ومن حق هؤلاء الأبطال الشهداء أن نسجل هنا أسماءهم بمداد الفخر والإعجاب، تمجيدًا لشجاعتهم وبطولتهم، واعترافًا بفضلهم على الجيش المصرى وعلى الوطن عامة:

قائممقام أحمد عبد العزيز	استشهد فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٨	بالقرب من عراق المنشية.
قائممقام أحمد فهيم بيومى	استشهد فى ٥ يناير سنة ١٩٤٩	رفح.
قائممقام أحمد عبدالسلام عفيفى	استشهد فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٨	معركة تقاطع الطرق.
يوزباشى أنور محمد الصيحى	استشهد فى ٢٠ مايو سنة ١٩٤٨	بير سبع.
صاغ عز الدين صادق الموجى	استشهد فى ٢١ مايو سنة ١٩٤٨	دير سنيد.
يوزباشى مصطفى كمال محمود عثمان	استشهد فى ٢١ مايو سنة ١٩٤٨	دير سنيد.
الملازم الأوّل أحمد تيسير بشير	استشهد فى ٢١ مايو سنة ١٩٤٨	دير سنيد.
يوزباشى محمد إبراهيم الموجى	استشهد فى ٢٣ مايو سنة ١٩٤٨	دير سنيد.
الملازم الثانى عبده السيد قاسم	استشهد فى ٢٩ مايو سنة ١٩٤٨	
الصاغ الدكتور محمد السايح عدلى	استشهد فى ٢ يونيه سنة ١٩٤٨	عراق سويدان.
يوزباشى صلاح الدين محمد إبراهيم	استشهد فى ٢ يونيه سنة ١٩٤٨	أسدود.
بكباشى أحمد فؤاد	استشهد فى ٧ يونيه سنة ١٩٤٨	اجامه.
صاغ عبدالمنعم إسماعيل خليف	استشهد فى ٧ يونيه سنة ١٩٤٨	غزة.
يوزباشى محمد حسن أحمد	استشهد فى ٧ يونيه سنة ١٩٤٨	المجدل.
ملازم أوّل مصطفى حامد حميد	استشهد فى ٧ يونيه سنة ١٩٤٨	المجدل.
صاغ أنطون إبراهيم جرجس	استشهد فى ٨ يوليه سنة ١٩٤٨	دير سنيد.
يوزباشى محمد رفعت على فهمى	استشهد فى ٩ يوليه سنة ١٩٤٨	عبديس.

البكباشي محمد وجيه أحمد خليل	استشهد فى ١٠ يوليه سنة ١٩٤٨	نجبا.
يوزباشي إسماعيل محيى الدين	استشهد فى ١٠ يوليه سنة ١٩٤٨	جوليس.
يوزباشي محمود فهمى حافظ	استشهد فى ١٠ يوليه سنة ١٩٤٨	نجبا.
صاغ مصطفى كامل محمد	استشهد فى ١١ يوليه سنة ١٩٤٨	نجبا.
يوزباشي صالح عبد السلام العطار	استشهد فى ١١ يوليه سنة ١٩٤٨	نجبا.
صاغ أبو بكر إبراهيم نزلاوى	استشهد فى ١٥ يوليه سنة ١٩٤٨	بيرون إسحق.
صاغ فؤاد نصر هندى	استشهد فى ١٥ يوليه سنة ١٩٤٨	بيرون إسحق.
صاغ محمد عبد المنعم العديسى	استشهد فى ١٥ يوليه سنة ١٩٤٨	بيرون إسحق.
يوزباشي عبد المنعم حمزة صديق	استشهد فى ١٥ يوليه سنة ١٩٤٨	بيرون إسحق.
يوزباشي محمد عزت طولان	استشهد فى ١٥ يوليه سنة ١٩٤٨	أسدود.
البكباشي شفيق معوض	استشهد فى ١٦ يوليه سنة ١٩٤٨	بيرون إسحق.
البكباشي فليب حنا بقطر	استشهد فى ١٦ يوليه سنة ١٩٤٨	أسدود.
يوزباشي مصطفى كمال حسين زكى	استشهد فى ١٦ يوليه سنة ١٩٤٨	أسدود.
صاغ محمد سالم عبد السلام	استشهد فى ١٨ يوليه سنة ١٩٤٨	السلوج.
يوزباشي محمد جمال الدين برعى	استشهد فى ٢٣ يوليه سنة ١٩٤٨	بير سبع.
ملازم أوّل إبراهيم محمود سالم	استشهد فى ٣ أكتوبر سنة ١٩٤٨	المجدل.
ملازم أول أحمد عوض إبراهيم	استشهد فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٨	
يوزباشي أنور محمد طعمة	استشهد فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٨	معركة تقاطع الطرق.
يوزباشي يسرى راغب فهمى	استشهد فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٨	المجدل.
الصاغ الدكتور حسن محمود الحلوانى	استشهد فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٨	مستشفى المجدل.
صاغ يومى على شافعى	استشهد فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٨	الحليقات.
صاغ جلال السيد حجاج	استشهد فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٨	غزة.
يوزباشي حسن إسماعيل يسرى	استشهد فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٨	الحليقات.
يوزباشي مصطفى كمال شمس الدين أبو زهرة	استشهد فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٨	الحليقات.
صاغ حلمى جمعة سليمان	استشهد فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٨	بير سبع.
يوزباشي محمود طه على عطعوط	استشهد فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٨	غزة.
صاغ محمود سامى	استشهد فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٨	

صاغ محمد محمد جلال	استشهد فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٨	الفالوجه.
الملازم الثانى عبدالعزيز إبراهيم أحمد الحوت	استشهد فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨	
الملازم الثانى أحمد عبدالوارث أحمد	استشهد فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨	
صاغ محمد جمال الدين ملش	استشهد فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨	الشيخ نوران.
صاغ حلمى شلبى عبده	استشهد فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٨	خان يونس.
صاغ السيد محمد أبو شادى	استشهد فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٨	رفح.
يوزباشى على سلام	استشهد فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨	دير البلح.
يوزباشى محمد نهاد طه فهمى	استشهد فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨	دير البلح.
الملازم الأوّل بسيونى محمود بسيونى	استشهد فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨	دير البلح.
الملازم الأوّل شوقى نيقولا دميان	استشهد فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨	دير البلح.
الملازم الأوّل عباس أحمد محمد الشربينى	استشهد فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨	دير البلح.
الملازم محمود صدقى محمد	استشهد فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨	دير البلح.
بكباشى أحمد جلال	استشهد فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨	العوجة.
صاغ عبد الرءوف نور الدين	استشهد فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨	العسلوج.
صاغ محمد صلاح الدين شعبان على أحمد	استشهد فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨	العسلوج.
يوزباشى محمد أنور عوض	استشهد فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨	العسلوج.
بكباشى حسن سليمان مجدى	استشهد فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٨	العسلوج.
صاغ سعد حنفى حسن	استشهد فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨	أبو عجيلة.
قائد سرب سعد صادق الدوينى	استشهد فى ٢٢ مايو سنة ١٩٤٨	
قائد أسراب نصر الدين محمد نصر الدين زغلول	استشهد فى ٢٢ مايو سنة ١٩٤٨	
قائد سرب محمد عبدالكريم محمد محرم	استشهد فى ٢٢ مايو سنة ١٩٤٨	
قائد سرب تحوتمس كامل إبراهيم غبريال	استشهد فى ٢٢ مايو سنة ١٩٤٨	
الملازم الثانى عبدالوهاب خليفة	استشهد فى ٣ يونيه سنة ١٩٤٨	
الملازم الثانى بطرس القمص جرجس	استشهد فى ٤ يونيه سنة ١٩٤٨	
يوزباشى محمد عبدالرحمن إسماعيل	استشهد فى ١٢ يوليه سنة ١٩٤٨	نجبا.

قائد أسراب سيد عفيفى الجنزورى	استشهد فى ١٨ يوليه سنة ١٩٤٨	أسدود.
قائد جناح نجيب عبدالعزيز بسيونى	استشهد فى ٢٩ أغسطس سنة ١٩٤٨	
قائد أسراب محمد عبدالحميد أبو زيد	استشهد فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٨	
قائد سرب مختار سعيد	استشهد فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٨	العريش.
قائد أسراب محمد عدلى كفافى	استشهد فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨	
قائد أسراب مصطفى صبرى عبدالحميد حسنى	استشهد فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨	
قائد سرب خليل جمال الدين العروسى	استشهد فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨	الفالوجة.
طيار أوّل إبراهيم نور الدين عبدالفتاح	استشهد فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨	
قائد أسراب مصطفى كامل نصر	استشهد فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨	قرب أبو عجيلة.
ملازم أوّل محمد السيد أحمد توفيق قرطام	استشهد فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨	أبو عجيلة.
ملازم أوّل كمال أحمد شافعى	استشهد فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨	العوجة.
بكباشى محمد لبيب عاطف السادونى	استشهد فى ٤ يناير سنة ١٩٤٩	رفح.
صاغ صبحى إبراهيم فهمى	استشهد فى ٤ يناير سنة ١٩٤٩	رفح.
صاغ محمد جمال خليفة	استشهد فى ٤ يناير سنة ١٩٤٩	العوجه.
يوزباشى سيد أبو العلا إبراهيم	استشهد فى ٤ يناير سنة ١٩٤٩	العوجه.
ملازم أوّل محمد سامى يوسف فخر	استشهد فى ٤ يناير سنة ١٩٤٩	رفح.
ملازم ثان نجيب إسحاق ميخائيل	استشهد فى ٤ يناير سنة ١٩٤٩	رفح.
يوزباشى عبدالعظيم محمد الطيب أحمد	استشهد فى ٥ يناير سنة ١٩٤٩	رفح.
ملازم أوّل حلمى كمال عبدالقوى	استشهد فى ٦ يناير سنة ١٩٤٩	رفح.
صاغ محمد عبدالهادى محمد	استشهد فى ٧ يناير سنة ١٩٤٩	رفح.
يوزباشى أحمد جمال الدين محمد يونس	استشهد فى ٧ يناير سنة ١٩٤٩	رفح.
يوزباشى عبدالسلام إبراهيم فريد	استشهد فى ٧ يناير سنة ١٩٤٩	رفح.
يوزباشى على شاكر الروبى	استشهد فى ٨ يناير سنة ١٩٤٩	الدنجور.
بكباشى محمود على عيسى	استشهد فى ١١ يناير سنة ١٩٤٩	
صاغ مصطفى محمد رجب	استشهد فى ١١ يناير سنة ١٩٤٩	
صاغ إبراهيم جمال الدين بخيت	استشهد فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩	

يوزباشى جمال الدين محمد محمود	استشهد فى ١ يوليه سنة ١٩٤٨	الشيخ نوران.
ملازم أوّل مصطفى راشد		
ملازم أوّل بشارة كامل بشارة		
ملازم أوّل وفقى على رضا		
ملازم أوّل كمال حسين المنيرى	استشهد فى ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٩	غزة.
ملازم ثانى عوض محمد عوض	استشهد فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٨	الفالوجة.
حوصل		

* * *

وهناك شهداء آخرون لم يشملهم الإحصاء بعد، وشهداء عديدون من الجنود والمتطوعين، جديرون بأن تضم أسماؤهم إلى قائمة الشرف فى حرب فلسطين، رحمهم الله جميعًا. ولهم المجد والخلود.

إعلان الأحكام العرفية
(١٣ مايو سنة ١٩٤٨)

فى ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ صدر مرسوم بإعلان الأحكام العرفية ابتداءً من ١٥ مايو من تلك السنة، وعين محمود فهمى النقراشى رئيس الوزارة حاكما عسكريا.

وقد صدر هذا المرسوم لمناسبة حرب فلسطين، ولما كان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية لا يجيز إعلان هذه الأحكام فى مثل هذه الحالة، فقد أصدرت الوزارة بعد موافقة البرلمان قانونًا جديدًا (رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨) بإضافة حالة جديدة يجوز فيها إعلان الأحكام العرفية، وهى حالة تأمين سلامة الجيوش المصرية وضمان تموينها وحماية طرق مواصلاتها وغير ذلك مما يتعلق بحركاتها وأعمالها العسكرية خارج المملكة المصرية، على ألّا يكون ذلك إلّا فيما تقتضيه سلامة هذه الجيوش.

ولما كان قانون سنة ١٩٢٣ يجيز لمجلس الوزراء توسيع اختصاصات

السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية، فقد حتم القانون الجديد أن يعرض قراراته الصادرة فى هذا الشأن على البرلمان فى خلال أسبوع من تاريخ صدورها، فإذا لم تعرض فى هذه المدة أو لم يقرّها أحد المجلسين بطل العمل بها.

ونصّ هذا القانون على أن يسرى مفعوله لمدة أقصاها سنة، ابتداءً من تاريخ العمل به، أى من يوم نشره فى الجريدة الرسمية، وقد نشر فيها يوم صدوره (١٣ مايو سنة ١٩٤٨).

موجة القتل والإرهاب
(١٩٤٥ - ١٩٤٩)

اجتاحت البلاد فى أعقاب الحرب العالمية الثانية موجة من القتل والإرهاب والإجرام، بدأت بمقتل المرحوم الدكتور أحمد ماهر فى فبراير سنة ١٩٤٥، ثم أخذت تتطور وتتنوع مظاهرها حتى أوائل سنة ١٩٤٩.

وإن المرء ليتساءل كيف استفحلت هذه الحركة المفزعة، فى حين أن البلاد فى إبان ثورة سنة ١٩١٩ التى بلغ فيها الالتجاء إلى وسائل العنف أقصى مداه لم تشهد مثل هذه الاعتداءات الفردية المروعة.

إنى لا أجد تعليلاً لهذه الظاهرة - أنا الذى استنكر هذه الاعتداءات وأدين بمبدأ عدم العنف - إلّا أنها مظهر ضعف فى الحركة الوطنية، فحيث كانت الحركة عامة شملت البلاد من أقصاها إلى أقصاها لم تكن فى حاجة إلى مثل هذه الاعتداءات، ولكن الحركة الوطنية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تضاءلت فيها تلك الروح التى تميزت بها ثورة سنة ١٩١٩، فظهرت متخاذلة متثاقلة، منحصرة فى فئة قليلة من الشباب، فقدوا النظام الذى عرف به أسلافهم، كما فقدوا التوجيه والإرشاد الضروريين لنجاح كل حركة وطنية، ومن ثم ساورت بعض الرءوس لوثة عصبية أفسدت عليهم التفكير السليم، وأوحت اليهم ارتكاب جرائم القتل والتخريب.

وقد ساعد على استفحال هذه الروح تمجيد هذه الجرائم على لسان المحامين المدافعين عن المتهمين فيها، وإفساح المحاكم صدرها أحيانًا لسماع عبارات التحبيذ والتمجيد، مع إباحة نشرها وإذاعتها، وجنوحها فى بعض المحاكمات إلى الاسترسال فيها، وصدور أحكام مخففة فى بعض جرائم القتل، بدت كأنها تحريض على ارتكابها، وأخصّ بالذكر قضية مقتل أمين عثمان سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨، ومحاكمة قتلة المرحوم أحمد الخازندار سنة ١٩٤٨.

وكان لأسلوب بعض الصحف أيضًا أثر فى التحريض على القتل، بإضفاء صفات البطولة على كثير من مرتكبى هذه الجرائم، والتنويه «بتضحياتهم»، والإشادة بمواقفهم، ورفعهم إلى مصاف العظماء والأبطال، وترديد أقوالهم وأقوال المحامين عنهم، ووضعها فى إطارات ومواضع تلفت الأنظار وتثير إعجاب الجماهير.

وجاءت حرب فلسطين فكان لها أثرها فى إشاعة روح القتل والتدمير، فإن الشاب الذين تطوعوا فى هذه الحرب واعتادوا حياة القتل والقتال وألفوا دوى الرصاص والمدافع والقنابل، عادوا من الميدان وقد أشربوا روح العنف وسفك الدماء.

وكان لحوادث القتل والتدمير التى ارتكبها اليهود فى فلسطين ضدّ الإنجليز أثر كبير أيضًا فى التحريض على مثل هذه الجرائم، عن طريق التقليد فى الكفاح.

ومما زاد فى تفاقم موجة القتل والإجرام أن العنصر الإرهابى من جماعة «الإخوان المسلمين» اعتنقها وعدّها وسيلة لقلب نظام الحكم فى البلاد.

إن العنصر الإرهابى فى هذه الجماعة كان يرمى من غير شك إلى أن يؤول إليها الحكم، ولعلهم استبطأوا طريقة إعداد الرأى العام لتحقيق هذه الغاية عن طريق الانتخابات، فرأوا أن القوّة هى السبيل إلى إدراك غايتهم، وهم لا يلامون على التفكير فى الوصول إلى الحكم؛ لأن من حق كل جماعة أو هيئة سياسية أن تسعى إلى الحكم إذا كان غرضها الإصلاح، ولكن

الوصول إليه إنما يكون بالطرق المشروعة، لا بطريق القتل والتدمير، أو سفك الدماء والتخريب.

أما تطلع الإخوان المسلمين إلى الحكم، فأمر لاريب فيه، وقد بدا من تصريحات الأستاذ حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين أنه واصل إلى الحكم يومًا ما، ولعله كان يعتقد أنه يصل إليه عن طريق انضمام غالبية الشعب إليه، قال فى هذا الصدد فى حديث له بمجلة (المصور) - عدد ١ مارس سنة ١٩٤٦ - «إن الإخوان المسلمين لا يسعون إلى تولى الحكم ولا يجعلون هذا مقصدًا من مقاصدهم لأن مهمتهم التى حددوها لأنفسهم هى إيضاح مبادئ عليا وطبع النفوس على هذه المبادئ، فمهمتهم الأولى تربية الشعب لا تولّى الحكم، ولكن النتيجة الدستورية لهذا الموقف أنه إذا انتشرت هذه المبادئ واجتمع الناس عليها وصار المؤمنون بها أغلبية، أفضى الحكم إلى من يعملون لها ويمثلونها، فنحن لا نسعى للحكم ولكنه هو الذى سيسعى إلينا فيما نعتقد، وحينئذ نفكر فى تحديد موقفنا منه أنقبله أم نرفضه»

فالأستاذ البنا كان يريد كما يبدو من ظاهر أقواله انقلابًا فى الحكم لا عن طريق القتل والإرهاب، بل عن طريق انضمام غالبية الشعب إلى دعوته.

ولكن الإرهابيين من أنصاره لم يرتضوا الطريق الدستورى، واندفعوا إلى وسائل القتل والإرهاب، ومن هنا جاءت حملات بعض الإخوان المسلمين وقتًا ما على النظم الدستورية.

مما تقدم يتبين أن موجة القتل والإجرام التى اجتاحت البلاد من سنة ١٩٤٥ كانت نتيجة عوامل مختلفة أفضت إلى سلسلة من الحوادث الدامية التى روّعت البلاد، والآن نذكر أهم هذه الحوادث وأبرزها فى هذا الصدد:

فأوّل هذه الجرائم كما أسلفنا مقتل المرحوم الدكتور أحمد ماهر فى فبراير سنة ١٩٤٥، وقد سبق الكلام عنها (ص ١٥٨).

وفى ختام هذا العام - ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٥ - ألقى حسين توفيق قنبلة على سيارة النحاس أثناء مروره بشارع قصر العينى فى طريقه إلى النادى

السعدى، وقد انفجرت القنبلة ولكن لم يصب النحاس ولا سيارته بسوء، وفرّ حسين توفيق ولم يضبط ولم يعرف أنه هو الجانى إلّا من اعترافاته فى قضية مقتل أمين عثمان.

مقتل أمين عثمان
(٥ يناير سنة ١٩٤٦)

وفى مساء ٥ يناير سنة ١٩٤٦ أطلق حسين توفيق هذا ثلاث رصاصات من مسدسه على أمين عثمان باشا أصابته فى مقتل وأودت بحياته.

وقد قبض على الجانى وتعرف عليه الشهود وثبتت عليه التهمة واعترف بها كما اعترف على شركائه فيها، وكانت لذلك قضية هامة عرفت بقضية «الاغتيالات السياسية» إذ تناولت اعترافاته الإقرار بجرائم قتل أخرى وقعت على بعض أفراد من الإنجليز.

وقدم المتهمون فى هذه الحوادث إلى محكمة جنايات القاهرة (دائرة عبد اللطيف محمد بك).

وكانت محاكمتهم مسرحًا للمظاهرات السياسية وتحييذ القتل والإجرام، واستجابت المحكمة فى إجراءاتها وفى حكمها (٢٥ يوليه سنة ١٩٤٨) إلى هذه النزعة، وخففت الحكم على القاتل والمشتركين فى القتل إلى حدود التبرئة، وكان ذلك من العوامل التى أفضت إلى تفاقم موجة الإجرام والقتل السياسى لأوهى الأسباب، بحيث يمكن القول إن هذه العوامل مجتمعة قد مهدت لقتل الخازندار والنقراشى والمحاولات الإجرامية فى النسف والتدمير التى وقعت بعد ذلك.

وتعددت حوادث إلقاء القنابل فى سنة ١٩٤٦، وسنة ١٩٤٧، وأخطرها وضع قنبلة شديدة الفتك فى دار سينما (مترو) يوم ٦ مايو سنة ١٩٤٧ انفجرت أثناء ازدحام الدار برواده، فكان لانفجارها دوى فظيع وأودى بحياة خمسة من النظارة وأصيب كثيرون من الانفجار، وتهدم جانب من الدار، وكان لهذا

الحادث وقع أليم لكثرة ضحاياه من الأبرياء الوادعين، ولأنه وقع يوم عيد جلوس الملك فاروق على عرش مصر.

وتكررت فى الإسكندرية فى سنة ١٩٤٦ حوادث إلقاء القنابل على الجنود البريطانيين.

مقتل أحمد الخازندار - وكيل محكمة استئناف مصر
(٢٢ مارس سنة ١٩٤٨)

كان المرحوم أحمد الخازندار بك وكيل محكمة استئناف مصر ورئيس دائرة الجنايات بها يقيم بحلوان بالمنزل رقم ٢٨ بشارع رياض باشا، وفيما كان خارجا من داره الساعة السابعة من صباح يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٤٨ قاصدًا إلى محطة حلوان سيرًا على قدميه ليستقل القطار الذاهب إلى القاهرة، اعترضه شابان مجرمان وأطلقا عليه أربع طلقات نارية سقط على أثرها فاقد الحياة ولاذا بالفرار.

وإذ سمع الأهلون صوت الطلقات وشاهدوا القتيل مضرجًا بدمائه، فقد طاردوا الجناة واتصل بعضهم بقسم حلوان وأبلغوه الخبر، فنهض بضعة جنود وذهبوا سراعًا إلى مكان الحادث، وعرفوا أن الجناة قد فروا إلى الجبل، فتعقبوهم حتى أدركوهم وألقوا القبض عليهم.

وما أن انتشر نبأ هذا الحادث الأثيم حتى روّع الناس لوقوعه، واضطربت نفوسهم، إذ رأوا يد الإجرام تمتد إلى قدس القضاء، وتصيب علمًا من أعلامه، وهو فى طريقه إلى حرم العدالة، لقد كان الفقيد قاضيًا نزيهًا وعالمًا فاضلًا، فكانت الجريمة أفظع اعتداء على استقلال القضاء وحرمته، وتبين من التحقيق أن القاتلين من شباب الإخوان المسلمين، وأنهما قتلاه انتقامًا منه لحكم أصدره حين كان رئيسًا لمحكمة الجنايات بالإسكندرية على متهمين من الإخوان المسلمين فى حوادث القنابل.

ومن مآسى القدر أن هذه الجناية قد وقعت فى الوقت الذى كانت محكمة جنايات القاهرة تنظر فى هوادة وعلى مهل فى قضية مقتل أمين عثمان، وتدلل

المتهمين فيها، وتسمح لقاعة الجلسة أن تكون مسرحًا لتمجيد القتل والجريمة، ولم يكن من قبيل المصادفات، هذا التوافق بين ما كان يجرى فى ساحة القضاء، وما جرى فى ميدان القتل والإجرام:

وبرغم فظاعة جناية مقتل الخازندار فقد استعملت محكمة الجنايات (دائرة عبد الفتاح البشرى بك) الرأفة مع القاتلين، وقضت عليهما فى شهر نوفمبر سنة ١٩٤٨ بالأشغال الشاقة المؤبدة، وكان الظن أن تحكم بإعدامهما زجرًا لروح الشرّ واستئصالاً لنزعة الإجرام، ومما يذكر عن وقع هذا الحكم فى نفس القاتلين أنهما ما كادا يسمعانه حتى قابلاه بالبشر والفرح العظيم، وتعانقا وتبادلا التهانى كأنما قد حكم ببراءتهما!.

وفى ليلة ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٨ شرع جماعة من الجناة فى نسف دار النحاس بجاردن سيتى بواسطة انفجار سيارة مملوءة بقنابل الديناميت بجوار الدار، وكان لانفجار هذه القنابل دوى هائل روّع أهل الحى جميعًا ونسف جزءًا من الدار وأتلف جانبًا من محتوياتها، ونجا النحاس من هذا الحادث ولم يعرف الجناة.

وفى يوليه سنة ١٩٤٨ شرع مجهولون فى نسف دار وكالة حكومة السودان بشارع توفيق بواسطة الديناميت، ولكن المحاولة أخفقت لضبط الديناميت قبل انفجاره.

وفى الشهر نفسه ألقى طوربيد من الديناميت بين محل شيكوريل ومحل أوريكو بشارع فؤاد، فأتلف جانبًا كبيرًا من المحلين، وانفجرت قنبلة شديدة الفتك فى محل عدس بشارع عماد الدين.

وفى أغسطس حدث انفجاران شديدان أمام محل بنزيون بميدان مصطفى كامل، ومحل جاتينيو بشارع محمد فريد، وتسبب عنهما إتلاف كبير، وحدث انفجار آخر بالمعادى فى مبنى شركة أراضى المعادى.

وإذ كانت المحال التى وقع الانفجار فيها أو أمامها محالاً يهودية، فقد

وضعت حراسة مشددة على محال اليهود عامة تفاديًا من وقوع الاعتداء عليها.

وفى سبتمبر من نفس السنة حدث انفجار هائل فى حارة اليهود اودى بحياة ٢٠ قتيلا وإصابة ٦١ وترتب عليه انهيار أربعة منازل وتصدع ستة.

وفى نوفمبر هاجمت سيارة مسلحة دار النحاس ليلًا حين عودته من النادى السعدى ودخوله الدار، وأطلقت عليه عدة مقذوفات نارية قضت على حياة اثنين من حراسه وأصابت حارسين آخرين وأحد الجنود، ولاذت السيارة بالفرار ونجا النحاس من هذا الاعتداء.

وفى الشهر نفسه حدث انفجار مروع فى شارع جلال المتفرع عن شارع عماد الدين فى مبنى شركة الإعلانات الشرقية أدّى إلى تخريب مبنى الشركة وإتلاف مطبعتها وأدواتها وأصاب التلف بعض المبانى القريبة منها.

وفى ذات الشهر (١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٨) ضبطت بحى الوايلى بالقاهرة سيارة من نوع (الجيب) مملوءة مواد ناسفة ومفرقعات وأسلحة ومسدسات وما إلى ذلك، وضبط ركاب السيارة وآخرون وهم المتهمون فى القضية المعروفة بقضية «سيارة الجيب» وقد حوكموا وحكم عليهم فى سنة ١٩٥١.

مقتل اللواء سليم زكى - حكمدار العاصمة
(٤ ديسمبر سنة ١٩٤٨)

من الحوادث المؤسفة التى دلّت على تفاقم روح القتل والإجرام مقتل اللواء سليم زكى حكمدار العاصمة يوم السبت ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٨، فقد ألقيت عليه قنبلة من سطح كلية الطب بقصر العينى بينما كان على رأس قوّة من البوليس ترابط أمام الكلية، وكان طلبة الكلية ومن انضم إليهم من المحرضين قد اعتصموا بسطوح مبانى الكلية وأشعلوا النار فى أماكن متفرقة وأخذوا يرجمون رجال البوليس المرابطين أمام الكلية بالحجارة وقطع الأخشاب، وألقوا قنابل انفجرت إحداها فقتلت اللواء سليم زكى.

واضطربت الدراسة فى جامعة فؤاد الأول وأضرب بعض طلبة المدارس الثانوية واستعمل الطلبة المضربون بالمدرسة الخديوية القنابل اليدوية!.

حلّ جماعة الإخوان المسلمين
(٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨)

أصدر النقراشى بصفته حاكما عسكريا أمرًا عسكريا يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بحل جماعة الإخوان المسلمين وشُعبها، وغلق الأمكنة المخصصة لنشاطها، وضبط أوراقها ووثائقها وسجلاتها ومطبوعاتها وأموالها، وكافة الأشياء المملوكة لها، وتعيين مندوب خاص مهمته استلام جميع أموال الجمعية وتصفية ما يرى تصفية لها.

وبنى الأمر على مذكرة قدمت من عبد الرحمن عمار بك وكيل الداخلية لشئون الأمن العام، ذكر فيها وقائع عديدة من القتل والنسف والتدمير ارتكبها أفراد من هذه الجماعة، وخلص منها إلى أنها قد انحرفت عن أهدافها الدينية والاجتماعية التى تأسست من أجلها، وأنها لم تكد تجد لها أنصارًا وتشعر بأنها اكتسبت شيئًا من رضا بعض الناس عنها حتى سفر القائمون على أمرها عن أغراضهم الحقيقية وهى أغراض سياسية ترمى إلى وصولهم إلى الحكم وقلب النظم المقررة فى البلاد بالقوّة والإرهاب، وأن هذه الجماعة أمعنت فى نشاطها واتخذت الإجرام وسيلة لتنفيذ مراميها وعمدت إلى طرق شتى يسودها طابع العنف فدرّبت أفرادًا من شبابها أطلقت عليهم اسم «الجوالة» وأنشأت لهم مراكز رياضية تقوم بتدريبات عسكرية مستترة وراء الرياضة، كما أخذت تجمع الأسلحة والقنابل والمفرقعات وتخزنها لتستعملها فى الوقت الذى تتخيره، وساعدها على ذلك ما كانت تقوم به بعض الهيئات من جمع الأسلحة والعتاد بمناسبة قضية فلسطين، وأنها انغمست فى النضال السياسى، وانتهت المذكرة إلى القول بأنه يتبين من استعراض الحوادث التى عددتها أن جماعة الإخوان المسلمين قد أمعنت فى شرورها بحيث أصبح وجودها يهدد الأمن العام والنظام تهديدًا بالغ الخطر، وأنه بات من الضرورى اتخاذ التدابير

الحاسمة لوقف نشاط هذه الجماعة التى تروّع أمن البلاد فى وقت هى أحوج ما تكون فيه إلى هدوء كامل وأمن شامل ضمانًا لسلامة أهلها فى الداخل وجيوشها فى الخارج.

هذه هى خلاصة المذكرة التى بنى عليها الأمر العسكرى بحلّ جماعة الإخوان المسلمين.

ولعمرى إن النقراشى لم يكن موفقًا فى إصدار هذا الأمر، فإنه ليس من العدل أن تؤخذ الجمعيات والأحزاب بتصرفات أو جرائم وقعت من بعض أعضائها، بل يجب أن يقتصر الجزاء والقصاص على من ارتكبوا هذه الجرائم «ولا تزر وازرة وزر أخرى»، وإذا كانت الحكومة قد أعجزها أن تأخذ المجرمين بإجرامهم أو تتخذ الوسائل الوقائية لمنع ارتكاب الجرائم، فليس من حقها أن تعمد فى مكافحتهم إلى وسائل يحرمها الدستور والقانون، فالدستور يحرم إلغاء الجمعيات إلّا فى حدود القانون، ولم يكن صدر قانون الجمعيات بعد، والدستور يحرم مصادرة الأموال والأملاك، وقد صادرت الحكومة أموال الجماعة وأملاكها ووضعت دورها وشُعبها ومنشآتها وسجلاتها وأوراقها تحت يد البوليس، وصادرت ما أنشأته من معاهد للعلم ومستوصفات ومعامل، بل إن شركات مدنية وتجارية صادرتها بحجة أن لها صلة بهذه الجماعة، كشركة المناجم والمحاجر العربية وشركة الإعلانات العربية وشركة الإخوان للنسيج ودار الإخوان للصحافة والطباعة ومدارس الإخوان بالإسكندرية وما إلى ذلك.

كل هذه تصرفات لا يجيزها القانون والدستور، وإذا كانت الأحكام العرفية من شأنها تعطيل أحكام الدستور والقانون العام، فكان واجبًا على الحكومة أن تقصر هذا التعطيل على ما تقتضيه حالة الحرب فى فلسطين، وما يستدعيه حفظ النظام، لكن هذا الأمر العسكرى قد خرج عن مدلول هذه الحكمة.

مقتل النقراشى
(٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨)

وصل المرحوم النقراشى إلى وزارة الداخلية يوم الثلاثاء ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ الساعة العاشرة صباحًا، ونزل من سيارته أمام المبنى الرئيسى للوزارة، وصعد فى درجات المدخل يحيط به كالمعتاد حرس الوزراء، وقبيل وصوله إلى المصعد الموصل إلى الطابق الثانى صوب إليه مجرم أثيم يرتدى زى ضابط مسدسه وأطلق عليه من الخلف ثلاث رصاصات أصابت الفقيد فى ظهره وقضت على حياته.

وتبين أن القاتل طالب بمدرسة الطب البيطرى يدعى عبد المجيد أحمد حسن تزيّى بزى ضابط خصيصًا ليندسّ فى فناء الوزارة ويرتكب جريمته الفظيعة فى غفلة من أعين الحراس، وقد قبض عليه واعترف بأنه من الإخوان المسلمين وأنه ارتكب فعلته انتقامًا من الفقيد لتصرفاته من هذه الجماعة.

وتبين من التحقيق أن هذا الطالب بالذات كان مطلوبًا اعتقاله منذ بضعة أيام ضمن جماعة من الشبان رأت الجهات المختصة أنهم نزاعون إلى أحداث القلاقل، ولكن الفقيد رفض اعتقاله وقال: إنى لا أحبّ التوسع فى اعتقال الطلاب، إننى والد ولى بنون، وأنا أقدر أثر هذه الاعتقالات فى نفوس الآباء والأمهات.

ومما يذكر أيضا أن والد الجانى كان موظفًا بوزارة الداخلية ومات فقرر الفقيد تعليم ابنه بالمجان.

فالجانى الذى يرفض الفقيد اعتقاله ويتعلم بالمجان بفضله، هو الذى ارتكب هذه الجناية الشنعاء! وقد ارتكبها بخسّة ونذالة؛ إذ أطلق عليه الرصاص من الخلف، وهى طريقة المجرمين الأنذال.

روعت الأمة لهذه الجناية المنكرة، وعم الحزن على الفقيد أرجاء البلاد، وشيع رفاته فى جنازة شعبية هائلة فى اليوم التالى (الأربعاء ٢٩ ديسمبر) ودفن

إلى جوار المرحوم الدكتور أحمد ماهر فى المدفن الذى أقيم له بشارع الملكة نازلى فى طريق مصر الجديدة.

ولقد بدا الندم على الجانى بعد ارتكاب فعلته، وأعلن ندمه فى التحقيق على ما اقترفت يداه، وهى من الأحوال النادرة التى يندم فيها المجرمون السياسيون على جرائمهم، وحوكم هو وشركاؤه وحكم عليه بالإعدام وعلى ثلاثة من شركائه بالأشغال الشاقة المؤبدة.

الشهيدان - ماهر والنقراشى

حزنتُ وجزعت لمقتل الشهيد أحمد ماهر، وحزنت وجزعت لمقتل الشهيد النقراشى، لقد كانت تجمعنى بهما منذ الشباب صلات الودّ والصداقة الخالصة، كان أحمد ماهر زميلاً وصديقًا لى منذ كنّا فى مدرسة الحقوق، وتخرجنا منها معًا سنة ١٩٠٨، وترجع صداقتى للنقراشى إلى أواخر سنة ١٩١٨ حيث جمعتنا الحركة الوطنية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، كنا زملاء فى الجهاد وقتًا طويلا، ولئن اختلفنا فى بعض الاتجاهات السياسية فإن صداقتى لهما لم تنقطع، وظللت أحفظ على مرّ السنين تقديرًا خالصًا، وأرى شخصيهما ومواهبهما ركنًا مكينًا فى صرح الحياة السياسية والقومية فى البلاد، وكانا رحمهما الله يبادلاننى الشعور والتقدير، وإن أنس لا أنسى يوم دعوت فى أواخر سنة ١٩٣٩ إلى اكتتاب عام لإصلاح ضريح «مصطفى كامل» فكان أحمد ماهر فى مقدمة من لبّوا دعوتى، وظهر اسمه فى أوّل قائمة للمكتتبين فى هذا المشروع، وكان وقتئذ رئيسًا لمجلس النواب.

كان أحمد ماهر يمتاز منذ أن كان طالبًا بمدرسة الحقوق بشجاعته وصراحته وإقدامه، وذكائه المتوقد، ومنطقه السليم، وأفقه الواسع، وصفاء نفسه، ورحابة صدره، وقد لازمته هذه الصفات طول حياته.

وكان النقراشى يشاركه فى هذه المزايا، وخاصة فى الشجاعة والصراحة والإقدام، ولئن كان يقلّ عنه فى الذكاء والألمعية، فإنه يفوقه فى صلابته فى الحق، وصرامته فى العدل والاستقامة، كلاهما مكمل لصاحبه، وهما فى ميدان

الجهاد صنوان، وفرسا رهان، ومنذا الذى ينسى للنقراشى مواقفه فى مجلس الأمن سنة ١٩٤٧، حين تولى عرض القضية الوطنية، وكيف أعلن على ملأ العالم حق مصر وباطل إنجلترا، وتمسك بالأهداف القومية فى جلاء القوات الأجنبية عن مصر والسودان، ووحدة وادى النيل، وكيف خاصم الاحتلال والمحتلين، وسجل عليهم بغيهم وعدوانهم، واستهدف من أجل ذلك لغضبهم وسخطهم، إنها حقا لمواقف مجيدة فى تاريخ الجهاد القومى.

ليس من السهل ظهور رجال كثيرين من طراز ماهر والنقراشى، إن مواهبهما، وصفاتهما وأخلاقهما، وماضيهما فى الجهاد، وحوادث السنين، وتجارب الأيام، كل أولئك كان له دخل فى تمام تكوينهما واكتمال رجولتهما وبطولتهما، فمن أين لكثير من الرجال أن تتوافر لهم هذه المزايا كلها؟

لقد آلمنى وحزّ فى نفسى أن يلقى المجاهدان الشهيدان مصرعهما من أيد مصرية، وهما اللذان طالما عرّضا حياتهما للخطر واستهدفا للموت فى سبيل مصر والمصريين، فما أقسى تصاريف القدر! وما أقل الوفاء فى هذه الدنيا، وما أشدّ ما يعبث الضلال بالعقول والأفهام.

إن بلادنا أحوج ما تكون إلى الشجاعة الأدبية، وإلى الصدق والإخلاص، والاستقامة والنزاهة، ولقد كانت هذه الصفات مجتمعة فى ماهر والنقراشى، فما أعظم مصاب البلاد بفقدهما!

إن مصرَعهما لخليق بأن يزيدنا بغضًا فى اتخاذ القتل ذريعة للتناحر السياسى الداخلى، ولعمرى ليس التقاذف بالرصاص سبيل الوعى القومى والنضج السياسى، ولا هو الوسيلة الصالحة لحرب الآراء فى المجتمعات المتقدمة، بل هو لا يعدو أن يكون معولاً للهدم، وأداةً للفوضى والإجرام، وقى الله البلاد شرّ هذه الآثام.

رحم الله الشهيدين ماهر والنقراشى، وإلى روحهما الفاتحة!

أعمال وزارة النقراشى

نذكر فيما يلى بعض أعمال وزارة النقراشى وخاصة أعمالها الإنشائية فى مختلف نواحى الإصلاح.

فمن أعمالها إنشاء كلية للبحرية فى الإسكندرية لتخريج ضباط البحرية، واختير طلبتها ممن أتموا دراستهم الثانوية والتحقوا وقتًا ما بالكلية الحربية.

ومن أعمالها تحرير الجيش من البعثة العسكرية البريطانية (ديسمبر سنة ١٩٤٧)، وكانت هذه البعثة تتولى مهمة تدريب الجيش والسيطرة عليه تحت ستار تنظيمه.

كهربة خزان أسوان

ومن أهم أعمالها تعجيلها فى تنفيذ مشروع كهربة خزان أسوان، وكان يكتنفه الركود من قبل، والغرض من هذا المشروع الاستفادة من سقوط المياه المخزونة فى توليد قوّة كهربائية ضخمة تكفى للنهوض باقتصاد البلاد القومى فى الصناعة والزراعة وخاصة فى استخراج السماد وصناعة الحديد.

ويرجع التفكير فى توليد الكهرباء من خزان أسوان إلى سنة ١٩١٢ عندما تمت التعلية الأولى للخزان، وتداولت المشروع الأفكار والآراء شدًّا وجذبًا، إلى أن أخذت وزارة إسماعيل صدقى الأولى تفكر جديا سنة ١٩٣١ فى تحقيقه، ووضع فى عهدها تصميم هذا المشروع، وسارت الخطوات الأولى فى سبيل تنفيذه ثم وقف سنة ١٩٣٧ للخلاف على طريقة التنفيذ وهل تكون بمناقصة عالمية أو بالممارسة (انظر ص ٥١).

واستمر المشروع فى ركود إلى أن قرر مجلس الوزراء فى يونيه سنة ١٩٤٥، على عهد وزارة النقراشى الأولى البدء فى تنفيذه بعد طرحه فى مناقصة دولية عالمية، وأنشئت إدارة خاصة لتنفيذه تولى رآستها عبد العزيز أحمد بك.

وفى سنة ١٩٤٧ على عهد وزارة النقراشى الثانية وافق مجلس الوزراء على

تعيين ثلاثة خبراء عالميين أحدهما أمريكى والثانى سويسرى والثالث سويدى للاشتراك فى فحص العطاءات التى قدمت، ثم وافق فى أبريل على تقريرهم الذى أوصى باختيار المشروع الذى وضعته وزارة الأشغال.

وفى هذه السنة أقرّ البرلمان الاعتماد اللازم للمشروع وصدر به قانون فى ١٣ يوليه سنة ١٩٤٧ يقضى بأن يؤذن للحكومة بأن ترتبط بتنفيذه فى حدود عشرة ملايين جنيهًا ونصف مليون، وبأن تصدر فى مصر قرضًا لتمويله بالمقدار المذكور، وأن يؤذن لوزير المالية بأن يأخذ مؤقتًا من المال الاحتياطى العام ما يلزم لتنفيذ المشروع.

وفى ١٩ مارس سنة ١٩٤٨ أرسى جلالة الملك الحجر الأساسى فى محطة توليد القوى الكهربائية من خزان أسوان.

أعمال اقتصادية واجتماعية

ومن أعمال وزارة النقراشى إنشاء البنك الصناعى.

وإصدار قانون الشركات رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧، وقد اشترط لأوّل مرة فى تاريخ مصر المالى والاقتصادى أن يكون للمصريين أكثر من النصف على الأقل من أسهم كل شركة تتألف فى مصر، واشترط نسبة معينة من الموظفين المصريين يتحتم على كل شركة مراعاتها، ولهذا القانون الأثر الكبير فى تمصير الشركات المساهمة فى مصر.

وإنشاء قناطر إدفينا، وقد بدىء العمل فيها فى مايو سنة ١٩٤٨، وهى من أعظم منشآت الرى الحديثة، وستنتفع منها المناطق الشاسعة الواقعة فى شمال مديريتى البحيرة والفؤادية.

وتأميم شركة النور بالقاهرة فصارت ملكا للدولة.

والتخفيف عن صغار الملاك الزراعيين بإصدار القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ بزيادة حدّ الإعفاء من الضريبة على صغار ملاك الأراضى الزراعية، فقضى بإعفاء كل ممّول لا تتجاوز الضريبة المربوطة على أرضه

جنيهين فى السنة إعفاءً كاملا، بعد أن كان حدّ الإعفاء خمسين قرشا، وإعفاء المموّلين الذين تتجاوز الضريبة على أطيانهم جنيهين فى السنة ولا تزيد على عشرة من مائتى قرش فى السنة، وهؤلاء يبلغون نحو مليونين ونصف مليون نسمة من السكان يمثلون بمجموع عائلاتهم نحو عشر سكان المملكة المصرية تقريبًا.

ووضع قانون الضريبة التصاعدية (قانون ضريبة الإيراد العام) وجعلها ذات فئة تصاعدية تحقيقًا لجانب من العدالة الاجتماعية وتخفيفًا لأعباء الضرائب عن صغار المموّلين، ويعدّ هذا القانون من أهم التشريعات الاجتماعية والاقتصادية، وقد صدر فى ٢٤ يوليه سنة ١٩٤٩ فى عهد وزارة إبراهيم عبد الهادى.

وبناء مدينة للعمال فى إمبابة.

وإنشاء المستشفيات والوحدات الصحية فى الأقاليم والمدن.

وتوصيل المياه الصالحة للشرب إلى كثير من القرى.

ومنع إعطاء رخص لبيع الخمور فى الأحياء الوطنية.

القانون المدنى الجديد

ومن أجلّ أعمالها التشريعية إصدار القانون المدنى الجديد (رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨)، وهو أضخم عمل تشريعى صدر بعد الدستور، وهو مؤلف من ١١٤٩ مادة، ويُعد من أحدث وأرقى القوانين المدنية، وقد حلّ محل القانون المدنى الأهلى القديم الذى صدر سنة ١٨٨٣، وحل أيضا محل القانون المدنى المختلط الصادر سنة ١٨٧٥، ودلّت تجارب خمس وستين سنة فى المحاكم الوطنية، وثلاث وسبعين سنة فى المحاكم المختلطة، على وجوب تنقيح القانون القديم، وإزالة ما به من غموض فى بعض نصوصه، واقتضاب ونقص فى نواحى أخرى، وإدخال مبادئ وقواعد جديدة عليه لمسايرة مقتضيات التطور الاجتماعى والاقتصادى، وبدأت الجهود فى تعديله من سنة ١٩٣٦، وفى

سنة ١٩٣٨ عهدت وزارة العدل إلى الدكتور عبد الرزاق السنهورى مهمة وضع المشروع المعدل للقانون القديم، وفى سنة ١٩٤٢ تم إعداده وعرضته وزارة العدل على رجال القضاء وأساتذة القانون وسائر الهيئات للإدلاء بمختلف الآراء والملاحظات فيما تضمّنه من أحكام، وفى سنة ١٩٤٥ ألفت وزارة العدل لجنة برآسة الدكتور السنهورى وعضوية طائفة مختارة من رجال الفقه والقضاء والمحاماة للنظر فى هذا المشروع وفى جميع الآراء والملاحظات التى تلقتها وزارة العدل فى شأنه، وفى هذه السنة ذاتها أتمت اللجنة مهمتها وقدمت الحكومة المشروع الذى أقرته إلى البرلمان، ونظره البرلمان وأتم النظر فيه سنة ١٩٤٨ وأقرّه بعد أن أدخل فيه تعديلات يسيرة.

والقانون الجديد يستند إلى القانون المدنى القديم ذاته فى كثير من نصوصه، ثم إلى أحكام القضاء المصرى التى أوضحت ما به من غموض وأكملت ما به من نقص، ويستند أيضا إلى مبادئ اقتبسها من التشريعات المدنية الحديثة ومن الشريعة الإسلامية.

وصدر القانون بإقراره فى يوم ١٦ يوليه سنة ١٩٤٨، وبدأ العمل به من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩، وهو اليوم الذى انتهى فيه أجل المحاكم المختلطة وانتقلت سلطتها إلى القضاء الوطنى.

ومن أعمال وزارة النقراشى أيضا إصدار قانون المحاكم الحسبية، وقانون التزام المرافق العامة، وقانون إنشاء الغرف الصناعية، وقانون الخدمة العسكرية، وقانون العمد والمشايخ إلخ.

وزارة إبراهيم عبد الهادى

(ديسمبر سنة ١٩٤٨ - يولية سنه ١٩٤٩)

على أثر مقتل النقراشى، عهد جلالة الملك إلى إبراهيم عبد الهادى رئيس الديوان الملكى تأليف الوزارة الجديدة، فألفها فى ساعة متأخرة من مساء ذلك اليوم (٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨).

وبدا من خطاب الملك إلى إبراهيم عبد الهادى رغبة جلالته فى العمل على توحيد كلمة الأمة، قال فى هذا الصدد: «نسأل الله تعالى أن يوفقكم إلى تحقيق أمنيتنا نحو توحيد الصفوف وتركيز الجهود لمواجهة الظروف الداخلية والخارجية التى تجتازها بلادنا العزيزة فى هذه الآونة العصيبة».

وقد عرض عبد الهادى باشا على الوفد أن يشترك فى وزارته فأبى، وعرض على الحزب الوطنى الاشتراك فيها، فطلب مهلة للتفكير فى الأمر، وإذ كان العزم قد انعقد على أن تؤلف الوزارة فى ذلك اليوم (٢٨ ديسمبر) فقد شكلها من السعديين والأحرار الدستوريين وبعض المستقلين على النحو الآتى:

إبراهيم عبد الهادى للرآسة والداخلية والمالية، أحمد عبد الغفار للأشغال. إبراهيم دسوقى أباظة للخارجية. عبد الحميد عبد الحق للتموين. طه السباعى وزير دولة. عبد الرزاق السنهورى للمعارف. محمود حسن وزير دولة. نجيب إسكندر للصحة. ممدوح رياض للتجارة والصناعة. على عبد الرازق للأوقاف. محمد حيدر للحربية والبحرية. جلال فهيم للشئون الاجتماعية. أحمد مرسى بدر للعدل. رياض عبد العزيز سيف النصر للمواصلات. عباس أبو حسين للزراعة. مصطفى مرعى وزير دولة.

تعديلات فى الوزارة

فى ديسمبر وفبراير عين محمد زكى على وعبد العزيز الصوفانى وزيرى دولة، وبذلك اشترك الحزب الوطنى فى الوزارة. وعين حسين فهمى مدير الجمارك السابق وزيرًا للمالية وهو من المستقلين. وفى فبراير أيضا استقال رياض عبد العزيز سيف النصر لاتهام ابن أخ له فى قضية شيوعية، وعين بدله إبراهيم دسوقى أباظة، وعين أحمد محمد خشبة وزيرًا للخارجية. وعلى أيوب وزيرًا للمعارف.

وعين عبد الرزاق السنهورى وزير المعارف رئيسًا لمجلس الدولة خلفًا لمحمد كامل مرسى الذى بلغ السن القانونية للتقاعد.

استمرار موجة القتل والإجرام

استمرت موجة القتل والإجرام فى مدٍّ وجزر بعد مقتل النقراشى.

ففى ١٣ يناير سنة ١٩٤٩ حاول مجرم أثيم من شباب الإخوان المسلمين نسف دار محكمة الاستئناف بباب الخلق (ميدان أحمد ماهر). وذلك بوضع حقيبة مملوءة بالمفرقعات فى دار المحكمة وتركها حتى تنفجر، وكاد الانفجار يقع لولا أن ارتاب بعض الحجاب ورجال البوليس فى الحقيبة فسارعوا إلى نقلها خارج الدار، ولم يمض قليل حتى انفجرت فى الساعة الثامنة والدقيقة العشرين صباحًا، وكان لانفجارها دوى هائل ارتجت له المنازل المجاورة وأحدث فجوة عميقة فى الميدان وتلفًا كبيرًا فى دار المحكمة وكسر زجاجها ونوافذها وأصيب من جراء الانفجار خمسة عشر شخصًا، وقد دلت ملابسات هذا الحادث على أن الجانى كان يقصد نسف مكتب النائب العام وما فيه من أوراق ووثائق تدين بعض الإرهابيين من أعضاء الجمعية.

وقد ضبط الجانى وحكم عليه فى مارس سنة ١٩٤٩ بالأشغال الشاقة المؤبدة.

مقتل الأستاذ حسن البنا
(١٢ فبراير سنة ١٩٤٩)

وفى مساء يوم السبت ١٢ فبراير ١٩٤٩ أطلق مجهول عدّة أعيرة نارية على الأستاذ حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين بينما كان يغادر دار جمعية الشبان المسلمين، ولم يمض قليل على إصابته حتى فارق الحياة؛ ولم يضبط القاتل ولم يعرف، وكان لمقتل الفقيد أسف شديد وخاصة لأن الأمل كان معقودًا بمواصلته السعى فى تنقية جمعية الإخوان المسلمين من العناصر الإرهابية والعودة بها إلى طريق الدعوة الصالحة المبنية على النصح والإرشاد، وقبل أن يلقى مصرعه بنحو شهر واحد نشر بيانًا استنكر فيه نزعة القتل

والإجرام، ودعا إلى الوئام وتوحيد الكلمة، ولكن شاء القدر أن يلقى مصرعه قبل أن يتم مهمته.

الشروع فى قتل رئيس الوزارة

وفى ٥ مايو سنة ١٩٤٩ شرع جماعة من شباب الإخوان المسلمين فى قتل رئيس الوزارة، بأن استأجروا خصيصًا منزلاً بمصر القديمة يقع على الطريق الموصل من القاهرة إلى حلوان، وكمنوا له فى هذا المنزل ليقتلوه وهو فى طريقه إلى داره بالمعادى، ففى هذا اليوم مرّت أمام المنزل سيارة الأستاذ حامد جودة رئيس مجلس النواب وقتئذ، فظنوها سيارة رئيس الوزارة وهاجموها بإلقاء القنابل وإطلاق الرصاص عليها من مدفع رشاش، فبادر سائق السيارة إلى زيادة سرعة سيرها، فتفادى القتل ولم يصب رئيس النواب بسوء، وأصيب حوذى ساقه سوء حظه إلى هذا المكان فى هذه اللحظة فقضت شظية إحدى القنابل على حياته.

مدّ الأحكام العرفية سنة أخرى

قررت الوزارة مد الأحكام العرفية سنة أخرى ابتداءً من ١٥ مايو سنة ١٩٤٩ وأصدرت فى ذلك قانونًا (رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٩) بعد موافقة البرلمان باستمرار العمل بأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨ مدة جديدة أقصاها سنة.

وقد أقرّ البرلمان هذا القانون بحجة أن حالة الحرب بين مصر وإسرائيل لا تزال قائمة برغم عقد الهدنة الدائمة بينهما كما تقدم بيانه.

أعمال وزارة إبراهيم عبد الهادى

عنيت هذه الوزارة بتوفير المواد الغذائية ومواد التموين عامة لطبقات الشعب، وأبدت نشاطًا ملحوظًا فى مكافحة الغلاء أدّى إلى توافر هذه المواد وتراخى أسعارها، وزادت مقررات البترول ومقررات السكر، ووفقت فى توفير اللحوم والزيت وحسّنت الرغيف.

وآثرت مصلحة الجمهور على مصالح الشركات والرأسماليين، وترتب على هذه السياسة الشعبية أن استهدفت لحرب بعض كبار الرأسماليين ووقوفهم لها بالمرصاد وسعيهم المتواصل فى سبيل إسقاطها.

اتفاق جديد للأرصدة الإسترلينية
(٣١ مارس سنة ١٩٤٩)

عقدت هذه الوزارة فى ٣١ مارس سنة ١٩٤٩ اتفاقًا جديدًا للأرصدة الإسترلينية تضمن الأحكام الرئيسية الآتية:

١ - الإفراج فورًا عن ١٢ مليون جنيه استرلينى.

٢ - إذا قلّ الرصيد الحرّ عن ٤٥ مليون جنيه استرلينى فإن الحكومة الإنجليزية تتعهد بالإفراج عن دفعات قيمة كل منها ثلاثة ملايين جنيه على ألّا يزيد مجموع تلك الدفعات على ١٨ مليون جنيه فى مدة سريان الاتفاق.

٣ - تبيع الحكومة الإنجليزية لمصر فى سنة ١٩٤٩ دولارات أمريكية قيمتها خمسة ملايين جنيه.

٤ - تتعهد الحكومة الإنجليزية بدفع ثمن ما قيمته خمسة ملايين جنيه استرلينى من المواد البترولية المطلوبة للاستهلاك المحلى.

٥ - تسدد بالإسترلينى قيمة ما تستورده مصر من الأسمدة من شيلى (أسوة بما اتبع فى سنة ١٩٤٧ وسنة ١٩٤٨) بسبب أن شيلى أصبحت من البلاد ذات الحسابات الإسترلينية القابلة للتحويل.

٦ - تزيد كمية البضائع التى تستورد من بريطانيا والتى كانت مصر مضطرة إلى استيرادها من بلاد العملات الصعبة بما يقرب من ثمانية ملايين جنيه إسترلينى.

٧ - تسدّد بالاسترلينى قيمة المهمات اللازمة لشركتى أنجلوا إجيبشيان أويلدفيلدز وشل من منطقة الدولار (كما كان الشأن فى الاتفاقين الماليين

السابقين) وتتعهد الحكومة المصرية بأن تصدر إلى بريطانيا كميات من الأسفلت إذا كان هناك فائض لديها من تلك المادة بشرط أن لا يؤثر ذلك فى حاجة البلاد من المازوت.

الاحتفال بعودة أبطال الفالوجة

انتهت عمليات القتال فى فلسطين بتوقيع الهدنة الدائمة بين المصريين واليهود فى فبراير سنة ١٩٤٩ كما تقدم بيانه.

وقد عادت القوات المصرية التى كانت محصورة فى الفالوجة إلى القاهرة، واحتفلت الحكومة والشعب بعودتها احتفالاً كبيرًا يوم ١٠ مارس سنة ١٩٤٩، فأقيم عرض عسكرى كبير تألّف من أبطال الفالوجة ضباطًا وجنودًا، وساروا إلى قصر عابدين حيث مرّوا أمام الملك، وعرضهم جلالته فى ساحة القصر تكريمًا لهم وتقديرًا لبطولتهم، وكان يقود هذه القوّات فى أثناء العرض اللواء أحمد فؤاد صادق القائد العام للجيش المصرى فى فلسطين والأميرالاى السيد طه قائد قوات الفالوجة.

المآخذ على هذه الوزارة

إن أهم مأخذ على هذه الوزارة أنها قررت مدّ الأحكام العرفية سنة أخرى.

ثم تمادت فى استخدام هذا النظام لاضطهاد كل من اشتبه رجال القسم السياسى بأنهم من الإرهابيين، وأهدرت فى هذا السبيل ما كفله الدستور من حقوق وحريات للمواطنين.

حقا إن موجة القتل والإرهاب كانت قد أفزعت الناس فى هذا العهد، كما يتبين من إلقاء نظرة على حوادث القتل والتدمير التى تقدم ذكرها.

ولكن هذه الحالة الشاذّة لا تصلح عذرًا للخروج على النظم المقررة فى

البلاد المتحضرة، وهبْ هذه الحالة قد وقعت فى ظروف عادية دون قيام الأحكام العرفية، أفكان يكفى ذلك للخروج على أحكام القانون العام فى تعقب الإجرام والمجرمين؟ إن الأحكام العرفية نظام استثنائى ما كان يجوز أن يتخذ وسيلة لحرمان الناس حقوقهم التى كفلها لهم القانون، وما كان يسوغ للحكومة أن تأخذ الأبرياء بالشبهات، وتلقى المئات منهم فى غيابة الاعتقال، وتسىء معاملتهم إساءات بالغة تنكرها العدالة والإنسانية.

وقد تعدّى اضطهاد المعتقلين إلى ذويهم وأقاربهم وعائلاتهم، فكم من أشخاص أبرياء اعتقلوا لأنهم من أقرباء أو أصهار المعتقلين المشتبه فى أنهم من الإرهابيين.

ومن الاضطهاد الذى لم يكن له مسوّغ وقف صرف مرتبات المعتقلين من موظفى الحكومة، فقد حرمت عائلاتهم من مرتباتهم شهورًا طويلة، فى حين أن مرتب الموظف ليس حقا له فحسب، بل هو حق له ولأولاده وعائلته، فحرمان هؤلاء من مرتب عائلهم لمجرد الاشتباه فى أنه من الإرهابيين هو ظلم لا تجيزه الشرائع ولا القوانين.

وقد أثارت هذه الاضطهادات شعور المواطنين، وكان لها أثرها البالغ فى تنكرهم للوزارة.

وزارة حسين سرى الائتلافية
(يوليه - نوفمبر سنة ١٩٤٩)

لم تنقطع المساعى طول هذا العهد فى تأليف وزارة ائتلافية تكون رمزًا لتركيز الجهود واجتماع الكلمة وتوحيد الصفوف على قدر المستطاع، ولكن الوفد كان يرفض دائما هذه الفكرة.

فلما وقع حادث اغتيال المرحوم النقراشى تجدد هذا المسعى، وبدت رغبة جلالة الملك فى تحقيق فكرة الائتلاف، وقد جنح الوفد هذه المرة إلى قبول الائتلاف مؤقتا، ولكنه اشترط أن لا يكون رئيس الوزارة الائتلافية

عبد الهادى باشا أو أى رئيس حزبى من الأحزاب غير الوفدية، ومضى إبراهيم عبدالهادى فى وزارته والمساعى تبذل فى سبيل تحقيق الائتلاف، إلى أن اتفقت الأحزاب على أن تقوم وزارة ائتلافية برآسة رئيس محايد وأن تضم وزراء من الأحزاب المؤتلفة، وترتب على ذلك استقالة وزارة إبراهيم عبد الهادى فى ٢٥ يوليه سنة ١٩٤٩.

وارتضت الأحزاب حسين سرى رئيسًا للوزارة الائتلافية، وعهد إليه جلالة الملك تأليف هذه الوزارة، فوفق إلى تأليفها من أربعة من الوفديين، وأربعة من السعديين، وأربعة من الأحرار الدستوريين، واثنين من الحزب الوطنى، وأربعة من المستقلين، وصدر المرسوم بتأليفها يوم ٢٦ يوليه سنة ١٩٤٩ على النحو الآتى:

حسين سرى للرآسة والداخلية والخارجية، أحمد محمد خشبه للعدل. عثمان محرم للأشغال. محمود غالب وزير دولة، أحمد عبد الغفار للزراعة. على أيوب للشئون الاجتماعية. إبراهيم دسوقى أباظة للأوقاف. فؤاد سراج الدين للمواصلات. مصطفى نصرت للتجارة والصناعة. نجيب إسكندر للصحة. محمد حيدر للحربية والبحرية. أحمد مرسى بدر للمعارف. مصطفى مرعى وزير دولة. محمد زكى على وزير دولة. حسين فهمى للمالية. محمد محمد الوكيل وزير دولة. عبد الرحمن الرافعى للتموين. أحمد على علوبة وزير دولة. محمد هاشم وزير دولة.

وبعد أيام قليلة من تأليف الوزارة استقال أحمد محمد خشبة وزير العدل لأنه وُعد من رئيس الوزارة بإسناد وزارة الخارجية إليه، فلما استبطأ تنفيذ هذا الوعد أصرّ على الاستقالة، وعين بدله أحمد على علوبة وزيرًا للعدل وعين أحمد رمزى وزير دولة لكى يبقى عدد الوزراء الدستوريين أربعة.

وفى شهر سبتمبر استقال مصطفى مرعى، وكتب استقالته بلهجة شديدة ضدّ رئيس الوزارة.

أعمال الوزارة الائتلافية

مما يذكر لهذه الوزارة أنها أفرجت عن معظم المعتقلين السياسيين، ومهدت السبيل لإلغاء الأحكام العرفية، وألفت لجنة وزارية لسرعة الفصل فى حالات المعتقلين والإفراج عنهم.

وألفت لجنة وزارية أخرى تمثل الأحزاب المؤتلفة لتقسيم الدوائر الانتخابية طبقًا لما أظهره التعداد الأخير للسكان.

وأعادت الحالة إلى مجراها الطبيعى، وسارت فى شئون الحكم سيرة عدل ومساواة، وامتنعت المحسوبيات والاستثناءات فى عهدها، واطمأن كل موظف على حقه، واحترمت حرية الصحافة إلى الحدّ الأقصى، واستمرت شئون التموين كما كانت فى عهد الوزارة السابقة، وكافحت الغلاء كما كافحتها هذه الوزارة، واستمرت الأسعار متراخية فى عهدها.

انتهاء أجل المحاكم المختلطة
(١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩)

وفى عهدها انتهى أجل المحاكم المختلطة، وانتقلت سلطتها إلى المحاكم الوطنية، وكان ذلك يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩، وهو يوم مشهود من أيام مصر الخالدة؛ إذ ظفرت فيه باكتمال سيادتها القضائية وبسط ولايتها فى التشريع والقضاء على جميع من تظللهم سماء الوطن من مصريين وأجانب.

وقد أقامت الحكومة فى هذا اليوم احتفالاً فخمًا فى دار الأوبرا الملكية ابتهاجًا بهذا العيد القومى السعيد، تبودلت فيه الخطب تنويهًا بتمام استقلال مصر القضائى والتشريعى.

وفى هذا اليوم تسلم أعلام القضاء الوطنى دار محكمة مصر المختلطة ومحتوياتها إيذانًا بانتهاء عهدها وصارت مقرًّا لمحكمة النقض ومحكمة الاستئناف.

وتسلمت إدارة القضاء دور المحاكم المختلطة بالإسكندرية والمنصورة، وبورفؤاد، وتحولت كلها إلى محاكم وطنية.

المآخذ على هذه الوزارة

يؤخذ عليها أنها عطلت مشروع كهربة خزان أسوان، إذ تجدد الخلاف القديم بين عثمان محرم وزير الأشغال فى هذه الوزارة وعبد العزيز أحمد مدير عام كهربة الخزان، وانتهى بإقصائه عن العمل، وتعطل المشروع، واستمر التعطيل زهاء سنتين فى عهد وزارة حسين سرى المحايدة وفى عهد وزارة النحاس.

روح الائتلاف

ثم إن هذه الوزارة على أنها ائتلافية لم يكن يسودها التعاون والصفاء، لم أجد فيها ما كنت أنشده وأنتظره من سريان روح الائتلاف بين أعضائها، بل رأيت تنافرًا شديدًا بين مختلف الكتل الممثلة فيها، وقد أسفت لهذه الحالة النفسية، وعددتها من نقائص حياتنا السياسية، ولطالما أفضيت لبعض زملائى فى الوزارة أن يكبحوا جماح الحزبية العنيفة، وأن يبذلوا كل جهودهم فى تدعيم الائتلاف؛ لأنه تجربة تشهدها البلاد بعد سنوات طويلة من التناحر والشقاق، ولأن الأمة ترقب فى لهفة نجاح هذه التجربة، وإذا هى فشلت فإن الجمهور سيكون معذورًا إذا تزعزت ثقته فى الأحزاب وقد قدرتها وكفايتها بل وإخلاصها، وبالرغم من أنى كنت أسمع تحبيذًا لآرائى من زملائى، فإن تيارات الشقاق كانت تفعل فعلها فى هدم الائتلاف، وساعدها على ذلك لهجة بعض الصحف، فإنها لم تكن تعمل على استبقائه وتدعيمه، بل كانت تخلق الأسباب والذرائع لفضّه، وكان الخلاف على أشدّه فى تقسيم الدوائر الانتخابية وتوزيعها، ويبدو لى مما كنت أشاهده أن الوزراء السعديين لم يعملوا على نقض الائتلاف، بل كانوا يسيرون فى فلكه، وكذلك شأن الوطنيين، أما الوفديون فكانوا بما تخفى صدورهم يرقبون الظروف لعلها تواتيهم بفضّ الائتلاف دون أن يكونوا فى الظاهر مسئولين عن ذلك، ورأيت الثورة على

الائتلاف تبدأ من معسكر الأحرار الدستوريين، برغم أن أغلبية وزرائهم كانوا يميلون إلى بقاء الوزارة الائتلافية، ولكن هذه الأغلبية لم تستطع التغلب على نعرة الشقاق المتغلغلة فى نفوس أقليتهم، ولعل الصخب كان أعلا صوتًا من الأغلبية العددية، وكان يمكن لرئيس الوزارة أن يتفادى تيارات الشقاق ويستمر بالائتلاف حتى نهايته، لأن عقبات جوهرية قد تخطتها الوزارة واجتازتها بسلام، ولم يبق إلّا عدد قليل من الدوائر الانتخابية تنازع فيها الوفديون والأحرار الدستوريون، وقد اتفقت اللجنة الوزارية الموكول إليها تقسيم الدوائر على تحكيم سرى باشا فى أمر هذه الدوائر، ولكن لسبب لا أعرفه تنحّى سرى باشا عن قبول هذا التحكيم، ولو أنه قبله لانتهى الخلاف على الدوائر القليلة التى كان الخلاف قائمًا بشأنها، ويبدو لى أن الوزراء الوفديين أخذوا يتنكرون للائتلاف ويعملون على إسقاط الوزارة الائتلافية، لتحل محلها وزارة محايدة، وتلك كانت بغيتهم وأنشودتهم القديمة، ورأوا مصلحتهم الحزبية فى إجراء الانتخابات على يد وزارة محايدة، ويلوح لى أن سرى باشا قد انساق لرغبتهم هذه، لأن موقفه فى آخر جلسة لمجلس الوزراء فى وزارته الائتلافية لم يكن موقف من يعمل على رأب الصدع والتوفيق بين المؤتلفين المختلفين، بل لعله كان أميل إلى فضّ الائتلاف وتأليف وزارة محايدة برآسته، ومما يؤيد هذه الحقيقة أنه عندما ثار الخلاف فى هذه الجلسة بين فؤاد سراج الدين وأحمد عبد الغفار على تحديد دائرة من دوائر المنوفية - وكان ممكنًا حسم هذا الخلاف فى الجلسة - ترك حسين سرى ثورة المناقشة تزداد عنفًا، ولم يرجع إلى مجلس الوزراء ليفصل فى هذا الخلاف المحدود، بل وقف غاضبًا وخاطب الوزراء فى عنف وشدّة قائلًا: «سأعرض الأمر على جلالة الملك»، وبدا على الوزراء الوفديين فى هذه اللحظة بريق الغبطة والارتياح، لشعورهم بقرب التخلص من الوزارة الائتلافية، كأن الائتلاف كان كابوسًا جاثمًا على صدورهم ويبدو أنهم كانوا على علم بالخطوة التالية، فلم يكد سرى باشا يغادر اجتماع مجلس الوزراء حتى قصد توًّا إلى السراى الملكية، وقدّم استقالته، فعهد إليه جلالة الملك فى الحال بتأليف الوزارة، فألّفها على الفور، ولم تنقض ساعتان على المناقشة الطارئة التى حدثت بين الوزير الوفدى

والوزير الدستورى، حتى كانت الوزارة المحايدة قد تم تأليفها! وتدلّ هذه الملابسات على أن الاتفاق على تأليف هذه الوزارة كان أمرًا متفقًا عليه من قبل، وأن الوفد هو العامل الجوهرى الأكبر فى سقوط الوزارة الائتلافية، يؤيد ذلك أن الوفد قابل تأليف الوزارة المحايدة بابتهاج عظيم وغبطة بالغة، وأخذ يكيل المدح والثناء لسرى باشا، ولعل سرى باشا قد ظنّ أن الوفد سيحفظ له هذا الجميل، ولكنه أخطأ التقدير فيما أظن، لأن الوفد لا يهمه إلّا أن يسخّر الأشخاص فى سبيل تحقيق أغراضه، ثم يتنكر لهم بعد أن تتحقق هذه الأغراض، ولا يهمه إلّا أن تكون الحكومة وفدية لحما ودمًا، ولست أشك فى أن البلاد قد خسرت بسقوط الوزارة الائتلافية، لأنها على الأقل كانت عقبة فى سبيل استغلال الوزراء للحكومة، هذا الاستغلال الذى يؤدّى إلى إفساد أداة الحكم فى المصالح والدواوين، والوزارة الائتلافية من طبيعتها أن يراقب أعضاؤها بعضهم بعضًا، وهذه الرقابة أدعى لاستقامة الحكم ونزاهته.

وزارة حسين سرى المحايدة

(٣ نوفمبر سنة ١٩٤٩ - ١٢ يناير سنة ١٩٥٠)

قدّم حسين سرى استقالته إلى جلالة الملك يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٩، وبناها على أن مشروع تقسيم الدوائر الانتخابية الذى وضعته الوزارة لم يحظ بقبول بعض المرشحين، وامتدّ سخطهم إلى أحزابهم، وامتدّ سخط أحزابهم إلى ممثليهم فى الوزارة، وأنه بذل قصارى جهده فى التوفيق ولكن تبين له أن الروح الحزبية ما زالت هى الغالبة عند بعض المنتمين إلى الأحزاب، ولذلك يضطر إلى رفع استقالته.

وقد عهد إليه الملك فى الساعة التى قدم فيها استقالته تأليف وزارة جديدة، فألفها فورًا على النحو الآتى.

حسين سرى للداخلية والخارجية. صليب سامى للتجارة والصناعة. محمد العشماوى للمعارف. حسين عنان للزراعة. محمد حيدر للحربية والبحرية.

محمد هاشم وزير دولة. محمد المفتى الجزائرلى للأوقاف. محمد عبد الخالق حسونة للشئون الاجتماعية. محمد عبد الشافى عبد المتعال للمالية. إبراهيم شوقى للصحة. محمد على راتب للتموين. مصطفى فهمى للأشغال. سيد مصطفى للعدل. محمد على نمازى للمواصلات.

أعمال هذه الوزارة

إن خير ما عملته هذه الوزارة أنها أصدرت مرسومًا بقانون يقضى بمحاكمة الوزراء والأحوال التى توجب محاكمتهم، ووضعت مشروع قانون الكسب غير المشروع المعروف بقانون (من أين لك هذا).

وكلاهما عملان جليلان كانت البلاد ولم تزل فى أشدّ الحاجة إليهما لأنهما يساعدان ولا ريب على استقامة الحكم ومحاربة الفساد.

الانتخابات النيابية
(٣ يناير سنة ١٩٥٠)

فى عهد هذه الوزارة جرت الانتخابات العامة لمجلس النواب فى ٣ يناير سنة ١٩٥٠.

وإن كل الظروف والمقدمات كانت تدل على أن الوفد سينال فيها الأغلبية، فسقوط الوزارة الائتلافية كان فى ذاته كسبًا للوفد؛ لأنه تحقيق لرغبة قديمة له كان لا يفتأ ينادى بها ويعدّها قنطرة لعودته إلى الحكم، فالاستجابة إلى هذه الرغبة توحى إلى أذهان الجماهير أن الوفد سيتخذ من وزارة حسين سرى المحايدة سلمًا للوصول إلى الحكم، وهذا أول مظهر من مظاهر فوز الوفد فى المعركة الانتخابية، وللفوز الأوّل فى مثل هذه المعارك أثر بالغ فى النفوس، وخاصة فى البيئات التى يغلب فيها الجهل والأمية، وهى مع الأسف لم تزل أكثر بيئات الأمة عددًا.

والوفد يأنس إلى كل وزارة محايدة فى إجراء الانتخابات العامة؛ لأن الوزارة المحايدة فى ذاتها ضعيفة فى تكوينها وفى أشخاص وزرائها؛ إذ هم (فى

الجملة) من كبار الموظفين السابقين الذين يشعرون بأن مهمتهم وقتية، وأنهم فى الغالب، قنطرة لكل غالب، والوفد يستطيع أن يلقى فى روعهم وفى روع الموظفين عامة أنه سينال الأغلبية فى الانتخابات، وأنه عائد قريبًا إلى الحكم، وفى يده مكافأة من يشاء وإيذاء من يشاء، وهذا الوضع من شأنه الإخلال بالتوازن فى المعركة الانتخابية، بعكس ما إذا تولّت الإشراف على الانتخابات وزارة ائتلافية، فأن التوازن بين الأحزاب فى ظلها يكون أقرب إلى الواقع، والموظفون فى عهدها يكونون أقرب إلى الحياد.

واجتمعت عوامل أخرى ساعدت الوفديين على الفوز فى هذه المعركة، منها انضمام الإخوان المسلمين والشيوعيين لهم كراهية منهم للسعديين لما لحقهم على أيديهم من الاضطهاد.

ومنها استفاضة الأنباء عن إيحاء بريطانى بالترحيب بعودة الوفد إلى الحكم، وكان لهذا الإيحاء أثره فى اتجاه الريح.

ومنها تحقيقات محمد على راتب وزير التموين فى عهد الوزارة المحايدة، فقد ترك الغلاء يتفاقم فى عهده، وحصر جهوده فى إجراء تحقيقات تناولت سمعة عدّة وزراء من السعديين، وأخذت الصحف الوفدية تنشر أنباء هذه التحقيقات بطريقة مثيرة ومضللة للأفكار، وتستخلص منها أن السعديين كانوا السبب فيما حاق بالبلاد من الغلاء، ومع أن هذه التحقيقات كان يحدوها الغرض ولم يقصد منها الصالح العام وبرغم أنها لم تسفر عن نتيجة ايجابية، فإنها كانت دعاية كبرى للوفد والوفديين خلال المعركة الانتخابية، واتخذوها سلاحًا لمحاربة خصومهم، وألقوا فى روع الجماهير الساذجة أن خصوم الوفد هم مصدر الغلاء، وأن الوفد إذا عاد إلى الحكم جاء للشعب باليسر والرخاء... وما أسهل ما تبذل الوعود ويخدع الشعب فى أوقات الفتن، ومع أن الأيام قد برهنت على أن الغلاء قد استفحل وتفاقم فى عهد الوزارة الوفدية، فإن هذا الخداع والرياء، لم ينكشف إلّا بعد أن نفذ السهم وحُمّ القضاء.

ووجد الوفديون أيضًا معاونة من معظم رجال البوليس والإدارة فى الدوائر الانتخابية، إذ كانوا حاقدين على النقراشى عدم استجابته إلى كثير من

مطالبهم، وسلوكه حيالهم مسلك الحزم والخشونة، فاتفقوا على أن ينتقموا من خصوم الوفد وأكثرهم من السعديين وحلفائهم، وكانوا حربًا عليهم فى الانتخابات، وقد تجلت مساعدتهم للوفديين على الأخص فى العواصم وأهمها القاهرة والإسكندرية، إذ تركوا الوفديين يجمعون حول لجان الانتخاب عصابات من البلطجية والأشرار يتهددون الناخبين ويمنعون كل من يرشد عنهم الوفديون أنهم ليسوا من أنصارهم من دخول اللجان، فأحجم معظم الناخبين الهادئين الوادعين عن إعطاء أصواتهم مخافة الضرب والأذى أو اجتنابا لما يتعرضون له من فحش القول وبذيئ السباب، ولذلك لوحظ أن العواصم الكبرى وفى مقدمتها القاهرة والإسكندرية كانت أقل البلاد اشتراكا فى الانتخاب، وأقلّها أصواتًا فى لجانها، مع أنها تضم معظم المثقفين والمتعلمين الذين يعطون أصواتهم عن إدراك وبصيرة، وهذا مظهر يؤسف له فى النضال الانتخابى، ويلقى شيئًا من الضوء على عيوب الانتخاب عندنا، كما أنه من مظاهر إحجام الطبقات المثقفة عن الاشتراك فى الحياة العامة؛ لأن الحياة العامة تستلزم النضال والمقاومة، لا التراخى والمسالمة، ولكن الطبقات المثقفة عندنا تميل فى الغالب إلى الراحة وحبّ السلامة، والابتعاد عن مواطن الجهد والمشقة والأذى، ولو كان أذى وهميًّا، وهذا ولا ريب من عيوبنا الاجتماعية.

وعاون الوفديين أيضا رهط من الرأسماليين الذين كانوا ولا يزالون على صلة بالإنجليز، وكانوا سفراء الوفد عندهم، وجعلوهم يرحبون بعودة الوفد إلى الحكم، على أساس أنه سيتخذ حيالهم سياسة الودّ والمجاملة، وأنه أقدر من سواه على تهدئة الأفكار وترويض غالبية المصريين على الرضا بالأمر الواقع. وقد انعقد تحالف وثيق العرى بين هؤلاء الرأسماليين من سفراء الاستعمار وبين الوفد، وخاصة منذ أن سيطر عليه جماعة الإقطاعيين والرأسماليين، فاستفحلت فيه الوصولية والانتهازية، وتضاءلت بين صفوفه معانى الرجولة والوطنية.

كل هذه العوامل وغيرها كان لها أثرها فى ظفر الوفديين بأغلبية المقاعد النيابية.

وقد ظهرت النتائج الأولى للانتخابات منبئة بهذا الفوز، إذ نال الوفد ١٦٩ مقعدًا، والسعديون ٢٤، والأحرار الدستوريون ٢٢، والوطنيون ٤، والاشتراكيون ١، والمستقلون ٢٢، وبقيت ٧٧ دائرة أعيد فيها الانتخاب يوم ١٠ يناير، فظفر الوفد بمعظمها، بحيث صارت النتائج النهائية كما يأتى: وفديون ٢٢٨ ومستقلون ٣٠ وسعديون ٢٨ وأحرار دستوريون ٢٦ ووطنيون ٦ واشتراكى واحد والمجموع ٣١٩.

أين إرادة الشعب؟

ومع ما ناله الوفد من الظفر بحسب هذه النتائج الرسمية فإن من الظلم لهذا الشعب أن يقال إن الذين نجحوا فى انتخابات سنة ١٩٥٠ يمثلون حقا إرادته، أو إرادة أغلبيته، بل إن الإحصاءات لتدل على عكس ذلك، فمن الثابت أوّلاً أن من أعطوا أصواتهم فى هذه الانتخابات لا يزيدون إلّا قليلاً على نصف مجموع الناخبين، أو بعبارة أخرى إن نحو نصف عدد الناخبين لم يشتركوا فى عملية الانتخاب، وهذا ظاهر من الإحصاء الرسمى الذى يدل على أن عدد الناخبين جميعًا ٤,١٠٥,١٨٢، وعدد الذين أعطوا أصواتهم فى جميع اللجان ٢,٨٥٩,٧٤١.

وهذا معناه أنه لم يشترك فى هذه الانتخابات إلّا نحو نصف عدد الناخبين.

ومن جهة أخرى فإن أغلبية مجموع أصوات الناخبين الذين اشتركوا فى الانتخاب كانت لغير الوفديين، فقد بلغ عدد الأصوات التى نالها الوفديون ١,١٣٥,٦٤٣ من ٢,٨٥٩,٧٤١، ومعنى ذلك أن مجموع الأصوات التى أعطيت لغير الوفديين فى جميع اللجان بلغت ١,٧٢٤,٠٩٨ صوتًا، أى بزيادة قدرها ٥٨٨,٤٥٥ على ما ناله الوفديون من الأصوات.

ومع ذلك يزعمون بأنهم يمثلون أغلبية الشعب!.

استقالة الوزارة المحايدة وتأليف وزارة النحاس

على أثر ظهور نتائج الانتخابات قدّم حسين سرى استقالته يوم ١٢ يناير

سنة ١٩٥٠، وقبلت فى اليوم نفسه، وفى ذات اليوم عهد جلالة الملك إلى النحاس تأليف الوزارة الجديدة، وبعث إليه فى هذا الصدد بالكتاب الآتى:

«حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

«إن توفير الرفاهية لشعبنا فى أمن وسلام، أعزّ رغباتنا، وأعظم ما تتجه إليه أمانينا، ورائدنا دائما أن تكون الحياة النيابية، ونظم الحكم، صورة صحيحة لأمانى البلاد، وأن تكون عامل إسعاد ودعامة استقرار.

«وبلادنا العزيزة اليوم فى مسيس من الحاجة إلى هدوء وسكينة وعمل منتج، يوفر كل أولئك، الطمأنينة لأهل البلاد وضيوفها.

«لذلك اقتضت إرادتنا تحميلكم أمانة الحكم، وإسناد رياسة مجلس الوزراء إليكم لتقوموا بتلك المسئوليات الجسام التى ستلقى على عاتقكم فى تلك الحقبة الدقيقة من حياة البلاد، والتى تقتضيكم العمل لصالح الشعب، على نهج واضح من السياسة القومية التى تهدف إلى تأليف القلوب وتوحيد الجهود، للسير بالوطن العزيز نحو الغاية التى نؤملها جميعًا لرفعته وإسعاده، وتحقيق ما ينشده أهله من مطالب طبيعية وعادلة.

«وقد أصدرنا أمرنا هذا إلى مقامكم الرفيع للأخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به.

«نسأل الله جلّت قدرته، أن يكلأ بلادنا برعايته ويوفقنا جميعًا إلى ما يعود علي رعايانا بالخير والسعادة».

فاروق

صدر بقصر القبة فى ٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٦٩ - ١٢ يناير سنة ١٩٥٠.

وقد ألّف النحاس وزارته من أعضاء وفديين وصدر المرسوم الملكى فى هذا اليوم نفسه بتأليف الوزارة على النحو الآتى:

النحاس للرآسة، عثمان محرم للأشغال، على زكى العرابى للمواصلات، عبد الفتاح الطويل للعدل، فؤاد سراج الدين للداخلية. أحمد حمزة للزراعة،

مصطفى نصرت للحربية والبحرية، محمود سليمان غنام للتجارة والصناعة، محمد محمد الوكيل للاقتصاد الوطنى، أحمد حسين للشئون الاجتماعية، مرسى فرحات للتموين، يس أحمد للأوقاف، عبد اللطيف محمود للصحة، إبراهيم فرج للشئون البلدية، والقروية، حامد زكى وزير دولة، محمد صلاح الدين للخارجية، طه حسين للمعارف. محمد زكى عبد المتعال للمالية.

تعيين حسين سرى رئيسًا للديوان الملكى

وفي يوم ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ أيضًا عين حسين سرى رئيسًا للديوان الملكى.

تعديلات فى الوزارة

فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ طلب النحاس إلى يس أحمد ومرسى فرحات أن يستقيلا فاستقالا، وعين إسماعيل رمزى وزيرًا للأوقاف بدلاً من الأوّل ، وأحمد حمزه وزيرًا للتموين بدلاً من الثانى الذى أعيد إلى القضاء، وعين رئيسًا لمحكمة استئناف الإسكندرية وطلب أيضًا إلى محمد زكى عبد المتعال الاستقالة فأبى، فأخرج من الوزارة، وعين بدله فؤاد سراج الدين وزيرًا للمالية مع بقائه وزيرًا للداخلية، وعين عبد اللطيف محمود وزير الصحة وزيرًا للزراعة بدلاً من أحمد حمزه، وحامد زكى وزير الدولة وزيرًا للاقتصاد الوطنى، وعبد الجواد حسين وزيرًا للصحة.

وفى أغسطس سنة ١٩٥١ استقال أحمد حسين معترضًا على أوضاع تتنافى مع استقامة الحكم ونزاهته، فقبلت استقالته.

وفى سبتمبر سنة ١٩٥١ نقل عبد الفتاخ الطويل ومحمد محمد الوكيل كل منهما مكان الآخر، وعين عبد الفتاح حسن وزيرًا للشئون الاجتماعية، وحسين محمد الجندى وزيرًا للأوقاف، وعبد المجيد عبد الحق وزير دولة.

* * *